التكامل الاقتصادي

العدد 09 ردمد: 2335 - 1608 مـــارس 2016

مجلة علمية محكمة متخصصة في العلوم الاقتصادية والإدارية
تصدر عن مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي
جامعة أحمد دراية – أدرار

رقم الإيداع: 4037 – 2013

هيئات المجلة

الرئيس الشرفي للمجلة: أ. د حمليل صالح (مدير الجامعة)
مدير المجلة: أ. د بن عبد الفتاح دحمان (مدير المخبر)
نائب مدير المجلة: د. قالون جيلالي
رئيس هيئة التحرير: د. بوعزة عبد القادر
هيئة التحرير:
د. بن الدين امحمد
د. سيد اعمر زينب
د. ساوس الشيخ
د. عياد صالح
أ. بوشرى عبد الغاني
أ. بن زيدي عبد اللطيف

اللجنة العلمية:

– أ. د أقاسم قادة، جامعة الجزائر 03
– أ. د قدي عبد المجيد، جامعة الجزائر 03
– أ. د يوسفي رشيد، جامعة مستغانم
– أ. د بن الطاهر حسين، جامعة خنشلة
– أ. د عنابي بن عيسى، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر
– أ. د مفتاح صالح، جامعة بسكرة
– أ. د قويدري محمد، جامعة الأغواط
– أ. د فرحي محمد، جامعة الأغواط
– أ. د براق محمد، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر
– أ. د بن موسى كمال، جامعة الجزائر03
– أ. د عماروش أحسن، جامعة البويرة
– أ. د زايري بلقاسم، جامعة وهران
– أ. د بن بوزيان محمد، جامعة تلمسان
– أ. د بن عبد الفتاح دحمان، جامعة أدرار
– أ. د كورتل فريد، جامعة سكيكدة
– أ. د صوار يوسف، جامعة سعيدة
– أ. د بوكميش لعلى، جامعة أدرار
– أ. د مخلوفي عبد السلام، جامعة بشار
– أ. د ناصر سليمان، جامعة ورقلة
– د. أقاسم عمر، جامعة أدرار
– د. قالون جيلالي، جامعة أدرار
– د. يوسفات علي، جامعة أدرار
– د. بن العارية حسين، جامعة أدرار
– د. غزيل ميلود، جامعة غرداية
– د. حروشي جلول، جامعة أدرار
– د. علة مراد، جامعة الجلفة
– د. أقاسم حسنة، جامعة أدرار
– د. بوكار عبد العزيز، جامعة أدرار
– د. صديقي أحمد، جامعة أدرار
– د. مريزق عدمان، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر
– د. مصيطفى عبد اللطيف، جامعة غرداية
– د. بوطيبة فيصل، جامعة سعيدة
– د. بلعربي عبد القادر، جامعة سعيدة
– د. بلال بوجمعة، جامعة أدرار
– د. بلوافي مَحمد، جامعة أدرار

المراسلات:
العنوان البريدي: جامعة أدرار . شارع 11 ديسمبر 1960 أدرار (01000).
البريد الإلكتروني: revue.integration@univ-adrar.dz
الموقع الإلكتروني للمخبر: http://ieaa.univ-adrar.dz

قواعد النشر

تهتم مجلة التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي بنشر الإسهام العلمي الجامعي المتميز للباحثين من داخل الوطن وخارجه في مجال العلوم الاقتصادية والإدارية، حيث تقبل للنشر المقالات التي تحترم الشروط التالية:

- أن يتسم البحث بالأصالة والجدية والموضوعية في الطرح ولم يسبق نشره بأي شكل من الأشكال وذلك بتقديم تعهد كتابي ممضى،
- تخضع جميع المقالات للتحكيم العلمي،
- يجب أن تقدم المقالات في قرص مرن مرفقة بثلاث نسخ أو ترسل عن طريق البريد الإلكتروني للمجلة، مع ضرورة إرفاق المقال بملخصين: أحدهما باللغة العربية، والآخر بلغة مغايرة (إنجليزية أو فرنسية)،
- يجب إرفاق السيرة الذاتية العلمية لصاحب المقال، مع تحديد الدرجة العلمية والمؤسسة الجامعية ورقم الهاتف والبريد الإلكتروني،
- يجب أن يحرر المقال بأسلوب علمي،
- يجب أن لا يتجاوز المقال عشرين صفحة ولا يقل عن عشر صفحات،
- يجب أن يحرر المقال بخط Simplified Arabic الحجم 14 والهامش بالخط نفسه والحجم 10، وهذا بالنسبة للمقالات المحررة باللغة العربية. أما المقالات باللغة الأجنبية فتكون بخط Times New الحجم 12 والهامش بالخط نفسه حجم 10،
- أن توضع الهوامش بصفة آلية (حواشي سفلية) جديد لكل صفحة، وبالنسبة لآيات القرآن الكريم يجب أن تحمل اسم السورة ورقم الآية، والإحالة إلى مصدر الأحاديث النبوية يجب أن تكون كاملة.
- إعداد الصفحة يجب أن يكون كما يلي: شكل الورقة (أ 4)، الفراغ بين الأسطر 1سم، باقي الهوامش 5 سم،
- يجب أن تظهر قائمة مراجع البحث في آخر المقال.

ملحوظة: الآراء الواردة في المجلة تخص أصحابها ولا تعبر عن رأي المجلة

محتويات العدد

هيئات المجلة	أ
قواعد النشـر	ب
محتويات العدد	ج

01	أ. مزوري الطيب د. تراري مجاوي حسين	أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في دول الميركوسير خلال الفترة (1980-2014)	1 - 23
02	أ. أرجيلوس أمال أ.د. سنوسي بن عبو	واقع سوق الغاز الطبيعي وتحدياته في دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة: 2005-2014	24- 47
03	أ. مالكي عمر أ. د. ساهل سيدي محمد	أثر النفقات العامة على البطالة بدول المغرب العربي خلال الفترة (2000-2013)	48 - 69
04	د. مدياني محمد أ. بن الشيخ عبد الرحمان	تحليل وتقييم تنافسية الاقتصاد الجزائري	70- 102
05	د. قنوني حبيب د. عدوكة لخضر	أثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة تطبيقية-	103- 132
06	أ. قارة إبراهيم د. مناقير نور الدين أ. بن زيدي عبد اللطيف	سياسة سعر الصرف ودورها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة قياسية لحالة الجزائر (1980-2014)	133-154
07	د. بوسالم أبو بكر د. الرفّ زينب	صناعة المحاجر في الجزائر: الأهمية الاقتصادية والمتطلبات الصحية والبيئية للتنمية المستدامة	155-181
08	د. عبد الرحمان عبد القادر د. بن العارية حسين أ. بن العارية أحمد	تقدير معدل العائد من التعليم في الجزائر بواسطة دالة الكسب المنسرية	182-216
09	د. كلاخي لطيفة أ. سيد حياة	دور حاضنات الأعمال في التنمية الاقتصادية مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية	217-243
10	د. فلاق محمد أ. يوسف أحمد	الثقافة التنظيمية كدعامة للمسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال الجزائرية " دراسة حالة شركة اتصالات الجزائر للهاتف النقال – موبليس-	244-279

أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في دول الميركوسير خلال الفترة (1980-2014)

أ. مزوري الطيب
أستاذ مساعد بجامعة وهران 2
Email: tayebwto1983@gmail.com

د. تراري مجاوي حسين
أستاذ محاضر صنف أ بجامعة وهران 2
Email: h_trari@yahoo.fr

ملخص: تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة علاقة التكامل المتزامن بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي المقاس بالناتج المحلي الاجمالي في دول الميركوسير خلال الفترة (1980-2014) ولتحقيق هذا المبتغى استعملنا لهذا الغرض اختبار التكامل المتزامن (cointégration) لاختبار إذا كانت السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات مستقرة أم لا ومن ثم استخدام اختبار طريقة انجل و جرانج"Engel-Granger للتحقق من وجود علاقة طويلة الأمد بين هذه المتغيرات ومن ثم استخراج نموذج تصحيح الخطأ.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي المباشر التكامل المتزامن، دول الميركوسير.

Résumé: Le but de cet article est d'étudier l'intégration simultanée du flux des IDE et le GDP dans les pays MERCOSUR relation au cours de la période (1980 - 2014). Pour atteindre cet objectif le désire, nous avons utilisé à cette fin du test d'intégration simultanée (cointégration), pour tester si la série temporelle de ces variables stables ou non, puis utilisent une méthode "Engel-Granger pour vérifier l'existence d'une relation à long terme entre ces variables et puis erreur

d'extraction de modèle de correction.

Mots clés: le GDP, l'investissement direct étranger intégration simultanée, pays MERCOSUR.

مقدمة:

لقد أصبح العالم اليوم يتميز بالتجمعات الإقليمية الكبرى والتكتلات الاقتصادية العملاقة التي استطاعت أن تجمع تشكيلات مختلفة فكريا وسياسيا، وأن تقف في وجه المشاكل المشتركة وأثبتت جدارتها في مواجهة أزمات عالمية.

وهذا بدوره أدى بالدول التي تتوفر فيها المقومات المتجانسة إلى الإتحاد في شكل تكامل اقتصادي. نظرا للمزايا التي يحملها هذا الأخير من اتساع في حجم السوق والتوسع في حجم الإنتاج وخلق مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية. ودفع عجلة النمو الاقتصادي، وذلك باعتبار أن قيام التكامل الاقتصادي يولد مناخ ملائم للاستفادة من التطور التكنولوجي والمساهمة في بناء قاعدة اقتصادية صلبة.

وفي هذا الإطار اهتمت الكثير من الدراسات والبحوث الاقتصادية بموضوع الاندماج والتكامل الاقتصادي، خاصة في زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل توسيع القاعدة الإنتاجية ولعل أهم ما يمكن استخلاصه من هذه الدراسات والبحوث أنه يمكن الجزم وبشكل غير قابل للنقاش أن هناك علاقة سببية موجبة بين المسارين السابقين الذكر.

وهذا استناداً إلى ما أتى به عدد من الاقتصاديين كـ: (Bela Balassa, 1961)[1] ، (Jan Tinbergen, 1965)[2] (Paul Krugman,1991)[3]، (Florence Jaumotte, 2004)[4] (Lucian Cernat, 2001)[5] ، حيث بين هؤلاء أن التكامل الاقتصادي له أهمية كبيرة في الدول العالم. فهي تمكننا من إشباع بعض الحاجات التي لا يمكن إشباعها لو لم يقم التبادل التجاري بين الدول مع بعضها البعض، كما تؤدي إلى زيادة القوة التفاوضية، لأنه كلما زاد عدد الأعضاء كلما كانت هناك قوة تفاوضية أفضل مع الدول الأخرى ومن ثم فإن حجم تجارة مع العالم الخارجي سيكون في وضع أفضل؛ أي أن التكامل الاقتصادي يحسن معدل التبادل التجاري.

وعلى هذا الأساس سارعت مختلف دول العالم إلى تشكيل تكتلات اقتصادية وهذا قصد الاستفادة من المزايا التي تحققها هذه الأخيرة. ولعل من بين هذه الدول لدينا (البرازيل، براقواي، الاوروغواي، الأرجنتين)، حيث سارعت هذه الدول

[1] Bela, Balassa, **The Theory Of Economic Integration**, Homewood, Richard D, Irwin, Inc, USA,1961,P1.

[2] Jan, Tinbergen, **International Economic Integration,** New York, Elsevier, 1965, P57.

[3] Paul, Krugman, **The Move Toward Free Trade Zones**, in Policy implications of Trade and currency zones, Economic Review Federal BANK OF Kansas City, 1991, vol.76.N°6,pp.295-302

[4] Florence, Jaumotte, **Foreign Direct Investment and Regional Trade Agreements: The Market Size Effect Revisited**, IMF Working Paper WP/04/206.

[5] Lucian, Cernat, **Assessing Regional Trade Arrangements: Are South-South RTAs More Trade Diverting?**, Policy issues International Trade and commodities, study series,N° 16, UNCTAD, New York, 2001, PP 01-03

سنة 1994 إلى عقد مؤتمر لجميع وزراء خارجية هذه الدول في البرازيل بهدف إنشاء ما يسمى بـ : دول الميركوسير.

وهذا قصد إنشاء سوق مشتركة من أجل تعزيز انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج وتحسين المناخ الاستثماري وخلق ظروف أفضل لتدفق الاستثمارات، حيث اتخذت هذه الدول خطوات ملموسة نحو تغيير القوانين الخاصة بالاستثمار، باستخدام تشريعات متكاملة وهذا كله من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مختلف القطاعات الاقتصادية قصد تنويع وتنشيط الاقتصاد المحلي بما يساهم بشكل أكبر في الناتج المحلي الإجمالي.

من خلال هذا الطرح نقوم بصياغة السؤال الجوهري وهو هل توجد علاقة مستقرة طويلة الأجل بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في دول الميركوسير؟. وللإجابة على هذا السؤال سنقوم بالتحقق من الفرضية القائلة بأن هناك علاقة التكامل المتزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في دول الميركوسير.

ولغرض اختبار الفرضية السابقة الذكر، فإنه قد تم تقسيم هذا البحث إلى أربعة أقسام رئيسية، حيث نتناول في المحور الأول الدراسات السابقة وفي المحو الثاني الطريقة المستخدمة في البحث وفي الثالث النتائج المتوصل إليها من جراء تطبيق طريقة التكامل المتزامن، وفي المحور الأخير تفسير ومناقشة النتائج المتوصل إليها.

I .الدراسات السابقة:

تَناولت عديد من الدراسات أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي بالأسلوب الوصفي والقياسي وأن اختلفت هذه الدراسات فيما بينها من حيث مكان التطبيق والمدة والزمنية والأساليب القياسية المستخدمة، إلا أنّ أغلبها اتفق على وجود علاقة طردية وقوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، ومن أهم هذه الدراسات:

– دراسة (Cim Tintin,2013)، حيث تطرقت هذه الدراسة الى دراسة محددات تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في ستة بلدان من أوروبا الوسطى والشرقية والقادمة من أربع مناطق وهي الاتحاد الاوروبي الولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان وهذا من خلال دمج العوامل التقليدية والمتغيرات المؤسسية خلال الفترة (1996–2009) حيت توصلت الدراسة إلى الدور الايجابي والمهم لحجم السوق والانفتاح التجاري والعضوية في الاتحاد الاوروبي.

– دراسة (الشرع،2006)، على دور الاستثمار الأجنبي المباشر في حركة التصنيع العربي، باستخدام الأسلوب الوصفي التحليلي، توصلت إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له اثار سلبية على الدول العربية نتيجة استغلال الموارد الاقتصادية المتوفر لديها لصالح الدول الأجنبية.

– دراسة(Hong,1997)، حيث تطرقت هذه الدراسة الى توضيح دور الاستثمار الاجنبي المباشر والقروض التجارية على انتاجية عوامل

الإنتاج خلال الفترة (1970–1990)، وتوصلت الدراسة الى أن هناك تأثير ايجابي ومعنوي للاستثمار الاجنبي المباشر على انتاجية عوامل الانتاج مقارنة بالقروض التجارية.

– دراسة (Djankon et Hoekman,1997)، حيث تطرقت الدراسة الى تحليل وقياس العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي لدولة تشيكوسلوفاكيا، وتوصلت الدراسة الى أن للاستثمار الاجنبي المباشر دور كبير في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال دوره في زيادة الانتاجية الكلية لعناصر الانتاج والتكنولوجيا المصاحبة له.

– دراسة (Aitken,. G, Harrison,. 1997)، لدور الشركات المتعددة الجنسيات في تفعيل الاستثمار المصاحب للنمو الاقتصادي وخلصت الدراسة الى أن هناك علاقة ايجابية للاستثمار الاجنبي على النمو الاقتصادي في اطار الشركات المتعددة الجنسيات.

– دراسة (فجر عبد الله،2014)، حول أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الامارات العربية المتحدة خلال الفترة (1980–2012)، حيث توصلت الدراسة الى أن هناك علاقة ارتباط قوية بين المتغيرين.

II .الطريقة المستخدمة في البحث:

إن هدف البحث هو دراسة أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1980–2014)، في دول الميركوسير بافتراض أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجاًبا على النمو

الاقتصادي في هذه الدول. وذلك اعتمادًا على نموذج الانحدار الخطي البسيط و يمكن صياغة المعادلة على الشكل التالي.

حيث:

$$GDP=C+\beta 1FDI+ U$$

- C= القاطع.
- β1 = معلمة النموذج.
- GDP= النمو الاقتصادي، مُقاسًا بمؤشر الناتج المحلي الإجمالي بالمليون دولار بالأسعار الجارية.
- FDI= الاستثمار الأجنبي المباشر، مُقاسًا بصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة بالمليون دولار بالأسعار الجارية.

ولتحقيق هذا المبتغى استعملنا لهذا الغرض اختبار التكامل المتزامن (cointégration)[1]، لمعرفة العلاقة في المدى الطويل بين هذه المتغيرات الاقتصادية السابقة الذكر. ويقوم هذا الاختبار على ثلاث مراحل أساسية وهي[2]:

[1] La cointegration présentée par Granger (1983) et Engle et Granger (1987), est considérée par beaucoup d'économistes comme un des concepts nouveaux les plus importants dans le domaine de l'économétrie et de l'analysé de séries temporelles.

[2] William H. Greene, **Econometric Analysis**, 5th Edition, Prentice Hall, New Jersey, USA, 2003, p654.

المرحلة الأولى و يتم فيها اختبار الاستقرارية، حيث تعتبر دراسة الاستقرارية أحد الشروط المهمة عند دراسة التكامل المتزامن وغيابها يسبب عدة مشاكل قياسية و تكمن أهميتها في التحقق من استقرار أو عدم استقرار السلسلة الزمنية ومعرفة نوعية عدم الاستقرار ما، إذا كان من نوع (Trend Stationary) أو من نوع (Differrency Stationary)، وتعد اختبارات جذر الوحدة The unit root test of Stationary ،كفيلة بإجراء اختبارات الاستقرارية ونقوم بهذه العملية من أجل تفادي الانحدار الزائف والنتائج المضللة وأهم هذه الاختبارات نجد اختبار ديكي فولر الموسع "Augmented Dickey-fuller".

حيث طور العالم ديكي فولر سنة 1981 اختبار[1]، لتحليل طبيعة وخصائص السلاسل الزمنية والذي أصبح يعد من أكفأ الاختبارات لجذر الوحدة، محاولا تصحيح مشكلة الارتباط الذاتي في البواقي عن طريق تضمين دالة الاختبار عددا معينا من فروقات المتغير التابع[2].

كما أنه يقوم بتحويل نموذج من نوع AR(1) إلى نموذج من نوع AR(p)، للتخلص من الارتباط الذاتي للحد العشوائي وبهذا يصبح له قوة للكشف على استقرارية السلاسل الزمنية والقدرة على تحديد نوع عدم الاستقرارية إن كانت من مسار TS أو DS، ويعتمد على ثلاث صيغ

[1] Régie Bourbonnais, **Econometrie** ,Dunod 5eme édition, Paris, 2003, p301.
[2] Dickey D.A, Fuller W.A, **Likelihood ratio tests for autoregressive time series with a unit root**, Econometrica, Vol 49, 1981, p 1072.

أي ثلاثة نماذج، وهذا باستعمال طريقة المربعات الصغرى[1]:

- النموذج الأول : $\Delta y_t = \varphi y_{t-1} + \sum_{j=2}^{k} \rho j \Delta y_{t-j+1} + \varepsilon_t$
- النموذج الثاني :

$$\Delta y_t = \varphi y_{t-1} + \sum_{j=2}^{k} \rho j \Delta y_{t-j+1} + C + \varepsilon_t$$

- النموذج الثالث :

$$\Delta y_t = \varphi y_{t-1} + \sum_{j=2}^{k} \rho j \Delta y_{t-j+1} + C + bt + \varepsilon_t$$

وفي المرحلة الثانية نقوم باختبار التكامل المتزامن: بعد التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات، حسب اختبار "Augmented Dickey-fuller" يتم دراسة التكامل المتزامن للمتغيرات محل الدراسة باستخدام اختبار انجل وجرانج"Engel-Granger"[2] حيث اقترح كل من أنجل وجرانجر سنة 1987 طريقة لاختبار علاقة التكامل المتزامن ترتكز على مرحلتين أساسيتين وهما: الأولى تقدير العلاقة المعنية بطريقة المربعات الصغرى العادية، بحيث نحصل على معادلة انحدار التكامل المشترك، ثم الحصول على بواقي الانحدار المقدرة ε_t وهي المزيج الخطي المتولد من انحدار العلاقة التوازنية طويلة المدى. أما

[1] Dickey D.A , Fuller W.A. ,**Likelihood ratio tests for autoregressive time series with a unit root**, Econometrica, Vol 49, 1981, p 1072.

[2] أحمد سلامي، محمد شيخي، **اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بي الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2011**، مجلة الباحث، جامعة قصدي مرباح ورقلة العدد 13، 2013،ص125.

المرحلة الثانية فيتم اختبار مدى سكون البواقي المتحصل عليها من الخطوة الأولى وفق الأتي:

$$\Delta\varepsilon_t = \alpha + \delta\varepsilon_{t-1} + \Delta\varepsilon_{t-1} \quad e_t \text{.....IN(0)}$$

فإذا كانت إحصائية τ: لمعلمة ε_{t-1} معنوية فإننا نرفض الفرض العدمي $\Delta\varepsilon_t \to I(1)$ ، بوجود جذر وحدة في البواقي و نقبل الفرض البديل بسكون البواقي أو $\Delta\varepsilon_t \to I(0)$ وبالتالي نستنتج بأن متغيرات النموذج بالرغم من أنها سلاسل زمنية غير ساكنة إلا أنها متكاملة من نفس الرتبة، وأن العلاقة المقدرة في الخطوة الأولى هي علاقة صحيحة وغير مضللة. أما إذا كانت سلسلة البواقي غير ساكنة في المستوى فإنه لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين وأن العلاقة مضللة ولا يمكن الركون إليها.

<u>المرحلة التالية و الأخيرة</u>، بعد التأكد من وجود علاقة التكامل المشترك، حسب إجراء كرانجر – انجل، نقوم بتصميم نموذج تصحيح الخطأ، حيث تعتبر هذه الخطوة واحدة من أدوات التحليل القياسي فنقوم بإضافة تصحيح الخطأ الذي يمثل بواقي الانحدار لمعادلة الأجل الطويل للنموذج المستخدم في الدراسة بفجوة زمنية متباطئة لنموذج المفروقات.

وفق الخطوات التالية[1] :

[1] Régie, B, **Econometrie** ,Dunod 9eme, édition, Paris ,2015, p304.

الخطوة الأولى : تقدير علاقات المدى الطويل بواسطة طريقة المربعات الصغرى :

$$y_t = \hat{\alpha} + \hat{\beta}\ x_t + et\ (ECM) \quad \text{.....(1)}$$

الخطوة الثانية : تقدير علاقات النموذج الحركي(المدى القصير) بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية :

$$\Delta y_t = \alpha_1 \Delta x_t + \alpha_2 e_{t-1} + u_t \quad \text{.....(2)}$$

كما يأخذ في الحسبان نموذج تصحيح الخطأ التفاعل الحركي في الأجل القصير والطويل بين المتغير التابع ومحدداته.

III. نتائج الدراسة القياسية والاختبار:

أظهرت الدراسة القياسية للمعطيات نتائج عديدة، يمكن تقسيمها إلى عدة عناصر نوردها بالترتيب التالي وهذا حسب ما يلي:

1. نتائج التحليل الإحصائي للمتغيرات قيد الدراسة (السلاسل الزمنية):

الخطوة الأولى في عملية تحليل السلاسل الزمنية، هو رسم مشاهدات المتغيرات قيد الدراسة لمعرفة الاتجاه العام لهما. حيث يمثل الشكل رقم 01 أدناه، أن السلسلة الزمنية لكل من النمو الاقتصادي مُقاسًا بمؤشر الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر مقاسا بصافي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في دول الميركوسير ويتبين من قيم التباين بين هذه المتغيرات أنها قريبة نوعا ما، مما يفسر مبدئيا امكانية وجود علاقة تكامل متزامن بينها.

الشكل رقم _01 السلسلة الزمنية للمتغيرات محل الدراسة خلال الفترة (2014-1980)

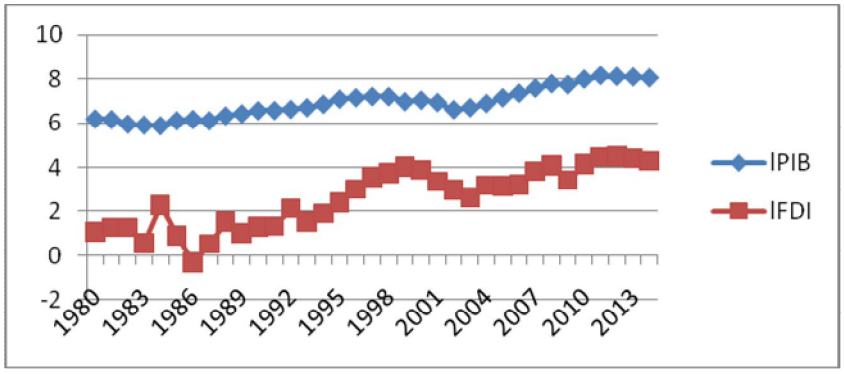

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Excel 7

2.نتائج اختبار الاستقرارية : لدراسة استقرارية متغيرات محل الدراسة استخدمنا اختبار ديكي فولر المتطور "Augmented Dickey-fuller" والذي يعتمد في تطبيقه على تحديد درجة التأخير والتي حددناها بـ :1 وذلك من خلال استعمال دالة الارتباط الذاتي الجزئية والجدول رقم 01 والجدول رقم 02 أدناه يلخصان نتائج الاختبار.

الجدول_01 اختبار جذر الوحدة في سلسلة المتغيرات محل الدراسة باستخدام اختبارADF

البيانات	المتغير	المحسوبة (ADF^C)	%5	الاحتمال
دول الميركوسير (MERCOSUR)	GDP FDI	1.41 0.44	-1.95	0.80 0.95

المصدر : من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews 7

الجدول _02 اختبار جذر الوحدة في سلسلة فروقات المتغيرات محل الدراسة باستخدام اختبار ADF

البيانات	المتغير	المحسوبة (ADF^C)	%5	الاحتمال
دول الميركوسير (MERCOSUR)	GDP FDI	-2.87 -5.73	-1.95	0.00 0.00

المصدر : من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews 7

حيث نلاحظ من خلال الجداول رقم (1) أن السلسلة الزمنية لمتغير النمو الاقتصادي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر غير مستقرة في مستوياتها عند مستوى5% حيث أن

القيمة الإحصائية لديكي فولر المتطورة المحسوبة ADF^c لهذه المتغيرات أكبر من القيمة المجدولة لديكي فولر المتطورة ADF^t عند مستوى 5%، أي :

$ADF^c = 1.41 > ADF^t = -1.95$ (السلسلة الزمنية لـ : GDP)

$ADF^c = 0.44 > ADF^t = -1.95$ (السلسلة الزمنية لـ :FDI)

و هذا ما يؤدي بنا إلى دراسة استقرارية سلسلة الفروقات لمتغير النمو الاقتصادي GDP و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر FDI.

أما من خلال الجدول رقم (02)، فيتبين أن التفاضلات الأولى لمتغير النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي عبارة عن سلاسل مستقرة عندى5%، حيث أن القيمة الإحصائية لديكي فولر المتطور المحسوبة ADF^c لهذه المتغيرات أقل من القيمة المجدولة لديكي فولر المتطورة ADF^t عند مستوى5% أي:

$ADF^c = -2.87 < ADF^t = -1.95$ (السلسلة الزمنية لـ :GDP)

$ADF^c = -5.73 < ADF^t = -1.95$ (السلسلة الزمنية لـ :FDI)

ومنه نرفض فرضية العدم (وجود جذر الوحدة). وعليه، يمكن استنتاج أن النمو الاقتصادي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ذات تكامل من الدرجة الأولى، أي، I(1).

بعد تحديد درجة تكامل المتغيرات الاقتصادية و وضعها في حالة سكون من خلال أخد الفرق الأول، نأتي إلى المرحلة الثانية والمتمثلة في تطبيق أسلوب (Engel-Granger)، للتكامل المشترك لمعرفة العلاقة التوازنية بين المتغيرات الاقتصادية في الأجل الطويل.

3.نتائج اختبار التكامل المتزامن(اختبار Engel-Granger) :

في هذا الاختبار تم التوصل إلى نتيجتين أساسيتين الأولى تتمثل في تقدير معادلات المدى الطويل والثانية اختبار استقرارية البواقي لمعادلة الانحدار.

1.3 نتائج تقدير معادلات المدى الطويل بطريقة المربعات الصغرى

لإيجاد المعادلة الستاتيكية أو معادلة المدى الطويل نستعمل طريقة المربعات الصغرى العادية باستخدام برنامج Eviews7 (أنظر الجدول رقم03 أدناه) :

الجدول رقم_ 03 : معادلة المدى الطويل

Dependent Variable: FDI
Method: Least Squares
Date: 12/16/15 Time: 13:14
Sample: 1980 2014
Included observations: 35

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP	1.698680	0.161377	10.52618	0.0000
C	-9.176318	1.123665	-8.166420	0.0000

R-squared	0.770515	Meandependent var	2.593622
Adjusted R-squared	0.763561	S.D. dependent var	1.351697
S.E. of regression	0.657262	Akaike info criterion	2.053978
Sumsquaredresid	14.25579	Schwarz criterion	2.142855
Log likelihood	-33.94462	Hannan-Quinn criter.	2.084658
F-statistic	110.8004	Durbin-Watson stat	0.973773
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر : من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews 7

من خلال الجدول رقم03 تعطى المعادلة وفق العلاقة التالية :

$$FDI=1.69GDP-9.17\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

t-statistic(10.52) (-8.16)

$R^2=0.77$ DW=0.97

Prob (F-statistic) = 0.000000

من خلال هذا النموذج رقم (1) أعلاه، فإنه يشير إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين المتغير التابع (تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر)، والمتغير المستقل (النمو الاقتصادي)، وهذا ما يؤكده معامل التحديد الذي كان في حدود 0.77 وهو ما يعني أن 77% من الانحرافات الكلية في قيم الاستثمار الأجنبي المباشر تفسر من خلال النموذج فإن 23% من الانحرافات تعود إلى متغيرات وعوامل أخرى لم يتضمنها النموذج أو تدخل ضمن المتغير العشوائي ومن خلال اختبار ستيودنت يتضح أن كل معالم النموذج لها معنوية إحصائية.

كما أن قيمة B(1.69)، و إشارته موجبة وتتفق مع النظرية الاقتصادية وهذا يدل على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط بشكل

ايجابي بـ: النمو الاقتصادي، وهذا بدوره يدل على أن زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق التكتل الاقتصادي يؤثر بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي في دول الميركوسير.

2.3 نتائج دراسة استقرارية البواقي:

تقوم هذه المرحلة على اختبار استقرارية البواقي لمعادلات الانحدار السابقة. فإذا كانت البواقي مستقرة عند المستوى I(0). فهذا يعني وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات. والجدول رقم 04 أدناه، يبين نتائج الدراسة.

الجدول_04 اختبار استقرارية سلسلة البواقي

البيانات	المتغير	المحسوبة (ADF^C)	5%	الاحتمال
دول الميركوسير (MERCOSUR)	$ER_{Mercosure}$	-2.58	-1.95	0.01

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews 7

حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم 04، نتائج دراسة استقرارية سلسلة البواقي، حيث تظهر نتائج الدراسة أن القيمة الإحصائية لديكي فولر المتطور المحسوبة ADF^c للأخطاء أقل من القيمة المجدولة لديكي فولر المتطورة ADF^t عند مستوى5%. أي:

$ADF^c = -2.58 < ADF^t = -1.95$ (السلسلة الزمنية لـ: $ER_{Mercosure}$)

وبالتالي رفض فرضية وجود جذور وحدية أي أن سلسلة البواقي مستقرة من الشكل I(0).

4. تقدير النموذج باستعمال تصحيح الخطأ (ECM) :

بعد التأكد من تكامل المتغيرات من الدرجة الأولى حسب اختبار(Engel-Granger)، نأتي إلى تقدير نموذج تصحيح الخطأ عن طريق برنامج Eviews7. والنتائج موضحة في الجدول رقم 05 أدناه.

الجدول_05 نموذج تصحيح الخطأ

Dependent Variable: DFDI
Method: Least Squares
Date: 12/16/15 Time: 13:22
Included observations: 34 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DPIB	2.258791	0.025879	2.258795	0.0000
E(-1)	-1.258789	0.587965	-2.112587	0.0000

R-squared	0.589745	Meandependent var	0.258745
Adjusted R-squared	0.587964	S.D. dependent var	0.258965
S.E. of regression	0.589587	Akaike info criterion	1.258742
Sumsquaredresid	9.025870	Schwarz criterion	1.258747
Log likelihood	-22.25870	Hannan-Quinn criter.	1.587965
Durbin-Watson stat	1.258774		

المصدر : من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews 7

حيث من خلال الجدول رقم05 تعطى المعادلة وفق العلاقة التالية:

$$FDI = 2.25DPIB_t - 0.51E_{t-1}+u_t \quad \ldots\ldots\ldots(1)$$

t-Statistic (2.25) (-2.11)

من خلال النموذج رقم (1)، نجد أن معلمة حد تصحيح الخطأ E_{t-1} لديها معنوية إحصائية وتؤكد تقارب التوازن من المدى القصير إلى المدى الطويل. كما أنها تعكس سرعة تكيف النموذج.

IV – تحليل نتائج الدراسة:

استهدفت هذه الدراسة اختبار أثر تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في دول الميركوسير خلال الفترة (1980-2014). ودلت النتائج إلى أن هناك علاقة تكامل متزامن بين النمو الاقتصادي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا بدوره يرجع إلى نقطتين أساسيتين وهما:

النقطة الأولى: أن الهدف من التوقيع على بروتوكول تأسيس السوق المشتركة لدول الميركوسير (البرازيل، البراقواي، الأوروغواي الأرجنتين) سنة 1994 في البرازيل[1]. هو بالدرجة الأولى تحقيق تنمية اقتصادية للدول الأعضاء، وهذا من خلال تحقيق الأهداف التالية[2]:

[1] Daniel, Schutt, **Le Mercosur: situation actuelle et perspectives d' avenir**, Centre de formation pour l' intégration régionale (CEFIR), Montevideo, Uruguay,1996.3,p01.

[2] Alessandra de Lima Neves, **Le marché commun du Cône Sud (MERCOSUR / MERCOSUL)**, Bibliographies de l'Instituto para la Integración de America Latina y del Caribe (INTAL), Voir http://www.iadb.org/intal/ingles/i-default.htm, Dernière mise à jour : 24 février 2003,p06 p07.

- تعزيز حرية انتقال السلع و الخدمات وعناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء.
- وضع تعريفة جمركية خارجية مشتركة للدول الأعضاء.
- تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية و القطاعية في مجالات عديدة مثل : التجارة الخارجية، الزراعة، الصناعة، العملات.
- مواءمة التشريعات الوطنية من أجل تعزيز عملية التكامل.
- اعتماد سياسة تجارية مشتركة بين دول الأعضاء.

النقطة الثانية : إن الهدف الرئيسي لدول ا لميركوسور هو زيادة كفاءة الاقتصادية للدول الأعضاء وهذا عن طريق صياغة إستراتجية تعتمد على ثلاث مداخل مهمة وهذا من أجل التنويع الاقتصادي.

وهذه الإستراتجية تتمثل في تشجيع القطاع الخاص وبدأ برنامج الخوصصة و وضع مناخ ملائم لجلب عدد أكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وزيادة درجة الانفتاح التجاري عن طريق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

ومحصلة هذه الاجراءات تحقيق دول الميركوسير نتائج ايجابية في مؤشراتها الاقتصادية[1]: حيث انتقل الناتج المحلي الإجمالي لهده الدول من 951 مليار دولار سنة 1994 إلى 3183 مليار دولار سنة 2014 أما معدل النمو الاقتصادي انتقل من 10.1% سنة 2012 إلى 24.7

[1] Banco Interamericano de Desarrollo ,Sector de Integración y Comercio (INT) Instituto para la Integración de América Latina y el Caribe (INTAL) ,Informe MERCOSUR N° 19 América Latina, Segundo Semestre 2013,2014.

%سنة 2013 وبلغت قيمة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر 72418 مليون دولار سنة 2014 بعدما كانت تقدر بـ : 6876 مليون دولار سنة 1994.

الخاتمة:

أن واقع تعامل دول الميركوسير (البرازيل الاوروغواي البراغواي الأرجنتين وفنزويلا) في مجال التكامل الاقتصادي. قد ألقى الضوء على مرحلة النمو الموجودة في هذه الدول خاصة بعد إنشاء ما يسمى بالسوق المشتركة سنة 1994.

حيث تهدف هذه السوق المشتركة إلى توحيد السياسة التجارية للدول الأعضاء بما يسمح بتحقيق قدر أكبر من تدفق الاستثمار الأجنبي لهذه الدول وحرية انتقال السلع والخدمات و عناصر الإنتاج دون قيود وبما يساهم بشكل كبير في زيادة النمو الاقتصادي لهذه الدول.

وفي نفس الإطار وجدنا أن إنشاء ما يسمى بالدول الميركوسير بين كل من (البرازيل، الاوروغواي، البراغواي، الارجنتين وفنزويلا)، قد أحدث صدمات ايجابية في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، ودليل على ذلك وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل بين النمو الاقتصادي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. وهذا بدوره يرجع إلى القوانين والتشريعات التي قامت بها هذه الدول لجذب أكبر عدد من المستثمرين الأجانب إلى أراضيها بالإضافة إلى

برامج التنويع الاقتصادي الهادف إلى الابتعاد عن الاعتماد المتزايد على المواد الأولية في تمويل الاستهلاك والاستثمار مثل النفط.

قائمة المراجع:

1.أحمد سلامي، محمد شيخي، **اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بالادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2011**، مجلة الباحث، جامعة قصدي مرباح ورقلة، العدد13، 2013.

2.عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الاقتصاد القياسي بين النظري والتطبيق** الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 1998.

3.Bela, Balassa, The Theory Of Economic Integration, Homewood, Richard D, Irwin, Inc, USA,1961.

4.Jan, Tinbergen, International Economic Integration, New York, Elsevier, 1965.

5.Paul, Krugman, The Move Toward Free Trade Zones, in Policy implications of Trade and currency zones, Economic Review Federal BANK OF Kansas City, 1991, vol.76.N°6.

6.Aghion P, Bloom, N., Blundell, R., Griffith, R. and Howitt, P, Competition and Innovation: An Inverted U Relationship, National Bureau of Economic Research Working Paper N° 9269, July 2002.

7.Lucian, Cernat ,Assessing Regional Trade Arrangements: Are South-South RTAs More Trade Diverting?, Policy issues International Trade and commodities, study series,N° 16, UNCTAD, New York, 2001.

8.Dollar, D, Outward-Oriented developping Economies Really do grow more Rapidly, Evidence from 95 LDCs, 1976-85, Economic Development and Cultural Change, 1992.

9.William H, Greene, Econometric Analysis, 5th Edition, Prentice Hall, New Jersey, USA, 2003.

Régie Bourbonnais, Econometrie ,Dunod 5eme édition, Paris, 2003.

10.Dickey D.A , Fuller W.A. ,Likelihood ratio tests for

autoregressive time series with a unit root, Econometrica, Vol 49, 1981.
11.Régie, B, Econometrie ,Dunod 9eme, édition, Paris ,2015, p306.
12.Alessandra de Lima Neves, Le marché commun du Cône Sud (MERCOSUR / MERCOSUL), Bibliographies de l'Instituto para la Integración de America Latina y del Caribe (INTAL) http://www.iadb.org/intal/ingles/i-default.htm, Dernière mise à jour : 24 février 2003.
13.Banco Interamericano de Desarrollo ,Sector de Integración y Comercio (INT) Instituto para la Integración de América Latina y el Caribe (INTAL) ,Informe MERCOSUR N° 19 América Latina, Segundo Semestre 2013,2014.

واقع سوق الغاز الطبيعي وتحدياته في دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة: 2005-2014

أ. أرجيلوس أمال
باحثة في الدكتوراه بجامعة وهران 2
Email: amalargillos@hotmail.com

أد. سنوسي بن عبو
أستاذ التعليم العالي بجامعة وهران 2
Email: snouci.ben@gmail.com

الملخص: إن المتبع لأحوال السوق الأوروبية الغازية يلاحظ أن ما يقارب 30% من الاحتياجات الغازية يتم تلبيتها من روسيا أما الباقي من الجزائر والنرويج، ليبيا، نيجيريا، أو من آسيا الوسطى، ولذلك يسعى السوق الأوروبي إلى تنويع وتوسيع شبكة الامدادت لضمان بالكميات الكافية، وهذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا المقالة.

الكلمات المفتاحية: السوق الأوروبية، الغاز الطبيعي، الغاز المسال، الغاز الصخري،

Le résumé: L'Union est aujourd'hui dépendante des importations de gaz vis-à-vis de la Russie, qui fournit 30% du gaz consommé au sein du marché européen, de l'Algérie, de la Norvège, de la Lybie, du Nigéria ou de l'Asie centrale. Et pour qu' Elle garantir la sécurité d'approvisionnement et s'assurer de pouvoir importer le gaz en quantité suffisante, elle doit chercher à diversifier ses sources d'approvisionnement; Et voilà ce que nous allons essayer d'aborder dans cet article

Mots-clés: marché européen –le gaz naturel – le GNL – Le gaz de schiste.

مقدمة:

تزايد الاهتمام بالغاز الطبيعي كمصدر للطاقة رغم تكلفته، بصفة عامة بعد الأزمة البترولية لسنة 1973، وكمصدر للطاقة النظيفة في السنوات الأخيرة، بل يذهب البعض لاعتباره طاقة المستقبل رغم ما يتطلبه من استثمارات كبيرة الحجم، ويعبر عن هذا الاهتمام زيادة حصة الغاز الطبيعي في سوق الطاقة العالمي، ويعود هذا أساسا إلى الخصائص التقنية التي تميزه من حيث قلة الانبعاث الغازات الدفيئة، الكفاءة والمردودية التي تميزه مقارنة ببقية مصادر الطاقة أثناء توليد الكهرباء والحرارة (التسخين) والصناعة الكيميائية.

وبالرغم من هذا الاهتمام إلا أن سوق الغاز الطبيعي لا يتميز بالعالمية على غرار سوق البترول، فهو ينقسم إلى ثلاث أسواق إقليمية هي: سوق أمريكا الشمالية، السوق الأوربي، وسوق الشرق الأقصى (آسيا)، الشيء الذي يخلق تحديات على مستوى تطور صناعة وتجارة الغاز الطبيعي على المستوى العالمي.

ومن خلال هذا المقال سنحاول الإجابة على التساؤل التالي: **ما واقع سوق الغاز الطبيعي في دول الاتحاد الأوروبي؟ وما هي التحديات التي تواجهه؟**

أولا: مكانة الغاز الطبيعي في سوق الطاقة الأوروبية

شهد الغاز الطبيعي خلال السنوات الماضية أهمية متزايدة في مزيج الطاقة في دول الاتحاد الأوربي، لأسباب متعددة ذات طبيعة بيئية واقتصادية وتكنولوجية، بالاضافة إلى الرغبة في تنويع مصادر الطاقة والتوسع في استخدام الغاز بالأخص في توليد الكهرباء.

وتشير التقديرات إلى أن حصة الغاز الطبيعي من إجمالي استهلاك الطاقة الأولية للدول الأوربية ارتفعت من 15.9% في عام 1990 إلى 22.1% عام 2015، وذلك على حساب كل من النفط والفحم اللذان انخفضت حصتهما من 38.5% و26.8% الى 36.8% و16 % على التوالي. بينما إرتفعت حصة مصادر الطاقة الأخرى (طاقة نووية وكهرومائية وطاقات متجددة) من 18.8% الى 24.9% مابين عامي 1990 و2015[1]

وفي ضوء مميزات الغاز الطبيعي البيئية الجيدة وتقنياته التطبيقية عالية الكفاءة يتوقع أن يستمر كوقود مفضل ويساهم بشكل متزايد في إمدادات الطاقة في الاتحاد الأوروبي في المستقبل، حيث قدرت بعض المصادر أن تصل حصة الغاز الطبيعي في مزيج الطاقة في الاتحاد الأوربي إلى أكثر من 30% في عام 2030[2].

[1] BP Statistical Review of World Energy June 2016.

[2] على رجب، **تطور سوق الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي وانعكاساته على الطلب من الغاز من الاقطار الاعضاء في الاوابك**، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد السادس والثلاثون، العدد 135، خريف 2010، الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، ص68

ثانيا: حجم احتياطيات الغاز الطبيعي في دول الاتحاد الأوروبي

تمتلك بلدان الاتحاد الأوروبي احتياطات متواضعة من الغاز الطبيعي حيث تستحوذ على 0.8 % من حجم الاحتياطات العالمية لسنة 2014 بعدما كانت 3.10% في سنة 1990، هذه الاحتياطات كافية على تلبية احتياجات أوروبا من الغاز الطبيعي لمدة 11 سنة وثلاثة أشهر، وهذا حسب التقرير الصادر عن شركة بريتش بتريليوم لسنة 2014، من جهة أخرى نجد أن احتياطيات الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي شهدت استنزافا وانخفاضا مستمرا في مستوياتها خلال الفترة من 2005 إلى 2014 لتنخفض تدريجيا بنسبة تتجاوز النصف، من 3 تريليون متر مكعب في عام 2005 لتصل إلي1.31 تريليون متر مكعب في عام 2014، كما يتضح من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 01: إحتياطات دول الاتحاد الاوروبي من الغاز الطبيعي

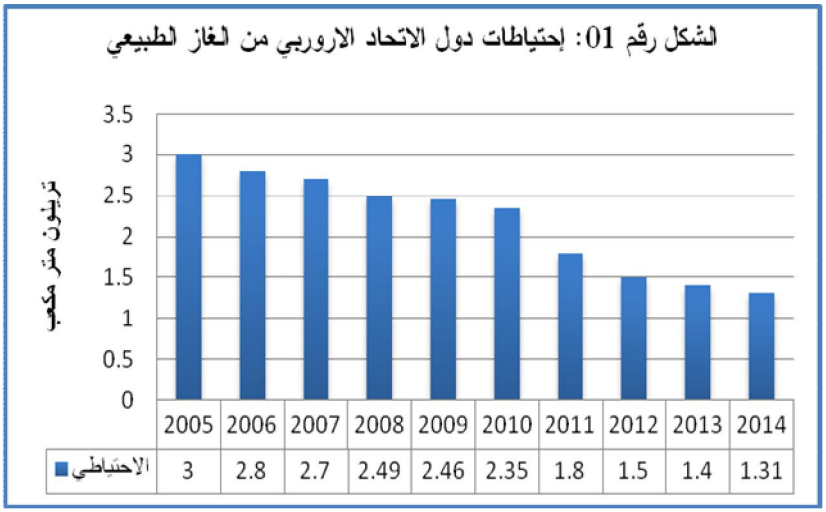

Source:BP Statistical Review of World Energy June 2015.

ويعزي معظم هذا الانخفاض في الأساس إلي انخفاض احتياطي الغاز الطبيعي في كلا من هولندا والمملكة المتحدة خلال نفس الفترة بحوالي 46.15% و60 % علي التوالي، حيث انخفض احتياطي هولندا من 1.3 تريليون متر مكعب في عام 2005 إلي 0.7 تريليون متر مكعب في عام2014 في حين انخفض احتياطي المملكة المتحدة من 0.5 تريليون متر مكعب في عام2005 إلي 0.2 تريليون متر مكعب في عام 2014، وعلي الرغم من ذلك، لا تزال هولندا تمتلك أكبر حصة من احتياطي الغاز الطبيعي، والتي بلغت حوالي 42.17 % من إجمالي احتياطيات الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي في عام 2014، يليها المملكة المتحدة 27.66%، رومانيا 8.61%، ألمانيا 5.82%، إيطاليا 4.98 %، الدنمارك 3.47 % بولندا 3.17%، كما يتضح من الشكل التالي:

الشكل رقم 02: توزيع الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي في عام 2014

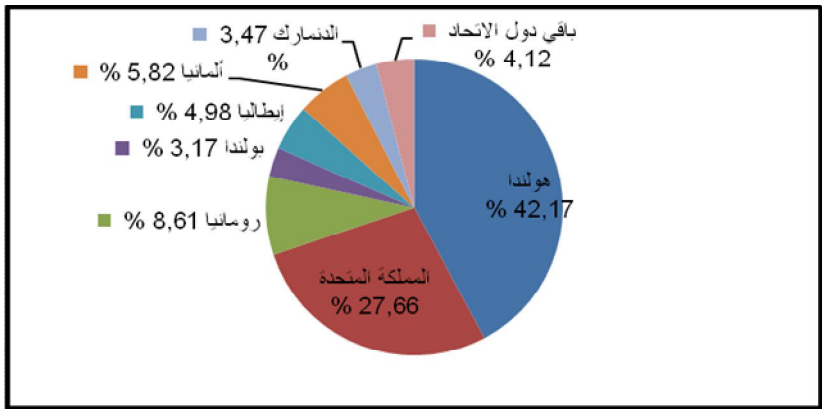

Source:BP Statistical Review of World Energy June 2015

ثالثا: إنتاج الغاز الطبيعي في دول الاتحاد الأوروبي

بشكل عام هناك علاقة طردية بين الاحتياطات والإنتاج، فكما هو عليه الحال في احتياطاتها المتواضعة، تتسم بلدان الاتحاد الأوروبي بكميات متواضعة من إنتاج الغاز الطبيعي بلغت سنة 2014 حوالي130.2 مليار متر مكعب وهو ما يمثل 3.8% من حجم الإنتاج العالمي وهو أدنى مستوى إنتاج منذ سنة 1971، في حين بلغ مستوى الإنتاج الذروة سنة 1996 بمستوى 237 مليار متر مكعب، وعلى العموم فقد شهد إنتاج الغاز الطبيعي في دول الاتحاد الأوروبي انخفاضا خلال الفترة من 2005 إلى 2014 بنسبة 39.01 % مع تسجيل انخفاض مستمر منذ سنة 2010، ويرجع ذلك إلى انخفاض الإنتاج في المملكة المتحدة بحوالي 58.5 % خلال نفس الفترة، حيث انخفض من 88.2 مليار متر مكعب في عام 2005 إلي36.6 مليار متر مكعب في عام 2014، مع العلم ان المملكة المتحدة أصبحت دولة مستوردة للغاز الطبيعي منذ 2004[1] بعدما كانت مصدرة لبعض البلدان الأوربية، وأصبح أنتاجها يلبي حوالي58.12% من إجمالي حاجاتها من الغاز، من جهة أخرى تم فرض زيادات في معدلات الضريبة على قطاع النفط

[1] على رجب، **تطور سوق الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي وانعكاساته على الطلب من الغاز من الأقطار الأعضاء في الأوبك**، مرجع سابق، ص 71.

والغاز في بلدان الاتحاد الأوروبي[1].

الشكل رقم 03: تطور إنتاج الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي 2005-2015 (مليار متر مكعب)

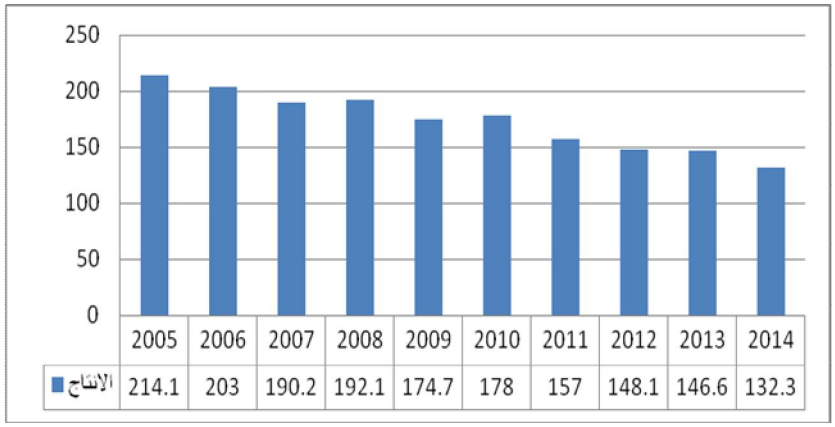

Source:BP Statistical Review of World Energy June 2015

هذا ويتركز الإنتاج الأكبر من الغاز الطبيعي داخل الاتحاد الأوروبي عام 2014 في كل من هولندا التي تستحوذ علي نسبة 42.57 %من إجمالي الإنتاج، تليها المملكة المتحدة بنسبة تبلغ 28.04%، ثم رومانيا بنسبة 8.73%، كما يتضح من الشكل:

[1] عامر، ماجد إبراهيم، **الواقع والآفاق المستقبلية للطلب على النفط الخام والغاز الطبيعي في الدول الصناعية والانعكاسات على الدول الأعضاء**، مجلة النفط والتعاون العربي (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول) المجلد40 ، العدد 149، الكويت 2014، ص128.

الشكل رقم 04: توزيع إنتاج الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي في عام 2014 (%)

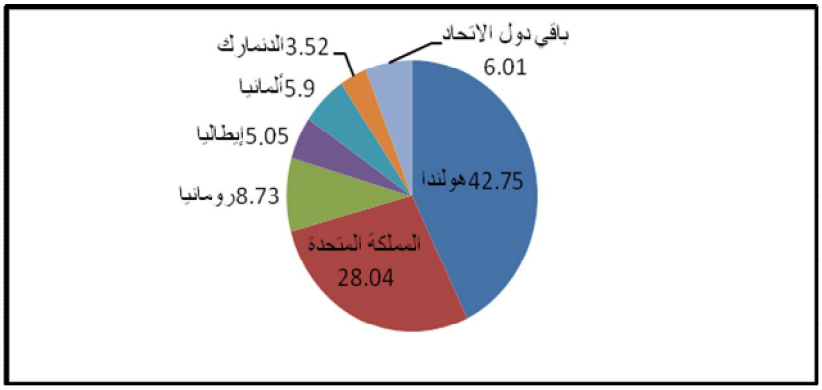

Source:BP Statistical Review of World Energy June 2015

رابعا: استهلاك الغاز الطبيعي:

بالنظر إلى معدلات إنتاجها المتواضع من الغاز الطبيعي تعتبر منطقة الاتحاد الأوروبي من اكبر الأسواق استهلاكا للغاز الطبيعي، وقد شهد استهلاك الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي تذبذب خلال الفترة من 2005 إلى 2014، مع تسجيل أعلى استهلاكا سنة 2010 بمستوى 502 مليار متر مكعب، في حين عرف الاستهلاك انخفاضا مستمرا إلى غاية سنة 2013 والتي عرفت أدني مستوى من الاستهلاك بـ 437.9 مليار متر مكعب، ليرتفع سنة 2014 بنسبة 11.64% وهو ما يمثل 11.4% من حجم الاستهلاك العالمي للغاز الطبيعي.

الشكل رقم: 05: تطور استهلاك الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2005-2014 (مليار متر مكعب)

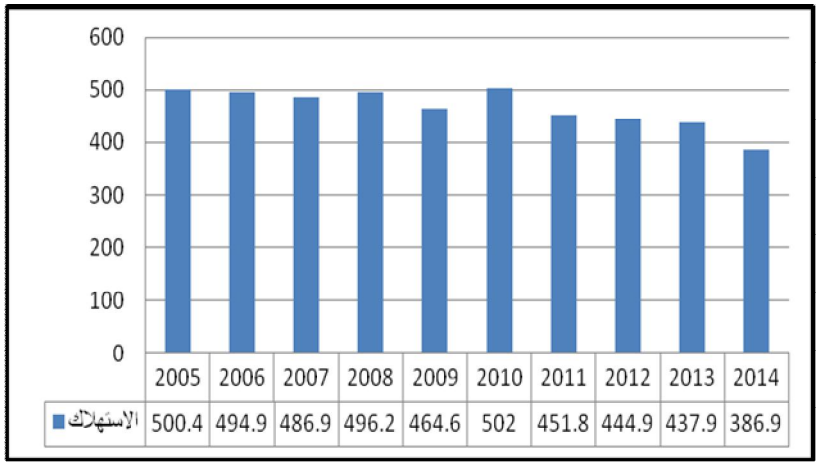

Source:BP Statistical Review of World Energy June 2015

ويعزي الانخفاض في الاستهلاك بشكل أساسي إلي التحديات التي تواجه محطات توليد الطاقة التي تعمل بالغاز الطبيعي في دول الاتحاد الأوروبي، متمثلة في انخفاض الطلب الكلي علي الطاقة الكهربائية، نتيجة لضعف النشاط الاقتصادي في أوروبا، ولاسيما في القطاع الصناعي، مع عدم وجود قدرة تنافسية للمحطات الأخرى التي تعمل بالفحم، نتيجة ارتفاع معدلات أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا، والتي أدت أيضا إلي تراجع الاستهلاك المنزلي والتجاري، في الوقت الذي تشهد فيه مصادر الطاقة المتجددة استمرارا في النمو القوي[1].

[1] نفس المرجع السابق، ص129.

هذا ويتركز أكبر استهلاك للغاز الطبيعي داخل الاتحاد الأوروبي في ألمانيا بنسبة 18.32% تليها المملكة المتحدة بنسبة تصل إلى حوالي 17.23% ثم إيطاليا 14.67%وفرنسا 9.3 % وهولندا 8.29 % وإسبانيا 6.79 % .

الشكل رقم 06: توزيع استهلاك الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي عام 2014 (%)

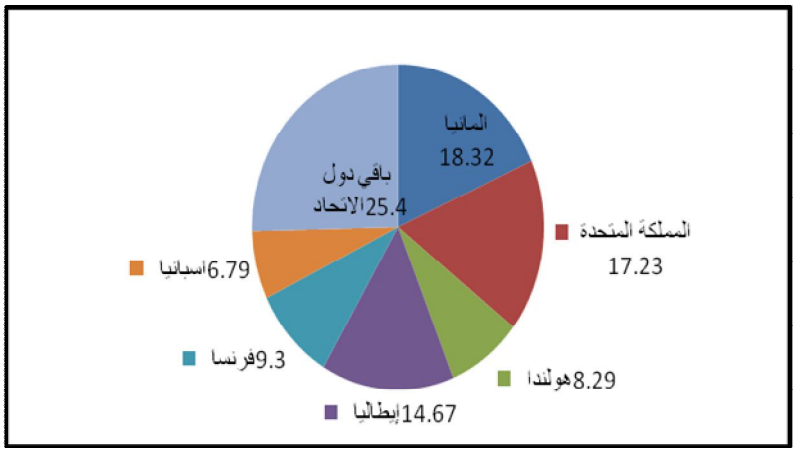

Source:BP Statistical Review of World Energy June 2015

خامسا: دور الاستراد في موازنة الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي:

1- موازنة الغاز الطبيعي في الاتحاد الأروبي: شهدت دول الاتحاد الأوروبي اتساع الفجوة ما بين الإنتاج الداخلي والاستهلاك الداخلي مما يجعل منها في حاجة متزايدة للاستيراد من الخارج لغرض موازنة الغاز الطبيعي، وخلال الفترة من 2005 إلى 2014 شهدت الفجوة ما بين إنتاج واستهلاك الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي ارتفاعا بلغت ذروتها في سنة 2010 بـ 324 مليار متر مكعب في حين قدرت سنة

2005 بـ 286.3 مليار متر مكعب، أما حجم الفجوة فقد تقلص الى أدنى مستوى له في سنة 2014 بـ 254.6 مليار متر مكعب، والشكل التالي يوضح ذالك:

الشكل رقم07 : موازنة الغاز الطبيعي في الاتحاد الاوروبي خلال الفترة 2005-2014 (مليار متر مكعب)

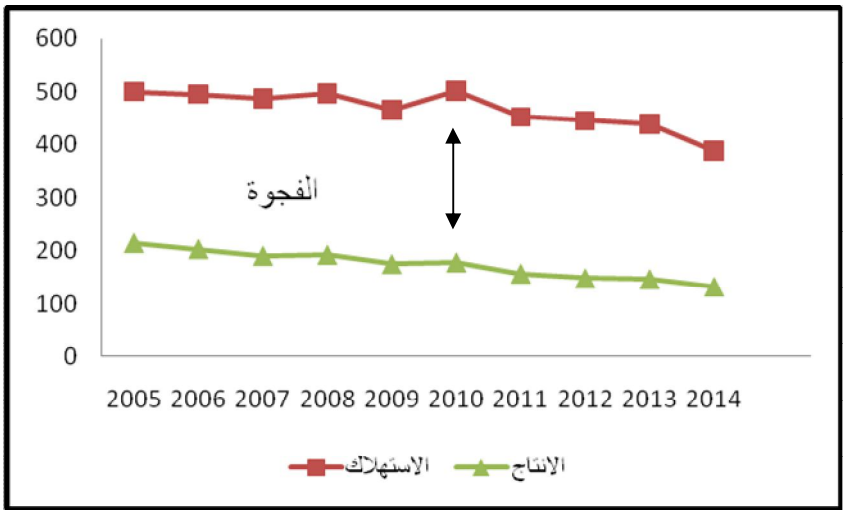

المصدر: BP Statistical Review of World Energy June 2015

2- واردات الغاز الطبيعي:

كان لانخفاض إنتاج دول الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي أثر في زيادة وارداتها من الغاز الطبيعي، لترتفع من 389.5 مليار متر مكعب في عام 2005 لتصل إلي 439.1 مليار متر مكعب في عام2010 ، وهو أعلي مستوي تحقق خلال الفترة محل الدراسة، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم08: تطور واردات الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2005-2014 (مليار متر مكعب)

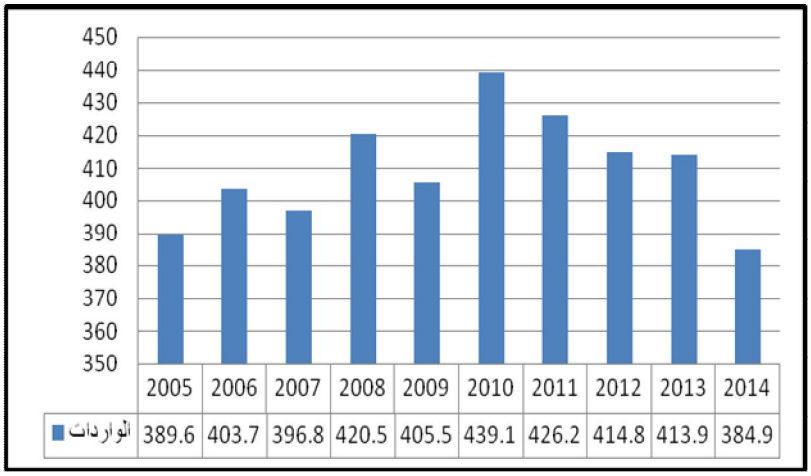

Source:http://appsso.eurostat.ec.europa.eu/nui/submitViewTableAction.do

إن ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي قد دفع دول الاتحاد الأوروبي بالتحول إلي استخدام الفحم الرخيص المستورد من أمريكا الشمالية وبخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية، التي على عكس دول الاتحاد الأوروبي، بدأت بالتحول إلي استخدام الغاز الطبيعي بدلا من الفحم، نظرا لأسعاره المنخفضة داخل الولايات المتحدة، لتنخفض واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي إلى 384.9 مليار متر مكعب في عام 2014، ليبدأ العصر الذهبي للفحم في معظم الدول الأوروبية .

هذا وتعد روسيا هي المصدر الرئيسي لما يزيد عن30 %من واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي، حيث تتدفق معظم صادراتها من الغاز الطبيعي إلي أوروبا عبر أوكرانيا وروسيا البيضاء.

3- أسعار الغاز الطبيعي في السوق الأوروبي

شهدت أسعار الغاز الطبيعي في دول الاتحاد الأوروبي سواء المنقول عبر الأنابيب أو المسال تدبدب مابين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة من 2008 إلى 2014 حيث انخفضت مابين 2008 و2009 بسب الأزمة العالمية التي أثرت على الطلب من الغاز والذي انعكس بدوره على الأسعار[1]، لتعود في الارتفاع إلى غاية 2012 وتعرف استقرارا مابين 2012 و2013، في حين عرفت انخفاض في سنة 2014 والذي يرجع إلى إقدام بعض الدول الأوروبية على إعادة التفاوض على أسعار الغاز الطبيعي المستورد عبر الأنابيب خاصة الغاز الروسي، حيث تم تخفيض معظم أسعار الغاز من شركة غازبروم الروسية بنسبة لا تزيد على 10%[2] ،من جهة أخرى نجد أن أغلب تعاقدات الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي مرتبطة بأسعار النفط والتي عرفت هي الأخرى انخفاضا بداية من منتصف سنة 2014 .

[1] صندوق النقد الدولي 2014 – تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي :تركات وغيوم وعدم يقين » .تقرير خاص :**تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية، مع التركيز على الغاز الطبيعي في الاقتصاد العالمي**، واشنطن، أكتوبر، ص28.

[2] محمد اوغوتشو، **الديناميات المتغيرة لاسواق الطاقة العالمية الانعكاسات على المنتجين في منطقة الخليج العربي**، مدخلة في المؤتمر السنوي التاسع عشر تحت عنوان الوقود الاحفوري غير التقليدي: هل هو الثورة الهيدروكربونية المقبلة؟ ابو ظبي يومي 29و30 اكتوبر 2013، ص203.

الشكل رقم 09:تطور أسعار الغاز الطبيعي (دولار لكل ميلون وحدة حرارية بريطانية)

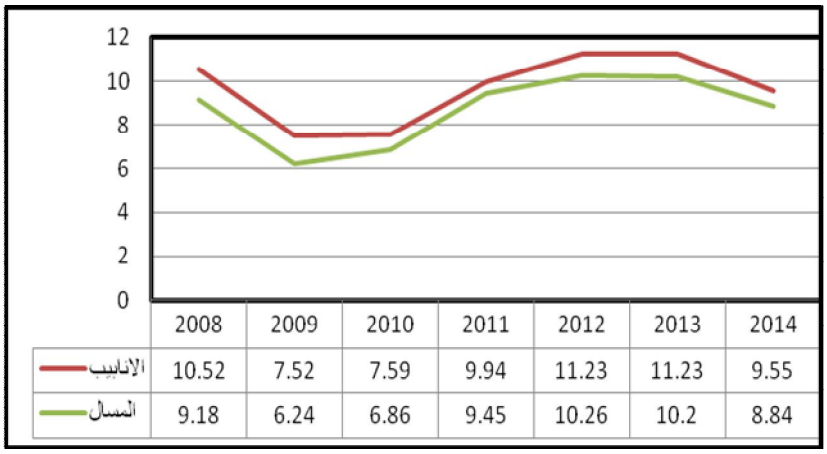

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الانابيب	10.52	7.52	7.59	9.94	11.23	11.23	9.55
المسال	9.18	6.24	6.86	9.45	10.26	10.2	8.84

Source:www.iea.org/statistics: NATURAL GAS INFORMATION: Database documentation (2016 edition).

خامسا: التحديات التي تواجه سوق الغاز الطبيعي الأوروبي:

تواجه سوق الغاز الطبيعي في دول الاتحاد الأوروبي العديد من التحديات والعقبات نلخصها كالأتي:

1- مخاطر التوترات الجغرافية-السياسية بين روسيا وأوكرانيا على تأمين إمدادات الغاز لدول للاتحاد الأوروبي:

تعتبر أوروبا خصوصا الواقعة في وسطها الأكثر اعتمادا على الغاز الروسي -هناك 10 دول لا تستورد الغاز الروسي إطلاقا من بينها بريطانيا وإسبانيا - حيث أدى توقف الإمدادات التي تمر عبر أوكرانيا في إطار الخلاف بين موسكو وكييف إلى إيجاد مشكلات كبيرة لهذه

الدول في سبيل تأمين احتياجاتها من الغاز والذي يمر 80% منه عبر أوكرانيا[1].

وفي 16جوان2014 ، توقفت غازبروم عن تزويد أوكرانيا بالغاز الطبيعي (للمرة الثالثة منذ عام 2006) ولكن دون أن يؤثر ذلك على عبور الغاز وإمداداته إلى أوروبا، وتبدو أوكرانيا وبلدان جنوب شرق أوروبا معرضة بصفة خاصة لمخاطر محتملة من انقطاع إمدادات الغاز الروسية، وإذا استمر قطع الغاز وامتد إلى بلدان أخرى، ستقع أفدح الآثار على أوكرانيا وبلدان جنوب شرق أوروبا التي تحصل على الغاز من روسيا عبر الأراضي الأوكرانية – وخاصة بلغاريا وبلدان يوغوسلافيا السابقة، التي تعتمد على غاز روسيا للحصول على معظم متطلباتها تقريبا من الواردات وليست أمامها سوى إمكانية محدودة للحصول على الغاز من مصادر بديلة، ومع هذا، سيقع تأثير ذلك على بلدان أخرى من خلال ارتفاع الأسعار الفورية، الأمر الذي ربما انتشر من الغاز الطبيعي إلى مصادر الوقود الأخرى، ويمكن تخفيف حدة هذه المخاطر عن طريق تراكم الاحتياطيات، وشراء الغاز المنقول عبر خطوط الأنابيب من الجزائر والنرويج، واستيراد الغاز الطبيعي المُسال أو شراء غاز روسيا المنقول عبر خطوط أنابيب أخرى، ويمكن كذلك الاستعاضة عن الغاز بمصادر وقود أخرى، لا سيما الفحم ومنتجات

[1] داليا يونس، **تقييم سياسات تصدير وتصنيع الغاز الطبيعي محليا ومقارنته بنظيراته عالميا – دراسة تحليلية مستقبلية**–الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2011، ص66.

النفط[1].

غير أن الوضع الحالي يختلف تمام الاختلاف عن أزمة الغاز التي اندلعت بين روسيا وأوكرانيا في عام 2009، وذلك للأسباب التالية:

- سيتم افتتاح مشروع ممر الغاز الجنوبي في غضون سنوات قليلة حيث سيتم استيراد الغاز من منطقة بحر قزوين –للمرة الأولى– عن طريق الدوران حول روسيا، ويهدف هذا الممر لضمان كميات غاز جديدة تلبي 10% إلى 20% من الطلب في دول الاتحاد الأوروبي بحلول 2020، بإجمالي يتراوح مابين 45 و90 مليار متر مكعب سنويا.[2]

- يمكن في الوقت الحالي استيراد كميات أكبر من الغاز الطبيعي المسال كتدبير قصير الأجل في ظل وجود المزيد من محطات الغاز الطبيعي المسال وافتتاح محطات أخرى جديدة في بولندا وليتوانيا وبلدان أخرى (مثل كرواتيا) حتى عام 2020، وسيؤدي ذلك إلى توفر خيارات استيراد جديدة من دول مثل الولايات المتحدة .

[1] صندوق النقد الدولي 2014 – تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي: تركات وغيوم وعدم يقين » .تقرير خاص: **تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية، مع التركيز على الغاز الطبيعي في الاقتصاد العالمي**، مرجع سابق، ص31.

[2] محمد اوغونتشو، **الديناميات المتغيرة لأسواق الطاقة العالمية الانعكاسات على المنتجين في منطقة الخليج العربي**، مرجع سابق، ص 196 .

- يستطيع الاتحاد الأوروبي أيضًا استيراد كميات أكبر من الغاز الطبيعي المسال نظرًا لأن محطاته لم تستخدم 73 بالمائة من قدرة تحويل الغاز الخاصة بها في عام 2013، وقد قامت أوروبا على مدار العامين الماضيين بخفض وارداتها من الغاز الطبيعي المسال بنسبة 45 بالمائة، ومع ذلك، فإن واردات أوروبا من الغاز الطبيعي المسال ستكون مكلفة، لأن عليها أن تتنافس مع أسعار واردات الغاز الطبيعي المسال الآسيوية التي تزيد بمقدار ضعفين إلى ثلاثة أضعاف عن الأسعار في أوروبا.

- تقوم خطوط ربط الغاز الداخلية الجديدة بين دول أوروبا الوسطى والشرقية بالربط بين "جزر الطاقة في الاتحاد الأوروبي" لتتيح إمدادات أفضل بكثير من الغاز في أوضاع الأزمات، بالإضافة إلى قدرات خطوط الإمدادات العكسية الجديدة، ومع ذلك، لم يتم تحقيق الربط بين جميع "جزر الطاقة"، ولا تزال التدابير قصيرة المدى الخاصة بالاتحاد الأوروبي مقيدة، على الأقل بالنسبة لبعض الدول الأعضاء، بالرغم أن ذلك الأمر في طريقه إلى التغير خلال العامين إلى الأعوام الثلاثة القادمة.

- وقد غير ذلك وضع إمدادات الغاز في الاتحاد الأوروبي، إذ تقوم روسيا بنقل 53 بالمائة فقط من صادراتها من الغاز إلى أوروبا -مقارنةً بنسبة 80 بالمائة في عام 2009- من خلال

شبكة خطوط الأنابيب الأوكرانية، وذلك بسبب افتتاح خط أنابيب تيار الشمال.

- يمكن الوفاء بعجز الإمدادات في أوروبا لمدة 90 يوماً بالنسبة لغالبية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من خلال مجموعة من الإمدادات البديلة، مع كون مخزون الغاز العنصر الأكثر أهمية، كذلك فقد وضعت دول البلطيق، التي لا تزال تعتمد بنسبة 100 بالمائة على إمدادات الغاز التي تصلها من شركة غازبروم، مجموعة من التدابير المضادة تحسباً لأي خفض جديد في إمدادات الغاز الروسية[1].

2- تحرير السوق الغاز الداخلية الأوروبية

خضعت صناعة الغاز في أغلب الدول الأوروبية، منذ البداية، لهيمنة الحكومة مع تركز نشاطها في أيدي عدد قليل من الشركات الكبرى التي تمتلكها الدولة كليا أو جزئيا، غير أن المفوضية الأوروبية قامت في بداية الالفية الثالثة بإعداد مشروع لتحرير صناعة وتجارة الغاز الطبيعي داخل دول الإتحاد الأوروبي[2]، وذلك بهدف تعميق المنافسة بين الشركات وخفض تكلفة الغاز على نحو ما فعلت الولايات المتحدة، وعلى مدى تلك الفترة الطويلة دارت مفاوضات شاقة بين أعضاء الإتحاد

[1] http://www.nato.int/docu/review/2014/NATO-Energy-security-running-on-empty/Ukrainian-conflict-Russia-annexation-of-Crimea/AR/index.htm

[2] حسين عبد الله – **الغاز الطبيعي وقود الغد في انتظار سياسة منسقة عربيا** – المكتب التنفيذي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول – مقالة – الكويت – 1997.

الأوروبي إلى أن تمكن مجلس وزراء الطاقة في الإتحاد من أن يعتمد في 8ديسمبر 1997 قراراً بتحرير الغاز على مدى 10 سنوات، وعلى مراحل تبدأ الأولى عام2000 ، ويتمثل التحرير أساسا في ما يشبه النظام الأمريكي الذي يلزم شركات الأنابيب بالنقل لحساب طرف ثالث (TPA)، وهو ما يترك للمستهلك النهائي حرية التعاقد مباشرة مع من يختاره من منتجي الغاز، وبذلك لا يرغم المستهلك على الشراء من الشركات التي تمتلك أنابيب النقل وصهاريج التخزين وتتمتع بمركز احتكاري، ومتى تعاقد المستهلك النهائي مع المنتج يمكنه التعاقد على نقل الغاز وتخزينه مع الشركات المالكة للأنابيب وصهاريج التخزين التي صارت تجبر على ذلك باعتبارها ناقلة فقط، ومن مقتضى ذلك – وفقا لأنصار هذه السياسة– تعميق المنافسة بين الشركات وزيادة عنصر الشفافية ما يؤدي في النهاية إلى خفض الأسعار.

هذه التطورات في أسواق الغاز والكهرباء طرحت ولا تزال تطرح أيضاً للاقتصاديين مشاكل جديدة مثل: تعريفات الدخول للشبكات، تكاليف المرور، أعباء ربط الشبكات، تحليل مختلف الظواهر لقدرة السوق، تسيير المخاطر، تسيير احتقانات الشبكة، تكوين الأسعار في عَقد الشبكة، ميكانيزمات التحفيز في الاستثمار من اجل تطوير الشبكة...، إلخ [1].

وينطبق قرار ديسمبر1997 ، من حيث المبدأ، على جميع خطوط الأنابيب بما فيها الخطوط البحرية الرئيسية Offshore التي تنقل الغاز

[1] Denis BABUSIAUX - **économie de l'énergie** - Institut Français du Pétrole – France -2010- page 07 .

من حقوله إلى أسواق استهلاكه الرئيسية، وإن كان يسمح ببعض الاستثناءات تحت ظروف معينة، وكانت شركات الغاز الأوروبية قد عارضت منذ البداية سياسة تحرير صناعة الغاز استنادا إلى أنها ستضعف مراكزها التنافسية بالمقارنة بباقي الدول المستوردة للغاز، ومن ثم تتوقف مشروعات التوسع في الغاز خلافا لما تستهدفه الحكومات، ومن ناحية أخرى، فإن تلك السياسة سوف تؤدي إلى خفض ربحية شركات الغاز الكبرى وبالتالي خفض قدرتها على تأمين تدفق الغاز، فضلا عن خفض حصيلة الضرائب التي تفرضها الدولة على تلك الأرباح، وقد رد مجلس وزراء الطاقة في الاتحاد الأوروبي على تلك الاعتراضات، أثناء اجتماعه في نوفمبر 1994 بأنه سوف يشترط لتحقيق وحدة السوق الأوروبية – بالنسبة للغاز والكهرباء– أن تقوم جميع الدول الأعضاء بإقرار مبدأ المعاملة بالمثل، وبذلك لا تستفيد دولة على حساب دولة أخرى.

3– استغلال الغاز الصخري في السوق الأوروبية:

لم يكن هناك حتى الآن حماسة كبيرة نسبيا للغاز الصخري في الدول الأوروبية وذالك للشكوك حول الموارد المحتملة (بسبب الموارد الجيولوجية المحدودة)، والمخاوف من أن الموارد حتى في الولايات المتحدة الأمريكية ربما لا تكون بحجم التقدير الأولي، والمخاوف المتعلقة بتحويل الاستثمارات من الموارد الغاز التقليدية والطاقة المتجددة، ولقد أظهرت دراسات حديثة في الاتحاد الأوربي أنه حتى في السيناريو الأكثر ملائمة فان الاتحاد الأوربي لن يصبح مكتفيا ذاتيا عن طريق الغاز

الطبيعي، بل سيقوم فقط باستبدال الإنتاج التقليدي وسيحافظ على الاعتماد على الواردات بنسبة 60% لذالك سوف يستمر الغاز التقليدي في الهيمنة على سيناريو الطاقة في الاتحاد الأوروبي وعلى الرغم من أنه سيتم بذل كل محاولة لتطوير موارد الصخر الزيتي، فانه سيكون هناك تأثير بسيط في مزيج الطاقة في الاتحاد الأوروبي، وقصة النجاح الوحيدة حتى الآن هي أستونيا، التي تحصل على 90% من طاقتها من الصخر الزيتي، وتتابع أوكرانيا أيضا بنشاط إستكشاف الصخر الزيتي، وبخاصة مع إنتهاء عقود تقاسم الإنتاج مع شركتي شل وشيفرون[1] .

لقد كشفت التجربة خلال السنوات الأخيرة عن صعوبات فيما يتعلق بتطوير إمكانيات الغاز الصخري في الاتحاد الأوروبي، فالظروف الجيولوجية أولاً ليست مواتية كما الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، من جهة أخرى نجد الاهتمامات البيئية في الاتحاد الأوروبي أكثر انتشارا وتوزعا مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية.

[1] تلميذ احمد، **انعكاسات الوقود غير التقليدي على مزيج الطاقة العالمي**، مدخلة في المؤتمر السنوي التاسع عشر تحت عنوان الوقود الاحفوري غير التقليدي: هل هو الثورة الهيدروكربونية المقبلة؟ ابو ظبي يومي 29و30 اكتوبر 2013،ص240.

الخاتمة

لقد عرف سوق الغاز الطبيعي للإتحاد الأوروبي تحديات كبيرة، منها حجم الاحتياطي الذي بدأ يعرف انخفاضا مستمرا منذ سنة 2005، وهذا ما أثر سلبا على الإنتاج حيث دفع به إلى التراجع المستمر، مما أعطى فرصة كبيرة لزيادة حجم الواردات من روسيا بنسبة 30% والباقي من الجزائر والنرويج، ليبيا، نيجيريا، وقطر أو من أسيا الوسطى، إلا أن الظروف الاقتصادية التي شاهدتها المنطقة أدت إلى انخفاض حجم الاستهلاك أيضا في الفترة ما بين2011-2014 .

من جهة أخرى تحاول العديد من دول الاتحاد الأوروبي تلبية احتياجاتها من خلال السعي نحو استغلال الغاز الصخري واستنساخ تجربة الولايات المتحدة الأمريكية، غير أن الظروف الجيولوجية ليست مواتية، بالإضافة إلى المعارضة المحلية في ضوء مخاوف الأضرار البيئية.

قائمة المراجع:

1- داليا يونس، تقييم سياسات تصدير وتصنيع الغاز الطبيعي محليا ومقارنته بنظيراته عالميا -دراسة تحليلية مستقبلية-الدار الجامعية، الإسكندرية،2011، ص66.

2- حسين عبد الله – الغاز الطبيعي وقود الغد في انتظار سياسة منسقة عربيا – المكتب التنفيذي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول – مقالة – الكويت – 1997.

3- تلميذ احمد،انعكاسات الوقود غير التقليدي على مزيج الطاقة العالمي، مدخلة في المؤتمر السنوي التاسع عشر تحت عنوان الوقود الاحفوري غير التقليدي: هل هو الثورة الهيدروكربونية المقبلة؟ ابو ظبي يومي 29و30 اكتوبر 2013.

4-على رجب، تطور سوق الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي وإنعكاساته على الطلب من الغاز من الاقطار الاعضاء في الاوبك، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد السادس والثلاثون، العدد 135، خريف 2010، الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت.

5-عامر، ماجد إبراهيم، الواقع والآفاق المستقبلية للطلب على النفط الخام والغاز الطبيعي في الدول الصناعية والانعكاسات على الدول الأعضاء، مجلة النفط والتعاون العربي (منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول) المجلد40، العدد 149، الكويت 2014.

6- محمد اوغوتشو، الديناميات المتغيرة لاسواق الطاقة العالمية

الانعكاسات على المنتجين في منطقة الخليج العربي،مدخلة في المؤتمر السنوي التاسع عشر تحت عنوان الوقود الاحفوري غير التقليدي: هل هو الثورة الهيدروكربونية المقبلة؟ ابو ظبي يومي 29و30 اكتوبر 2013.

7- صندوق النقد الدولي 2014 – تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي: تركات وغيوم وعدم يقين » .تقرير خاص: تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية، مع التركيز على الغاز الطبيعي في الاقتصاد العالمي، واشنطن، أكتوبر.

8- Denis BABUSIAUX - économie de l'énergie - Institut du Pétrole – Français France -2010

9-appsso.eurostat.ec.europa.eu/nui/submitViewTableAction.do

10-www.iea.org/statistics: NATURAL GAS INFORMATION: Database documentation (2016 edition).

11- http://www.nato.int/docu/review/2014/NATO-Energy-security-running-on-empty/Ukrainian-conflict-Russia-annexation-of-Crimea/AR/index.htm

12-BP Statistical Review of World Energy June 2016.

13-BP Statistical Review of World Energy June 2015.

أثر النفقات العامة على البطالة بـدول المغرب العربي خلال الفترة (2000-2013)

أ. مالكي عمر
طالب دكتوراه بجامعة تلمسان
Email: malki1943@yahoo.com

أ.د. ساهل سيدي محمد
أستاذ التعليم العالي بجامعة تلمسان
Email: h_sahel1960@yahoo.fr

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة أثر النفقات العامة على البطالة بدول المغرب العربي، وبغية إجراء الدراسة القياسية تم استخدام منهج البيانات المقطعية عبر الزمن (Panel)، وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك تأثير معنوي وعكسي للنفقات العامة على البطالة خلال فترة الدراسة 2000-2013.

الكلمات المفتاحية: البطالة، تكلفة البطالة، النفقات العامة، نماذج Panel.

Abstract:

This paper aims to study the impact of public expenditure on unemployment, the countries of the Maghreb, has been using cross-sectional data approach over time (Panel), and the study concluded that there is a significant effect and reverse public expenditure on unemployment during the period of study from 2000 to 2013.

Keywords: unemployment, the cost of unemployment, public expenditure, models of Panel.

مقدمة:

تواجه اقتصاديات ومجتمعات العالم مشاكل وأزمات تختلف من حيث طبيعتها وشكلها وحدتها، فكل ظرف اقتصادي أو اجتماعي إلا وتصاحبه مشاكل خاصة به، ومن بين هذه المشاكل نجد مشكل البطالة والتي أخذت في وقتنا الراهن مركزا متقدما في سلم المشاكل التي تعانيها الدول ولا سيما النامية منها، حيث تخصص الدول من إنفاقها مبالغ ضخمة لمواجهة مشكل البطالة، وإذا ما قلنا بخطورة وتعقد هذه المشكلة فان هذا يعود لكون هذه الظاهرة تشترك فيها عدة جوانب، فنقول أن البطالة ظاهرة اقتصادية لأنها تمس النشاط الاقتصادي بشكل مباشر، ونقول بأنها ظاهرة اجتماعية لعلاقتها بالمجتمع من خلال التكلفة التي يتحملها المجتمع بوجود فئة عاطلة عن العمل لا تساهم في العمل الإنتاجي.

إن الوصول إلى التشغيل الكامل يعتبر وضع مثالي وصعب المنال، أما الوضع الطبيعي فهو التشغيل غير الكامل، فحدة البطالة تختلف من دولة إلى أخرى، وهذا لتباين مسببات هذه الظاهرة حسب كل اقتصاد وكل مجتمع، فبتعدد هذه المسببات تعددت المفاهيم وكذلك أنواع البطالة، وبالتالي اختلفت الآراء والتحاليل الاقتصادية للبطالة باختلاف المذاهب والتيارات الاقتصادية، ما يصعب قياسها، وهنا نشير إلى الدور والإسهام الكبير لطرق الاقتصاد القياسي في فهم وتحليل وقياس العديد من الظواهر والمتغيرات الاقتصادية، وعلى هذا الأساس فإننا في بحثنا هذا سنستعين بنماذج Panel لتوضيح أثر النفقات العامة على البطالة، وبالتالي فإن الإشكالية التي نريد معالجتها في هذا البحث تتمثل في:

ما مدى تأثير النفقات العامة على البطالة بدول المغرب العربي، وما فعالية نماذج Panel في توضيح ذلك؟

أولاً: مفاهيم حول البطالة والنفقات العامة

1)- مفهوم البطالة:

تعددت المفاهيم والتعاريف المتعلقة بالبطالة بتعدد المدارس وآراء المفكرين والاقتصاديين، وفي ما يلي نورد بعض هذه المفاهيم والتعاريف:

حسب منظمة العمل الدولية تم تعريف البطالة وفقا لثلاث معايير لا بد من توفرها في وقت واحد، هي بدون عمل ومتاح في الوقت الراهن للعمل ويبحث عن عمل، خلال فترة مرجعية محددة[1].

وفقا للمفهوم العلمي تعرف البطالة بأنها "الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل استخداما كاملا، أو أمثلا، ومن ثم، يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المتحصل[*]، مما يؤدي إلى تدني مستوى رفاهية أفراد المجتمع عما كان يمكن الوصول إليه"[2].

2)-تكلفة البطالة:

- هناك ثلاثة أنواع من تكاليف البطالة وهي:

---

[1]- ساسية خضراوي وسليمة عبيدة، " قياس البطالة حسب المعايير الدولية مع الاشارة الى مشاكل قياسها في الدول العربية "، ندوة عربية حول البطالة " أسبابها معالجتها أثرها على المجتمع " الجزء الأول، البليدة . الجزائر 26 – 28 /04/ 2006 ، ص 142، 143.

[*]- الناتج المتحصل: وهو يتمثل في أقصى ناتج يمكن تحقيقه عندما يتم استخدام موارد المجتمع استخداما كاملا و أمثلا، أو بمعنى آخر يمثل ناتج التوظيف الكامل غير التضخمي

[2]- علي عبد الوهاب نجا " مشكلة البطالة وأثر برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها: دراسة تحليلية تطبيقية "، الدار الجامعية الاسكندرية ، مصر 2005 ص 8.

أ–انخفاض الدخل الإجمالي[1]:

يتمثل في فرصة الانتاج الضائعة، والانتاج الدي كان بالإمكان تحقيقه من قبل العمالة العاطلة عن العمل، وقد أثبتت الاحصائيات ضخامة حجم الانتاج المفقود بسبب البطالة.

ب–تكلفة اجتماعية[2]:

فالبطالة تدوم فترات طويلة من الزمن فتؤدي الى ضغوط على الاسر فتغرق في الديون بعد استنفاذ مدخراتها ثم تأثير ذلك على مستقبل أبناء هذه الاسر (كعدم القدرة على استكمال الدراسة الجامعية)، وفي فترات البطالة المرتفعة (أوقات الركود الاقتصادي)، ترتفع معدلات البطالة بين صغار السن وترتفع معدلات المشاكل الاجتماعية كالسرقة ومعدلات الجريمة ....الخ.

ج . تكلفة شخصية[3]:

بضياع في الدخل وضياع في المهارات التي تعطلت لفترة إضافية من الوقت، وتدني المعنويات، هذه التكاليف الشخصية الحاصلة خلال فترة هبوط الاقتصاد تتوزع بشكل غير متساوي بين العمال.

3)– تعريف النفقات العامة:

أعطيت عدة مفاهيم للنفقة العامة على أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه

[1]– المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، "الاقتصاد"، مطابع الشمس، عمان . الأردن، 2001، ص183.

[2]– نفس المرجع السابق، ص183.

[3]– دومينيك سلفاتور . يوجين ديوليو ، " مبادئ الاقتصاد " ، ترجمة : فؤاد صالح ، من إصدار أكاديميا إنترناشيونال للنشر و الطباعة ، بيروت . لبنان ، 2001 ، ص83.

شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة، وبهدف إشباع حاجة عامة[1].

كما عرفت النفقة العامة كذلك على أنها مبلغ مالي نقدي يتم رصده في الموازنة العامة، صادراً عن هيئة عامة من أجل تحقيق الأهداف القصوى للمجتمع، ووفقاً لما سبق يمكن اعتبار النفقة العامة أنها ذات أركان ثلاث[2]:

1- مبلغ نقدي.

2- يقوم بإنفاقه شخص عام.

3- الغرض منه هو تحقيق نفع عام.

في ظل الفكر الحديث فقد اجتمعت النفقات العامة كأداة من ابرز أدوات تدخل الدولة فعالية وتعددت أشكال تدخلها في هذا المجال من إعانات تمنحها الدولة لأفراد أو لمشروعات معينة أو القيام بمشروعات إنتاجية ضخمة أو السيطرة الكاملة أو الجزئية المباشرة أو غير المباشرة على بعض قطاعات الاقتصاد الوطني بقصد تنفيذ خطة اقتصادية شاملة[3]، ضف إلى استخدام النفقات العامة في تمويل برامج ومخططات مكافحة البطالة، وهذا باستحداث مناصب مالية وتمويل الاقتصاد لتوسيع النشاط الاقتصادي ومنه زيادة في مناصب الشغل.

---

[1]- أحمد عبد السميع علام، "المالية العامة"، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2012، ص42.

[2]- محرزي محمد عباس، "اقتصاديات المالية العامة"، الطبعة الخامسة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص55.

[3]- باهر عتلم،"المالية العامة ومبادئ الاقتصاد المالي"، الطبعة الأولي، دار النهضة للطبع والنشر، مصر، 1973، ص14-15.

ثانياً: مدخل نظري لنماذج Panel

يمكن تعريف بيانات العينات المقطعية بأنّها بيانات تتكون من ملاحظات تحمل مجموعة من المفردات (دول، عائلا، نواحي، قطاعات...) مأخوذة عبر مراحل زمنية.

في هذا النوع من البيانات يسمح الدمج بين مفردات العينات والسلاسل الزمنية بتوفير معطيات أكثر دقّة وكفاءة وفعالية في تحليل الاقتصاد القياسي.

لنماذج Panel أهمية كبيرة خاصة في الدراسات الاقتصادية، وهذا نظرا لأنها تأخذ في الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر تغير الاختلاف بين الوحدات المقطعية، على حد سواء، و يتفوق تحليل الـ Panel- على تحليل البيانات الزمنية بمفردها أو البيانات المقطعية بمفردها بالعديد من الإيجابيات، وقد لخص كل من [Hsiao :2003 and Klevmarken :1989] فوائد تحليل ال Panel [1].

أ)-مفهوم نموذج التأثيرات الثابتة:

في نموذج الآثار الثابتة يتم التعامل مع هذه الآثار أو "عدم التجانس غير الملحوظ" كآثار ثابتة، لأن إهمالها يقود إلى تقديرات متحيزة وغير متسقة.

تتمثل الآثار الثابتة للدولة في آثار كافة العوامل الثابتة عبر الزمن غير الملاحظة، والتي تختلف من دولة لأخرى في دول العينة محل

[1]- يمكن الرجوع إلى مقال الدكتور.عابد العبدلي، "محددات التجارة البينية للدول الإسلامية لاستخدام منهج تحليل البانيل"، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، العدد1، مجلد (16)، ص 16.

الدراسة، ومن أمثلة هذه العوامل: تغيرات السياسة، كفاءة الخطط والبرامج الحكومية...الخ، ومن ثم فإن النموذج المذكور يعكس الفروق أو الاختلافات بين الدول المكونة لعينة الدراسة[1].

يمكن لهذا النموذج أن يأخذ أحد الأشكال الثلاث الآتية[2]:

أ . نموذج التأثيرات الفردية الثابتة.

ب . نموذج التأثيرات الزمنية الثابتة.

ج . نموذج التأثيرات الفردية والزمنية الثابتة.

ب)- نموذج التأثيرات العشوائية:

يتعامل نموذج الآثار العشوائية مع الآثار المقطعية (a_{0i}) والزمنية (λ_t) على أنها معالم عشوائية، وليست معالم ثابتة، ويقوم هذا النموذج على افتراض أساسي: هو عدم ارتباط الآثار العشوائية مع متغيرات النموذج التفسيرية، وبمقارنته مع نموذج الآثار الثابتة يفترض أن كل دولة أو كل سنة تأخذ حدا مختلفا، في حين أن نموذج الآثار العشوائية يفترض أن كل دولة أو كل سنة تختلف في حدها العشوائي، وفي حالة وجود كلا الآثار المقطعية والزمنية في نموذج الآثار العشوائية، فيشار إليه أحيانا كنموذج مكونات الخطأ (*error*

[1]- مجدي الشوربجي، " أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على النمو الاقتصادي في الدول العربية"، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة بجامعة الشلف يومي: 13-14 ديسمبر 2011، ص16.

[2]- Patrick Sevestre, **Économétrie des données de panel**, DUNOD, paris, 2002, P 18.

components model) أو مكونات التباين، نظرا لأن الآثار العشوائية يتم تضمينها داخل حد الخطأ العشوائي، لذلك يصبح حد الخطأ العشوائي في نموذج Panel كالتالي[1]:

$$\varepsilon_{it} = a_{0i} + \lambda_t + v_{it}$$

ج)- الاختيار بين النموذجين(اختبار Hausman):

- للقيام بهذا الاختيار تحسب الإحصائية التالية[2]:

$$H = (\hat{a}_{LSDV} - \hat{a}_{MCG})'[Var(\hat{a}_{LSDV}) - Var(\hat{a}_{MCG})]^{-1}(\hat{a}_{LSDV} - \hat{a}_{MCG})$$

إن الإحصائية H تتبع توزيع Chi-deux بدرجة حرية k، إذا كان $H > \chi^2(k)$ من أجل $\alpha\%$ نرفض الفرضية H_0، وبالتالي تقدير LSDV (within) غير متحيز، أي أننا نرفض نموذج التأثيرات العشوائية ونختار نموذج الآثار الثابتة.

ثالثاً: دراسة تطبيقية لأثر النفقات على البطالة بدول المغرب العربي:

سنحاول ومن خلال اعتمادنا للمنهج التجريبي القياسي القيام بدراسة قياسية لأثر الإنفاق على البطالة بدول المغرب العربي، ولهذا الغرض سنقوم باستخدام نماذج Panel، حيث أن هذه الأخيرة أثبتت فعاليتها في دراسة مثل هكذا ظواهر على المستوى القطري والإقليمي.

كما اعتمدنا في هذه الدراسة على معطيات سنوية ممتدة على الفترة من 2000-2013، أما العينة محل الدراسة فتتكون من ثلاث دول

[1]- يمكن الرجوع إلى مقال الدكتور.عابد العبدلي، "محددات التجارة البينية للدول الإسلامية لاستخدام منهج تحليل البانيل"، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، العدد1، مجلد (16)، ص 19.

[2] -Régis Bourbonnais, **économétrie**, 7ème édition, DUNOD, Paris, 2009, P340.

مغاربية وهي: الجزائر، المغرب، تونس، وقد تم اختيار هذه الدول طبقا لمعيار توفر البيانات لكل سنوات فترة الدراسة، ومن ثم فإننا سوف نستخدم في دراستنا بيانات Panel متوازنة.

أ)- بناء النموذج القياسي:

- متغيرات الدراسة:

1- معدل البطالة (UR):

يقصد بمعدل البطالة نسبة القوى العاملة من الفئات العمرية 15 سنة فما فوق التي لا تمارس عملا مدفوع الأجر أو عملا للحساب الخاص ولكنها جاهزة للعمل وقد قامت بخطوات معينة بحثا عن عمل لقاء أجر أو عمل للحساب الخاص[1].

يعبر هذا المعدل عن الظاهرة المراد دراستها، حيث أنه وخلال فترة الدراسة المحددة تغيرت معدلات البطالة في دول المغرب العربي بشكل ملحوظ ومعتبر، وتجدر الإشارة إلى أن معدلات البطالة عندما تتجاوز 5 % فإننا نكون أمام اقتصاد يعاني صعوبات كبيرة بما تحمله هذه الصعوبات من تحديات اجتماعية وأمنية وسياسية، وهذا ما يجعل المعطيات الموضوعية والمحايدة تحاط بالكثير من السرية[2]، والجدول التالي يوضح تطور معدلات البطالة خلال الفترة الممتدة من 2000-2013:

الجدول (3-1): تطور معدلات البطالة في دول المغرب العربي

[1]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2010، **تقرير التنمية البشرية لسنة 2010**، ص228.

[2]- حسين الزبيدي، " التضخم و الكساد "، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2011، ص352.

(الجزائر، المغرب، تونس) (%)

الدولة / السنة	1997	2000	2005	2010	2013
الجزائر	28.01	29.5	15.3	10	9.8
المغرب	16.9	13.6	11	9.1	9.2
تونس	15.9	15.7	12.9	13	13.3
الدول الثلاث مجتمعة	20.27	19.6	13.07	10.70	10.77

المصدر: البنك الدولي، أما المعدل العام للدول الثلاث فقد تم حسابه على أساس المتوسط الحسابي

من خلال الجدول يمكن أن نلاحظ بأن معدلات البطالة وعلى العموم شهدت انخفاض خلال الفترة 2000–2013، حيث انتقل معدل البطالة في الجزائر والمغرب وتونس من (18.01%، 16.9%، 15.9 %) سنة 1997إلى (10 %، 9.1 %، 13 %) سنة 2010 على التوالي، أما المعدل العام للدول الثلاث فقد انتقل من 20.27 % سنة 1997 إلى 10.70% سنة2010، وهذا نتيجة لتزامن هذه الفترة والعطاء الناتج عن برامج التوظيف التي قامت هذه الدول بإطلاقها في بداية التسعينات من القرن الماضي، وخلال الفترة 2010–2013 شهد المعدل المغاربي للبطالة ارتفاع طفيف قُدر بـ 0.07 %.

2 – الإنفاق الحكومي (EXP):

يعتبر الإنفاق الحكومي أحد أدوات السياسة المالية المعتمدة من قبل الدولة، والتي تعتمد التأثير المباشر على الواقع الاقتصادي والاجتماعي، كما يعتبر الإنفاق الحكومي أحد المعايير المستخدمة لقياس حجم دور الحكومة في النشاط الاقتصادي ومن ثم دورها في مكافحة البطالة.

لأن مشكلة البطالة صعبة ومعقدة فهي تستوجب تدخل عدة أطراف لمعالجتها وفي مقدمة هذه الأطراف الدولة (الحكومة)، وتشير النظرية الاقتصادية إلى أن مشكلة البطالة يمكن مواجهتها بطريقة مباشرة من خلال السياسة المالية التوسعية أي قيام الدولة بزيادة الإنفاق الحكومي أو التقليل من الضرائب بهدف تحفيز الاقتصاد وزيادة الناتج الداخلي الخام، ومنه خلق مناصب شغل وبالتالي التقليل من معدلات البطالة، وبالتالي فإن نجاح السياسات الحكومية يتأثر بحجم الاقتصاد وقدرته على التوسع بشكل كافي لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الأيدي العاملة التي تدخل سوق العمل سنويا[1].

لدينا الجدول التالي والذي يوضح تطور النفقات الحكومية وصافي الإقراض لكل من الجزائر والمغرب وتونس وهذا خلال الفترة الممتدة من 2000-2013:

الجدول (3-2): تطور الإنفاق في دول المغرب العربي

(بملايين الدولارات الأمريكية)

الدولة / السنة	2000	2005	2010	2013
الجزائر	17,699	30,338	60,408	78,685
المغرب	11,594	17,247	26,635	33,865
تونس	6,742	9,663	13,466	17,284

[1]- بشراير عمران و د.تهتان مراد، " أثر القطاع الاقتصادي العام على البطالة في الدول العربية "، ندوة عربية حول البطالة " أسبابها معالجتها أثرها على المجتمع " الجزء الأول، البليدة . الجزائر 26 - 28 /04/ 2006، ص142،143.

الدول الثلاث مجتمعة	36,035	57,248	87,043	129,834

المصدر: صندوق النقد العربي، " نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية "، 2011 و2015 أما المجموع العام للدول الثلاث فقد تم حسابه

من خلال الجدول أعلاه يمكن أن نلاحظ بوضوح أن النفقات الحكومية في الدول الثلاث عرفت تزايد مستمر، وقد عرفت الفترة ما بين 2005 – 2010 نمو بأكثر من63%، فقد انتقل مجموع النفقات للدول الثلاث من 57,248 مليون دولار سنة 2005 إلى 129,834 مليون دولار أمريكي سنة 2013 بمعنى أن النفقات ازدادت بما يقارب أربعة أضعاف، كما أن الجزء الأكبر من هذه الزيادة يعزى إلى الزيادة التي شهدتها النفقات في الجزائر والتي تزايدت إلى ما يفوق أربعة أضعاف خلال نفس الفترة بحيث انتقلت قيمة هذه النفقات من17,699 إلى 78,685 مليون دولار خلال الفترة 2000-2013.

إن هذا التزايد المستمر في النفقات يعكس مدى مساهمة الدولة في النشاط الاقتصادي ومنه في زيادة الإنتاج، وبالتالي المساهمة في إنشاء مناصب شغل وتخفيض مستويات البطالة، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال الانخفاض الذي عرفته معدلات البطالة خلال الفترة 2000-2013على العموم، حيث انتقلت من 19.6% سنة 2000 إلى 10.77%سنة 2013، أي أنها انخفضت بحوالي النصف.

إن هذه العلاقة ما بين البطالة والإنفاق الحكومي التي قمنا باستنتاجها توحي بوجود علاقة عكسية ما بين البطالة والإنفاق الحكومي في الفترة الممتدة ما بين 2000-2013، أي أن هذه العلاقة عكسية

على الأقل في المدى القصير والمتوسط في دول المغرب العربي.

3 – التضخم (IN):

هناك علاقة عكسية ما بين معدل التضخم ومعدل البطالة وفقا للفكر التقليدي ومنحنى فيليبس، غير أن الفكر الاقتصادي الحديث قدم ما يعرف بظاهرة الركود التضخمي، حيث يزداد كل من حجم البطالة ومعدلها مع ارتفاع معدلات التضخم، ولذا فإنه يمكن القول أن العلاقة بين معدلات البطالة ومعدلات التضخم غير واضحة الاتجاه وفقا لمنطق النظرية الاقتصادية.

في القطر المغاربي نجد معدلات التضخم بالمغرب وتونس تكاد تكون معقولة إلى حد ما خلال الفترة 1990–2013، حيث بلغ أقصاها بهما(8.991 و 7.693) سنة 1991 على التوالي، أما في الجزائر فإن معدل التضخم عرف مستويات قياسية خاصة في بداية وأواسط التسعينيات، حيث بلغ هذا المعدل أقصاه بـ 31.7 سنة1992.

– صياغة نموذج التقدير:

لبناء هذا النموذج وإجراء الاختبارات قمنا بالاعتماد على بيانات سنوية، أما العينة محل الدراسة فتتكون من ثلاث دول مغاربية وهي: الجزائر، المغرب وتونس، كما سنستخدم في الدراسة سلاسل زمنية مقطعية متوازنة (Le panel équilibré)، وهي تلك العينات المقطعية المأخوذة في شكل وحدات مستوية الأبعاد، أي أن عدد المشاهدات يحقق العلاقة [$T \times N = NT$] بحيث أن NT يمثل عدد المشاهدات و N تمثل

عدد الأفراد (الدول) أما T فتمثل طول الفترة المعتمدة في الدراسة.

كما سنعتمد في هذه الدراسة على نموذج للـ Panel، حيث تمثل U المتغير التابع والمعبر عن ظاهرة البطالة، أما المتغيرات التفسيرية المحددة للظاهرة محل الدراسة فهي الإنفاق الحكومي (EXP) التضخم (IN)، كما أننا سنعتمد على بيانات سنوية عن الفترة الممتدة بين $(2013-2000)$.

– تمثلت متغيرات الدراسة فيما يلي:

U_{it}: تمثل معدل البطالة للدولة i في السنة t.

EX_{it} : تمثل الإنفاق الحكومي وصافي الإقراض للدولة i في السنة t.

EX_{it}: تمثل معدل التضخم للدولة i في السنة t.

– ومنه فإن نموذج الدراسة سيكون كالتالي:

$$U_{it} = a_0 + a_{0i} + \lambda_t + a_{1i}EX_{it} + a_{2i}IN_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن: $t = 1, \dots, 14$ و $i = 1, \dots, 3$

a_0: الحد الثابت في النموذج.

a_{0i}: تمثل الآثار الفردية والتي تختلف من دولة لأخرى.

λ_t: تمثل الآثار الزمنية المشتركة لكل الدول، والتي تتغير عبر الزمن.

ε_{it}: يمثل قيمة الخطأ العشوائي للدولة i في السنة t.

ب)– اختبارات التجانس وتقدير النموذج:

إن اختبارات التجانس هذه تنبني على اختبار الفرضيات والتي بدورها تعتمد على إحصائية Fisher وهذا من خلال مقارنة قيمة Fisher المحسوبة مع القيمة الجدولية.

بعد القيام باختبار الفرضيات وتوصيف النموذج، سنقوم بتقدير نموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية، حيث سنعتمد في تقدير نموذج الآثار الثابتة على استخدام طريقة **LSDV**، أما نموذج الآثار العشوائية فسيتم تقديره باستخدام طريقة **MCG**، ولغرض القياس وإجراء الحسابات سنستخدم في هذه الدراسة البرنامجين **Eviews 6** .

- سنقوم بإجراء هذه الاختبارات على نموذج الدراسة كما يلي:

- توصيف و تقدير النموذج:

1 – اختبار الفرضيات و توصيف النموذج:

- تتمثل مراحل هذا الاختبار فيما يلي:

أ – اختبار الفرضية $H_0^1 : a' = a'_i$ et $a_{0i} = a_0$

و لاختبار هذه الفرضية نستعمل العلاقة التالية:

$$F_1 = \frac{(SCR_{c1} - SCR)/(N-1)(K+1)}{SCR/(N \times T - N(K+1))} \quad \ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث أن:

SCR_{c1}: مجموع المربعات المتبقى لعمليات التقدير تحت الفرضية H_0^1 (حالة تجانس كلي) باستعمال طريقة **MCO** لسلسة **NxT=42** ملاحظة.

SCR: مجموع المربعات المتبقى للنماذج المقدرة على حدة لكل دولة، أي مجموع **N** لمجموع البواقي للنموذج المقدر على **T** فترة. ملاحظة لكل معادلة خاصة بكل مفردة، أي : $SCR = \sum_{i=1}^{3} SCR_i$

- خلال القيام بعملية التقدير الخاصة بـ **NxT** ملاحظة وجدنا بأن:

$$SCR_{c1} = 968.9645$$

- بالنسبة لـ **SCR** فإن النتائج كانت كما يلي:

الدولة	مجموع مربعات المتبقى
الجزائر	240
المغرب	7.0667
تونس	29.045
المجموع	276.1117

- من خلال استخدام العلاقة (1) وجدنا:

$$F\,1 = 13.80 \quad \text{و} \quad F_{6;33}^{0.05} = 2.42$$

- بما أن $F_1 > F_{6;33}^{0.05}$ فإننا نرفض الفرضية H_0^1 ، وهذا يجعلنا نمر إلى اختبار الفرضية الثانية H_0^2.

ب - اختبار الفرضية H_0^2 : $a' = a'_i$

- لاختبار هذه الفرضية نستعمل العلاقة (2):

$$F_2 = \frac{(SCR_{c2} - SCR)/(N-1)\times K)}{SCR/(N\times T - N(K+1))} \quad \ldots\ldots\ldots(2)$$

- حيث أن:

$SCRc2$: مجموع مربعات المتبقى لتقدير النموذج تحت الفرضية H_0^2 أي بتقدير نموذج التأثيرات الفردية الثابتة.

أما نتائج تقدير نموذج التأثيرات الفردية الثابتة فكانت كما يلي:

$$SCR_{c2} = 295.2680$$

- من خلال استخدام العلاقة (2) وجدنا بأن:

$$F_2 = 0.57237 \quad \text{و} \quad F_{4;33}^{0.05} = 2.65$$

- بما أن $F_2 < F_{4;33}^{0.05}$ فإننا نقبل الفرضية H_0^2 وبالتالي نمر إلى اختبار الفرضية H_0^3

ج – اختبار الفرضية H_0^3: $a_{0i} = a_0$

لإجراء هذا الاختبار نستعمل العلاقة (3):

$$F_3 = \frac{(SCR_{c1} - SCR_{c2})/(N-1)}{SCR_{c2}/(N\times(T-1)-K)} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

مع العلم أن كل من SCR_{c1} و SCR_{c2} قد تم حسابهما فيمكننا إذن أن نحسب القيمة F_3 والتي وجدناها مساوية لـ $F_3 = 102.92$، أما القيمة الجدولية فتساوي $F_{2;36}^{0.05} = 3.23$

– بما أن $F_3 > F_{2;36}^{0.05}$ فإننا نرفض الفرضية H_0^3.

– من خلال الاختبارات التي قمنا بها تم رفض كل من الفرضية H_0^1 و H_0^3 وقبول الفرضية H_0^2، وبالتالي فنحن بصدد نموذج Panel للتأثيرات الفردية.

2 – تقدير نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية:

أ – تقدير نموذج التأثيرات الثابتة:

بعد تقدير النموذج قمنا باستخلاص الخصائص الخاص بكل نموذج وهو ما يظهر في الجدول التالي:

الجدول (3–3): الخصائص الإحصائية لنماذج التأثيرات الثابتة.

	R^2	F	AIC	SC	DW
تأثيرات فردية	0.72	23.93	5.02	5.23	0.73
تأثيرات زمنية	النموذج لا يتسم بالمعنوية				
تأثيرات فردية و زمنية	0.87	9.63	4.86	5.61	0.99

من خلال ملاحظة الخصائص الإحصائية لكل من نموذج التأثيرات الفردية الثابتة ونموذج التأثيرات الفردية والزمنية الثابتة، فإن

نموذج التأثيرات الفردية والزمنية الثابتة يعتبر النموذج الأفضل.

ب – تقدير نموذج التأثيرات الفردية والزمنية الثابتة:

يأخذ نموذج التأثيرات الفردية والزمنية الثابتة المراد تقديره الشكل التالي:

$$UR_{it} = \alpha_0 + \alpha_{0i} + \lambda_t + \alpha_{1i} EX_{it} + IN_{it} + \varepsilon_{it}$$

ج – تقدير نموذج التأثيرات الفردية العشوائية وإجراء اختبار Hausman:

إن اختيار نموذج Panel الملائم يعتمد على اختبار Hausman من خلال مقارنة الإحصائية H والتي تتبع توزيع كاي مربع، وقد وجدة H=1.485 و $\chi^2(k)$= 5.991 وبما أن $\chi^2(k)$>H من أجل% α=0.05 فإننا نرفض الفرضية H0، ومنه يعتبر نموذج الآثار العشوائية الأنسب.

– تأسيسا على ما سبق فإن نموذج العام للدراسة يتمثل فيما يلي:

$$\begin{cases} U1t = 20.26186 + 8.119564 + \lambda_t - 0.266377\ EX1t + 0.108237\ IN1t \\ \qquad\qquad\qquad\qquad (15.95370) \qquad (-6.304431) \qquad (0.290420) \\ U2t = 20.26186 - 4.497347 + \lambda_t - 0.266377\ EX2t + 0.108237\ IN2t \\ U3t = 20.26186 - 3.622217 + \lambda_t - 0.266377\ EX3t + 0.108237\ IN3t \end{cases}$$

يعبر هذا النموذج عن ظاهرة البطالة بدلالة الإنفاق الحكومي (EXP) والتضخم (IN)، حيث تأخذ λ_t قيمها خلال الزمن t.

3– نتائج البحث:

بفضل استخدام نماذج Panel في الدراسة القياسية تم الوصول إلى النتائج التالية:

– وجود أثر سالب ومعنوي للإنفاق الحكومي على البطالة، وهذا يتوافق مع ما جاءت به النظرية الاقتصادية وبعض الدراسات السابقة إلى حد ما، حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة وخاصة في المدى المتوسط والبعيد، فالنظرية الاقتصادية تشير إلى أن مشكلة البطالة يمكن مواجهتها بطريقة مباشرة من خلال السياسات الحكومية المالية التوسعية والتي تنطوي على زيادة الإنفاق الحكومي أو التقليل من الضرائب بهدف زيادة النشاط الاقتصادي وبالتالي التقليل من معدلات البطالة على إثر المناصب التي ستنشأ من خلال التوسع في النشاط الاقتصادي.

– وجود علاقة ارتباطية طردية بين معدل التضخم ومعدل البطالة، وهذا لا يتوافق والطرح الذي جاء به منحنى فيليبس PHILIPS والذي يعبر عن وجود علاقة عكسية بين معدل ارتفاع الأجر الاسمي ومعدل البطالة، ولعل السبب في هذه النتيجة يعود إلى ارتفاع الأسعار في دول المغرب العربي خاصة في السنوات الأخيرة، حيث دخلت الجارة تونس في مشاكل سياسية واجتماعية انعكست سلباً على وتيرة التشغيل، أما في الجزائر فالاحتكار وسوء التوزيع –حيث لا يزال مشكل انسداد قنوات التصريف والتسويق مطروح إلى الآن– يعتبران سببين بارزين في ذلك.

الملاحق:

- التقدير الخاص بـ NxT ملاحظة

Dependent Variable: U
Included observations: 42

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EX	-0.070670	0.040272	-1.754803	0.0871
IN	0.069922	0.510003	0.137100	0.8917
C	15.27716	1.600272	9.546605	0.0000

R-squared	0.085351	Mean dependent var	13.64524
Adjusted R-squared	0.038446	S.D. dependent var	5.083172
S.E. of regression	4.984500	Akaike info criterion	6.119293
Sum squared resid	968.9645	Schwarz criterion	6.243412
Log likelihood	-125.5051	Hannan-Quinn criter.	6.164787
F-statistic	1.819655	Durbin-Watson stat	0.181275
Prob(F-statistic)	0.175575		

- تقدير نموذج التأثيرات الفردية و الزمنية:

Dependent Variable: U?
Method: Pooled Least Squares
Total pool (balanced) observations: 42

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	20.26186	1.270041	15.95370	0.0000
EX?	-0.266377	0.042252	-6.304431	0.0000
IN?	0.108237	0.372689	0.290420	0.7740
Fixed Effects (Cross)				
1--C	8.119564			
2--C	-4.497347			
3--C	-3.622217			
Fixed Effects (Period)				
1--C	2.351973			
2--C	1.060772			
3--C	1.286733			
4--C	-0.452246			
5--C	-2.278759			
6--C	-2.280272			
7--C	-3.658881			
8--C	-1.612317			
9--C	-0.361773			
10--C	-0.876302			
11--C	-0.974321			
12--C	3.246938			
13--C	2.912233			

14--C	1.636222

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)
Period fixed (dummy variables)

R-squared	0.872172	Mean dependent var	13.64524
Adjusted R-squared	0.781628	S.D. dependent var	5.083172
S.E. of regression	2.375382	Akaike info criterion	4.865721
Sum squared resid	135.4185	Schwarz criterion	5.610436
F-statistic	9.632521	Durbin-Watson stat	0.997009

- **اختبار** Hausman:

Correlated Random Effects - Hausman Test
Pool: Untitled
Test period random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Period random	1.485747	2	0.4757

المراجع:

1- ساسية خضراوي وسليمة عبيدة، " قياس البطالة حسب المعايير الدولية مع الاشارة الى مشاكل قياسها في الدول العربية "، ندوة عربية حول البطالة " أسبابها معالجتها أثرها على المجتمع " الجزء الأول، البليدة، الجزائر 26 - 28 /04/ 2006.

2- علي عبد الوهاب نجا " مشكلة البطالة وأثر برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها: دراسة تحليلية تطبيقية "، الدار الجامعية الاسكندرية ، مصر 2005.

3- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، "الاقتصاد"، مطابع الشمس، عمان، الاردن،2001.

4- دومينيك سلفاتور، يوجين ديوليو، " مبادئ الاقتصاد "، ترجمة : فؤاد صالح، من إصدار أكاديميا إنترناشيونال للنشر والطباعة ، بيروت، لبنان ، 2001.

5- أحمد عبد السميع علام، "المالية العامة"، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2012.

6- محرزي محمد عباس، "اقتصاديات المالية العامة"، الطبعة الخامسة ، ديوان المطبوعات الجاعية، الجزائر، 2012.

7- باهر عتلم،"المالية العامة ومبادئ الاقتصاد المالي"، الطبعة الأولي، دار النهضة للطبع والنشر، مصر، 1973.

8- عابد العبدلي، "محددات التجارة البينية للدول الإسلامية لاستخدام منهج تحليل البانيل"، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، العدد1، مجلد (16).

9- مجدي الشوربجي، " أثر تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على النمو الاقتصادي في الدول العربية "، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة بجامعة الشلف يومي: 13-14 ديسمبر 2011.

10 -Patrick Sevestre, Économétrie des données de panel, DUNOD, paris, 2002.

11 -Régis Bourbonnais, économétrie, 7ème édition, DUNOD , Paris, 2009.

12- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2010، تقرير التنمية البشرية لسنة 2010.

13- حسين الزبيدي، " التضخم والكساد "، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى،2011.

14- عبد المجيد قدي،" المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية- دراسة تحليلية تقييمية-"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، سنة 2005.

15- بشراير عمران وتهتان مراد، " أثر القطاع الاقتصادي العام على البطالة في الدول العربية "، ندوة عربية حول البطالة " أسبابها معالجتها أثرها على المجتمع " الجزء الأول، البليدة . 2006.

تحليل وتقييم تنافسية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2014)

د. مدياني محمد
أستاذ محاضر بجامعة ادرار
Email: Mediani_mohamed@yahoo.fr

أ. بن الشيخ عبد الرحمان
طالب دكتوراه بجامعة ادرار
Email: abdouiedf@yahoo.fr

الملخص:

تقدم هذه الدراسة محاولة لتقييم الوضعية التنافسية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2014)، من خلال دراسة مؤشر التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي سنوياً، وقد اتضح لنا أن الجزائر حققت نتائج إيجابية في مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي، ولكنها توازنات ترتكز على ريع المحروقات بدل ارتكازها على قاعدة انتاجية متنوعة. كما أنها احتلت في معظم فترات الدراسة ترتيباً متأخراً، وهو ما يعني ضعف القدرات التنافسية للجزائر رغم الإمكانات الهائلة التي تتمتع بها.

الكلمات المفتاحية: التنافسية، الاقتصاد الجزائري، أسعار النفط، البيئة الاقتصادية

Abstract:

This study provides an attempt to assess the situation of competitive Algerian economy during the period (2000-2014), through the study of global competitiveness index of the World Economic Forum annually, and it has become clear to us that Algeria has achieved positive results in indicators of macroeconomic balance, but balance based on the rents varied fuel instead of production. It also occupied most of arrangement

in late periods of study, which means the weak competitiveness of Algeria despite the enormous potential.
Keywords: competitiveness, Algerian economy, oil prices, economic environment

مقدمة:

لقد أدركت الجزائر بعد انهيار أسعار المحروقات سنة 1986 أنه لا خيار أمامها سوى تبني اقتصاد السوق الكفيل بتنويع الإنتاج الجزائري خارج المحروقات وتعزيز القدرات التنافسية لاقتصادها، فاعتمدت لهذا الغرض سياسات الخصخصة إلى جانب رفع القيود على المبادلات التجارية وتشجيع الاستثمار الموجه للتصدير كما أبرمت اتفاقيات شراكة على المستوى الاقليمي والعالمي. لكن بعد مرور أكثر من عقدين من الزمن على تبني هذا التوجه الاقتصادي، لازال الاقتصاد الجزائري يعاني من أزمة تبعية لأسعار النفط، وبات ذلك جلياً خاصة بعد تراجع أسعار النفط منتصف العام الماضي (2014) من سقف 114 دولارا للبرميل إلى أدنى من 50 دولارا، بمعدل تدنٍّ بلغ أكثر من 50%، مما يضع الاقتصاد الجزائري ضمن الاقتصادات ذات القدرات التنافسية الضعيفة. ومن هذا المنطلق تبرز إشكالية هذه الدراسة والتي نلخصها في التساؤل التالي: **ما مدى تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل الامكانات المالية المرتبطة بأسعار النفط؟**

ولمعالجة هذا الموضوع، تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

- أولاً : مفهوم التنافسية الدولية ومؤشرات قياسها؛
- ثانياً: تشخيص وضعية الاقتصاد الجزائري؛
- ثالثاً: تقييم تنافسية الاقتصاد الجزائري؛

المحور الأول: مفهوم التنافسية الدولية ومؤشرات قياسها

تعتبر التنافسية في الوقت الراهن أحد المواضيع التي شغلت الكُتَّابَ والباحثين في الحقل الاقتصادي، إذ نجد لها هيئات تعنى بدراستها، تحليلها وقياسها، وتساعد الحكومات في وضع السياسات والتصحيحات اللازمة لرفع مستويات معيشة أفرادها.

01- مفهوم التنافسية الدولية:

اهتم الفكر الاقتصادي قديما وحديثا بمفهوم التنافسية وكيف يمكن لدولة ما أن تنفذ إلى الأسواق الخارجية، وتوسع من أسواقها بما ينعكس على رفاهية أفرادها، ولعل ما أسهم به آدم سميث ومن بعده دافيد ريكاردو يعتبر اللبنة الأولى التي كتبت ونظرت للمفهوم[1]، كما يعتبر العجز الكبير الذي سجله الميزان التجاري الأمريكي في عهد الرئيس "رونالد ريجان" خلال الفترة (1981-1987) من أهم الأسباب التي زادت من الاهتمام بموضوع التنافسية، خاصة مع تكوين لجنة للبحث في تنافسية الصناعات الأمريكية وأسباب تدهور قدراتها التنافسية أمام مثيلتها اليابانية[2].

ويختلف هذا المفهوم باختلاف القطاع؛ فمفهومها على مستوى المؤسسة يختلف عن مفهومها على مستوى القطاع، ويختلف عن

[1] Andreas Mitschke, **The Influence of National Competition policy on the International Competitiveness of Nations**, Physica verlag Heidelberg, Germany, 2008, P 94.

[2] مصطفى أحمد حامد رضوان، **التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية ودورها في دعم جهود النمو والتنمية في العالم**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2011، ص 15.

مفهومها على مستوى الدولة.

وعموماً يكثر الحديث ويشتد الجدل أكثر عند التطرق لمفهوم التنافسية على مستوى الدولة، فالتنافسية الدولية في نظر بول كروغمان مجرد وسوسة لا أساس لها، والاهتمام بها سيقود لا محالة إلى حروب تجارية بين الدول وتبني سياسات تجارية أكثر حمائية، بينما يعتقد بورتر أن الدول تتنافس فيما بينها من خلال أنشطتها الصناعية، ليصب اهتماماته على كيفية بناء صناعات تنافسية، في حين يذهب مختصون آخرون وهيئات دولية مهتمة بهذا الشأن إلى القول بأن هذا التنافس واقع بين الدول، وهو ليس سلبيا بالضرورة، إذ لا وجود لخاسر ورابح في هذه المنافسة كما هو الحال على المستوى الجزئي[1].

وقد أخذ هذا المفهوم اهتمام المنظمات والهيئات الاقتصادية المعنية بإدارة الأعمال الدولية، وكذا اهتمام الكتاب الاقتصاديين، وهو الأمر الذي نلحظه من خلال تعدد التعريفات التي تناولت مفهوم التنافسية على مستوى الدولة، نذكر منها ما يلي:

- عرَّف المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) التنافسية بأنها: "العوامل التي تُمكن الاقتصادات الوطنية من تحقيق النمو المستدام والازدهار بعيد المدى"[2].
- عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) تنافسية الدولة بأنها: "قدرة الاقتصاد على القيام، في ظل ظروف السوق الحرة

[1] Stephane GREGOIR, Française MAUREL, **Les indices de compétitivité des pays: Interprétation et limites**, INSEE, Paris, 2002, P 3.

[2] مصطفى أحمد حامد رضوان، مرجع سابق، ص27.

والعادلة، بإنتاج السلع والخدمات التي تلبي معايير الأسواق الدولية، مع القيام في الوقت نفسه بحفظ وزيادة مستويات الدخل الحقيقي للمواطنين على المدى الطويل"[1].

- وعرَّف المعهد الدولي للتنمية الادارية (IMD) التنافسية بأنها: "أداة تحلل كيفية قيام الدولة أو الشركة بإدارة مجموع قدراتها لتحقيق الازدهار أو الربح"[2].
- أما المعهد العربي للتخطيط (API) فيعرف التنافسية بأنها: "الأداء الحالي والكامن للاقتصاد في اطار القطاعات والأنشطة التي تتعرض للمنافسة من قبل الاقتصادات الأجنبية"[3].

تتفق هذه التعريفات في مجملها حول الهدف من التنافسية الدولية الرامي إلى تحسين دخول الأفراد وتحقيق الرفاهية، وتختلف عن بعضها البعض في كيفية تحقيق ذلك. فالبعض يرى أن تحقيق البلد لنتائج تجارية مع الخارج دليل على تنافسيته، في حين يرى آخرون أن تنافسية البلد تقاس بمدى تحقيقه لمعدلات نمو اقتصادي مرتفعة.

[1] أسامة عبد الحميد، **القدرة التنافسية لاقتصادات التعاون الخليجي**، المجلة العراقية، المجلد الثاني، العدد 5، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، بغداد 2003، ص4.

[2] حيان أحمد سلمان، **جدلية التنافسية الصناعية وجوهرها ومؤشراتها في الاقتصاد السوري**، الاقتصادية الالكترونية، العدد 423، دمشق، 2009، ص01.

[3] مصطفى أحمد حامد رضوان، مرجع سابق، ص28.

02- مؤشرات قياس التنافسية الدولية:

تكفُل مؤشرات قياس التنافسية الدولية معلومات مهمة تساعد على مواجهة تحديات التنمية الاقتصادية، كما أنها تقدم تحليلاً نظرياً دقيقاً لكل العوامل التي تؤثر في النمو الاقتصادي للدول[1]. وتتعدد هذه المؤشرات لتشمل مؤشرات جزئية ومؤشرات مركبة؛ والتي توضح في مجملها أداء الاقتصاد الكلي لهذه الدول، نذكر منها:

- **مؤشرات جزئية:** وتتمثل في: نمو الإنتاجية والدخل الحقيقي للفرد، سعر الصرف، رصيد الحساب الجاري، وتركيب الصادرات والحصة السوقية[2].

- **مؤشرات موسعة:** هناك العديد من المنظمات والهيئات الدولية تُعد دورياً تقارير عن التنافسية، تتضمن مؤشرات تهدف إلى تصنيف دول العالم، ومن هذه المنظمات والهيئات (المعهد الدولي للتنمية الإدارية، المنتدى الاقتصادي العالمي، البنك الدولي، المعهد العربي للتخطيط،....). نكتفي بذكر مؤشرات المنتدى الاقتصادي العالمي؛ والذي بدأ بإصدار تقريره السنوي حول التنافسية الدولية منذ عام 1979، وشهد طيلة العقود الثلاثة الماضية تطويرا وتحسينا في مؤشراته تماشيا مع مستجدات نظريات النمو والعوامل الاقتصادية ذات الصلة بالتنافسية. كما يتم إعداد التقرير بمساهمة متخصصين بارزين وهيئات ومعاهد

---

[1] محمد مدياني، **الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في رفع القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري**، مجلة الحقيقة، العدد 31، جامعة ادرار–الجزائر، 2014، ص470.

[2] نيفين حسيت شمت، **التنافسية الدولية وتأثيرها على التجارة العربية والعالمية**، دار التعليم الجامعي، ط1، الاسكندرية، 2010، ص47.

علمية عالمية، ومنذ عام 2005 صار المنتدى يركز في تحليله للتنافسية على أدوات أكثر وضوحا تقيس الأداء على المستوى الجزئي والكلي. إضافة إلى إدخال البعد البيئي والاجتماعي بما يتماشى مع مفهوم التنمية المستدامة.

ويضم مؤشر التنافسية العالمي إثني عشر مؤشرا (ركيزة)، تعكس في مجملها مجموعة العوامل المحددة للنمو والمؤثرة فيه، والشكل الموالي يبين هذه الركائز[1]:

[1] يمكن الإطلاع أو تحميل تقارير التنافسية العالمية التي يصدرها المنتدى الاقتصادي العالمي انطلاقا من الموقع الإلكتروني للمنتدى www.wef.com

الشكل رقم (01): الهيكل التفصيلي لمؤشر التنافسية العالمي حسب تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لعام (2012-2013)

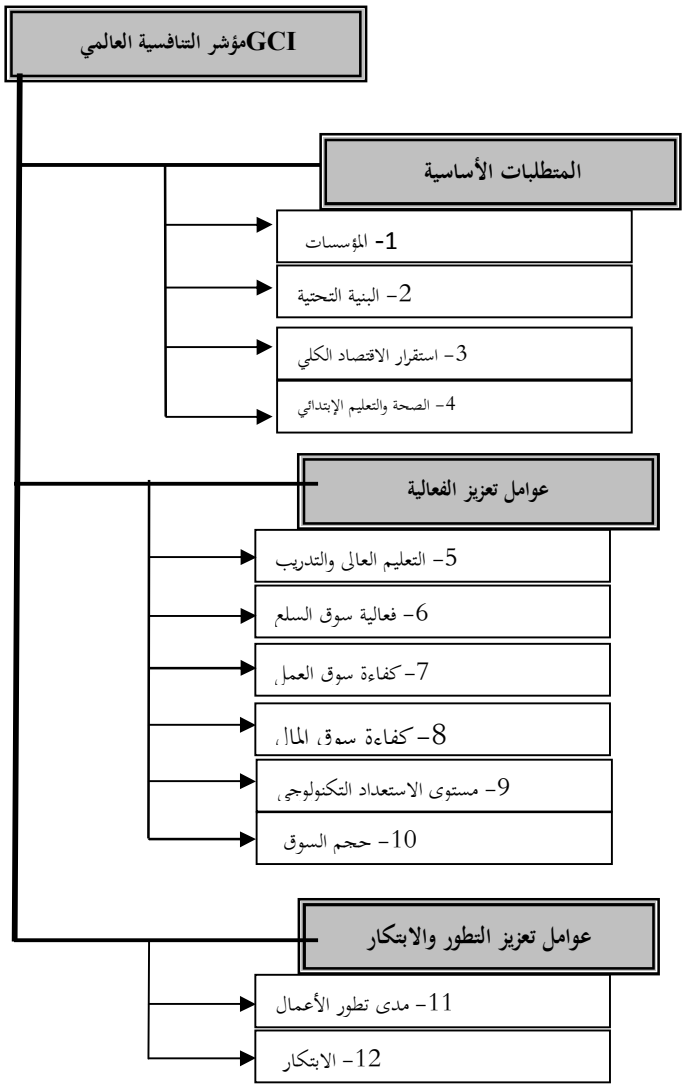

Source: World Economic Forum (WEF) ، The Global competitiveness report 2012 -2013 ، Geneva ، 2012، P.4-7.

المحور الثاني: تشخيص وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000 – 2014).

نسعى إلى دراسة وتشخيص وضعية الاقتصاد الوطني من خلال دراسة تطور مؤشرات التوازنين الداخلي والخارجي خلال الفترة الممتدة من عام 2000 إلى عام 2014.

01- مؤشرات التوازن الداخلي:

أ- الناتج المحلي الخام PIB ومعدل نموه:

يعتبر الناتج المحلي الخام أهم مؤشر للتوازن الداخلي لاقتصاد ما، ويبرز الشكل التالي تطور الناتج المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2000-2014).

الشكل رقم (02): تطور الناتج المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2014)

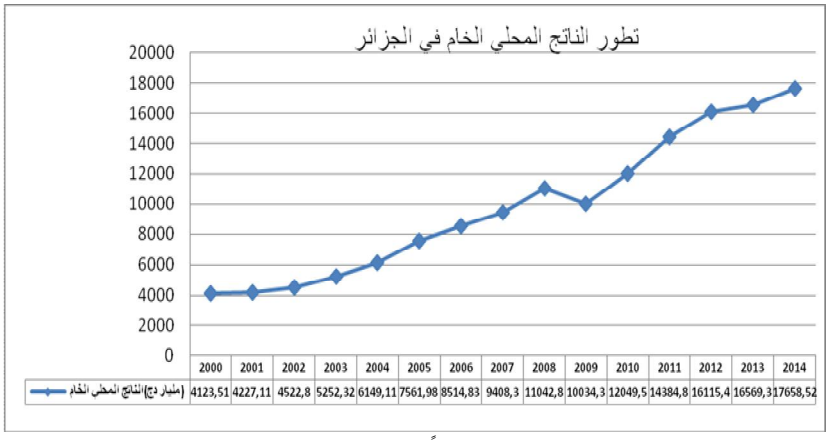

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على التقارير السنوية لبنك الجزائر 2003-2008-2011 و2013 وبيانات البنك الدولي لعام 2014.

من خلال تطور مؤشر الناتج المحلي، نلاحظ أنه عرف نمواً مستمراً طيلة فترة الدراسة، عدا عام 2009 أين سجل انخفاضا متأثرا

بتداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008. ويرجع الفضل في هذا النمو المضطرد إلى تحسن أسعار المحروقات في الأسواق العالمية.

وعليه فقد سجل معدل النمو تزايداً من عام لآخر، إذ انتقل من 2.2 % عام 2000، ليصل إلى 6.9% عام 2003، فيما استقر خلال عامي 2004 و2005 عند معدلي 5.2% و5.1% تواليا، ليتراجع عام 2006 إلى 2% متأثراً بتراجع زيادة معدلات نمو أسعار النفط حينها من أكثر من 40% عام 2005 الى دون 20% عام 2006. وعليه قد كانت معدلات النمو مرتفعة خلال هذه السنوات التي تغطي برنامج الإنعاش الاقتصادي الأول *ولكنها انخفضت فيما بعد، وهذا النمو بطبيعة الحال مدفوع بارتفاع أسعار النفط بالدرجة الأولى. أما في عام 2007 فقد استقر هذا المعدل عند مستوى 3% وانخفض بعدها سنة الأزمة العالمية إلى 2.4 %. وعرف معدل النمو عودة إلى التحسن التدريجي بعد عام 2010، حيث بلغ 3.3% لينخفض في عام 2011 إلى 2.4%، ويستقر عند معدل 3% كما يوضحه في الشكل(03) أدناه.

* برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي Programme de soutien à la relance économique PSRE –(أو المخطط الثلاثي 2001–2004)؛ الذي خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار (حوالي 7 ملايير دولار أمريكي)، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1.216مليار دينار (ما يعادل 16 مليار دولار)، بعد إضافة مشاريع جديدة له ولجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا، لمزيد من التفصيل أنظر: محمد مسعي، **سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، العدد10، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012، ص147.

الشكل رقم (03): تطور معدل النمو في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2014).

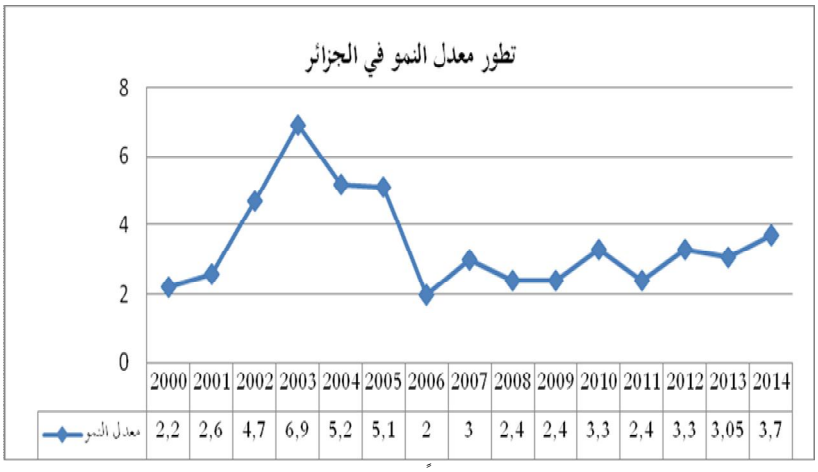

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو	2,2	2,6	4,7	6,9	5,2	5,1	2	3	2,4	2,4	3,3	2,4	3,3	3,05	3,7

المصدر:من إعداد الباحثين اعتماداً على التقارير السنوية لبنك الجزائر 2003-2008-2011 و2013 وبيانات البنك الدولي لسنة 2014.

ب-التضخم:

نلاحظ من خلال الجدول والشكل المرافق أدناه أن معدل التضخم في الجزائر تراجع إلى 0.3% مطلع الألفية بعد ما سجل معدلات قياسية سنوات التسعينات من القرن الماضي إذ بلغ سنة 1991 نسبة 31.7%، ليعاود الارتفاع بعدها عام 2001 إلى 4.2% متأثراً بالسياسة المالية التوسعية، وخلال الفترة (2002 – 2005) سجل هذا المعدل نسباً مختلفة بلغت من 1.4%، 2.6%، 3.1% إلى 1.9% على التوالي، واستمر معدل التضخم في التذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً ليبلغ ذروته عام 2012 بنسبة 8.9%، ليعاود الانخفاض عام 2013 إلى 3.25% ويستقر عند نسبة 2.9% عام 2014. ويعزى ارتفاع معدل التضخم سنة 2012 والذي بلغ أكثر من 97% إلى الارتفاع القياسي

في أسعار المواد الغذائية الطازجة وخاصة لحوم الأغنام نتيجة ارتفاع دخل الأسر بموازاة عدم كفاءة السوق وغياب المنافسة.

الشكل رقم(04): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2014)

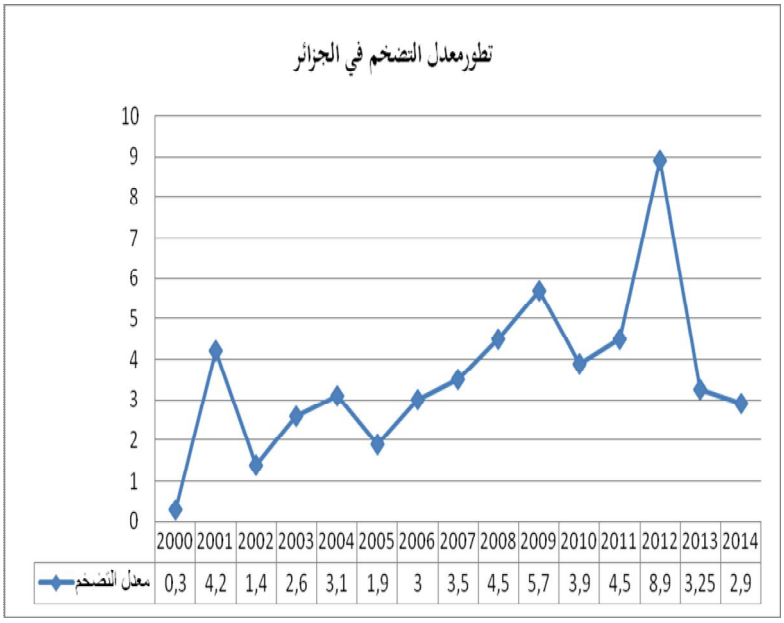

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

عموماً فإن تذبذب معدلات التضخم في الجزائر خاصة بعد عام 2005 له ما يبرره من عدم استقرار الاقتصاد العالمي وارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية، إلا أنه وفي ظل استمرار دعم المواد الاستهلاكية الأساسية فإن هذه المعدلات لا تعكس التغيرات الحقيقية في الأسعار.

ت-رصيد الموازنة:

يعبر رصيد الموازنة عن الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، وهي أداة تستعمل لخدمة التوازن الاقتصادي العام، ففي حالة التضخم تلجأ الحكومات إلى إحداث توازن صارم وعلى العكس من ذلك، فإنها تلجأ إلى إحداث عجز من أجل إنعاش اقتصادها[1].

تتسم معظم موازنات دول العالم بعجز في موازناتها، ذلك أن نفقاتها غالباً ما تكون أكبر من إيراداتها، وللتعرف على وضعية رصيد الموازنة في الجزائر، نستعمل الشكل رقم(05) الموضح لتطور رصيد الموازنة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من عام 2000 حتى عام 2013.

الشكل رقم(05): تطور رصيد الموازنة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2013.

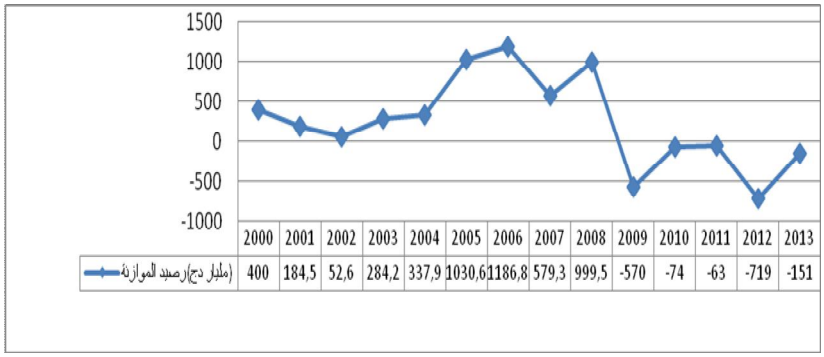

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
(مليار دج)رصيد الموازنة	400	184,5	52,6	284,2	337,9	1030,6	1186,8	579,3	999,5	-570	-74	-63	-719	-151

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

لقد استفادت الجزائر من ارتفاع أسعار البترول طيلة العشرية

[1] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2003، ص 202.

الماضية لينعكس ذلك على رصيد الموازنة الذي سجل فوائض استمرت حتى سنة 2009 أين سجل عجزا قدر بـ570.3 مليار دج؛ حين شهدت أسعار البترول تراجعاً حاداً ، وتواصل العجز بعدها رغم ارتفاع أسعار البترول، ويرجع ذلك إلى زيادة النفقات الجارية خصوصا الأجور والتحويلات؛ فقد شكلت نفقات التسيير ثلثي النفقات العمومية في عامي 2011 و2012.

ويرى بنك الجزائر في تقريره لسنة 2012[1] أن الارتفاعات المعتبرة في أجور الموظفين العموميين والتحويلات الجارية التي لم تتواءم مع الاقتطاعات الضريبية على النشاط الاقتصادي خارج المحروقات تؤثر سلبا على سير الاقتصاد وسلوك الأعوان الاقتصاديين والتنوع الاقتصادي المرتقب، كما إن إفراط الحكومة في دعم أسعار المواد الأساسية، الماء، الطاقة والوقود كان له آثارا سلبية على الاقتصاد. فقد أحدثت الزيادات في الأجور بأثر رجعي نمطا جديدا في الاستهلاك، إذ ارتفع استهلاك السلع المعمرة كالسيارات والتي بلغت مستويات قياسية عامي 2011،2012، واستهلاك مفرط للوقود (تم اللجوء إلى استيراد الوقود (البنزين) من الخارج). وفي كثير من الأحيان لم ينعكس هذا الدعم الحكومي على الأسعار بقدر ما أدى إلى تنمية ظاهرة التهريب إلى دول الجوار*.

[1] تقرير بنك الجزائر لسنة 2012، ص.107

* اتسعت ظاهرة التهريب لتشمل الوقود، المواد الغذائية، الأدوية، المنتجات الفلاحية وحتى المستلزمات الطبية.

كما يبدو أن رصيد الموازنة لا يعبر بشكل صادق عن مجموع إيرادات الدولة ونفقاتها فإنشاء الجزائر لعدد كبير من الصناديق الخاصة الممولة من الإيرادات الجبائية البترولية خاصة صندوق ضبط الإيرادات وباقي الصناديق التنموية الجهوية، أفقد رصيد الموازنة دلالته الاقتصادية، فالمؤشر الأكثر دلالة هو رصيد الخزينة العمومية (Solde Global de Trésor) الذي لم نتمكن من الحصول على معطيات حقيقية حوله.

وأشارت تقارير صندوق النقد الدولي إلى أن الجزائر عاشت يسرا ماليا غير مسبوق، ولكنها وضعية بقيت هشة خاصة في ظل تراجع أسعار المحروقات. وعلى الجزائر – حسب بنك الجزائر[1]– أن تواجه تحديين كبيرين ناتجين عن السياسة التوسعية في إنفاقها، يتعلق الأول بقابلية استمرارية الإنفاق على المدى المتوسط، ويتعلق الآخر بأثر النفقات العمومية على النشاط الاقتصادي.

02- مؤشرات التوازن الخارجي:

أ- رصيد ميزان المدفوعات:

يعد ميزان المدفوعات النافذة التي يطل منها الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي لكونه يسجل كل العمليات التي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي، وتتجلى أهميته في التحليل الاقتصادي في مدى ارتباط وتداخل الاقتصاد الوطني مع باقي العالم، وفيما يلي تطور أرصدة ميزان المدفوعات(BOP) وكذا الميزان التجاري (BC) في الجزائر

[1] تقرير بنك الجزائر، مرجع سابق، ص107.

للفترة (2000-2014) موضحة في الشكل رقم(06) الموالي:

الشكل رقم (06): تطور الميزان التجاري وميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2014 – 2000)

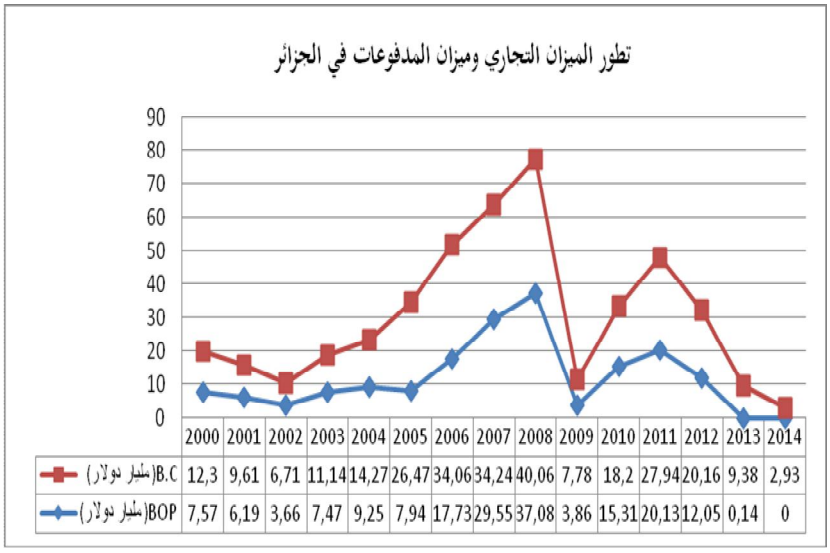

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على التقارير السنوية لبنك الجزائر 2000-2006-2008-2010-2013 وبيانات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات(CNIS) .

يظهر الجدول والرسم البياني أعلاه، أن رصيد الميزان المدفوعات حقق عام 2000 فائضاً قدر بـ 7.57مليار دولار واستمر في تحقيق الفائض وصولاً إلى حدود 37 مليار دولار سنة 2008. وهذا يرجع إلى الرصيد الإيجابي للميزان التجاري المتأتي من ارتفاع إيرادات صادرات المحروقات. غير أن الأزمة المالية سنة 2008 ألقت بظلالها على أسعار المحروقات التي أثرت بدورها على إيرادات صادرات الجزائر ليسجل رصيد ميزان المدفوعات عام 2009 تراجعاً إلى 3.86 مليار دولار ليعاود بعدها الارتفاع متماشيا مع ارتفاع أسعار البترول من جديد، فحقق فائضا قدر بـ 15.3 مليار دولار و20.1 مليار دولار عامي

2010 و2011 على التوالي، وبعدها تراجع هذا الفائض إلى 12 مليار دولار سنة 2012 ثم 0.14 مليار دولار عام 2013 متأثراً بتراجع الكميات المصدرة من محروقات الجزائر من جهة وتراجع أسعار المحروقات من جهة أخرى.

ويرى بنك الجزائر في تقريره لعام 2013 أنه بالرغم من تحقيق رصيد إيجابي في ميزان المدفوعات، إلا أن التآكل القوي في فائض الحساب الجاري الخارجي يستدعي النظر في القدرة على تصدير المحروقات من حيث الحجم، إضافة إلى ذلك يبدو أن مجهودات تشجيع الصادرات خارج المحروقات لم تأت بكامل الآثار المرجوة [1].

ب-المديونية الخارجية:

انعكس ارتفاع أسعار البترول عام 2000 إيجابا على قيمة صادرات الجزائر من المحروقات؛ غذ بلغت 21.7 مليار دولار إمريكي، مما أدى إلى انخفاض نسبة المديونية مقابل الصادرات. إلا أن تراجع رصيد المدفوعات سنة 2001، دفع الجزائر للاقتراض مجدداً، كما كان لانخفاض سعر صرف الدولار مقابل اليورو وارتفاع قيمة الواردات الاجمالية سنة 2003 الأثر المباشر في ارتفاع الديون المتوسطة وطويلة الأجل، ومع إبرام الجزائر لإتفاق الشراكة الأورومتوسطية مع دول الإتحاد الأوروبي فقد إرتفعت ديونها بالأورو في مقابل الدولار؛ حيث إرتفعت ديونها بالأورو بنسبة 24.48% في حين عرفت نسبة ديونها المقومة بالدولار ثباتا نسبيا؛ إذ بلغت 39% من إجمالي الديون خلال

[1] تقرير بنك الجزائر لسنة 2013، ص65.

سنتي 2003 و2004، واستمرت المديونية الخارجية الجزائرية في الإنخفاض لتصل إلى حوالي 5.61 مليار دولار في عام 2006، ومن أهم أسباب هذا الإنخفاض إرتفاع أسعار البترول حيث بلغ سعر البرميل الواحد في مارس 2006 قيمة 62.25 دولار أي حصول الجزائر على عائدات بالعملات الأجنبية بنحو ستين مليار دولار بفضل صادرات المحروقات التي تشكل نحو 98% من وارداتها.

الشكل رقم (07): تطور مديونية الجزائر خلال الفترة (2000 – 2014).

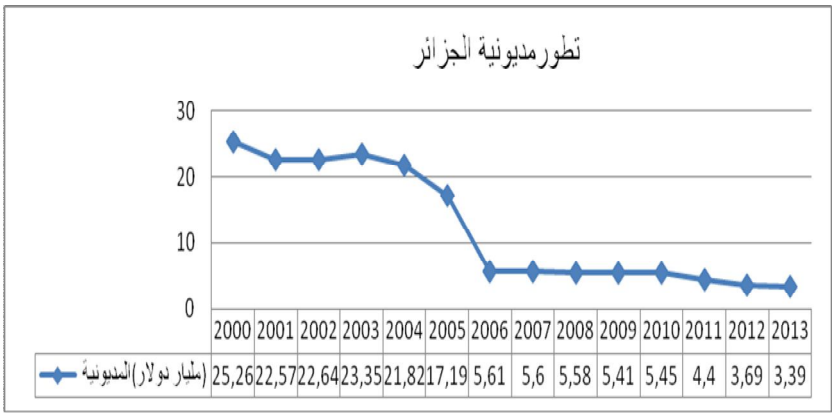

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على التقارير السنوية لبنك الجزائر 2000، 2006، 2008، 2010، 2013.

وواصل مستوى الدين تراجعه ليبلغ 3.39 مليار دولار عام 2013 (حوالي 5 % من إجمالي الصادرات)، وهو مستوى قياسي غير مسبوق، جعل الجزائر تتمتع بأريحية مالية في ظل محيط دولي تميزه المخاطر السيادية الشديدة (أزمات الديون السيادية). وبالنتيجة، تراجعت خدمة الدين العمومي توافقاً مع انخفاض حجم الدين إلى 0.52 مليار دولار عام 2013 ما يمثل نسبة 0.76 %من إجمالي الصادرات عوضاً

عن 59 % عام 1999. أما فيما يخص هيكل الدين العمومي الخارجي حسب العملات فقد تراجعت حصة الدولار عام 2013 إلى 37.80%، وارتفعت حصة الأورو إلى 53.46%، وبلغ الريال نسبة 4.89% ، الين 0.61 % وعملات أخرى 3.23% [1].

ت-سعر الصرف:

يشير الشكل رقم (08) أن سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار قد عرف استقرارا طيلة هذه الفترة، إذ تنتهج الجزائر سياسة سعر الصرف المرن المدار حفاظا على استقرار صرف العملة رغم ارتفاع احتياطي الصرف.

الشكل رقم (08): تطور سعر الصرف خلال الفترة (2000 – 2014).

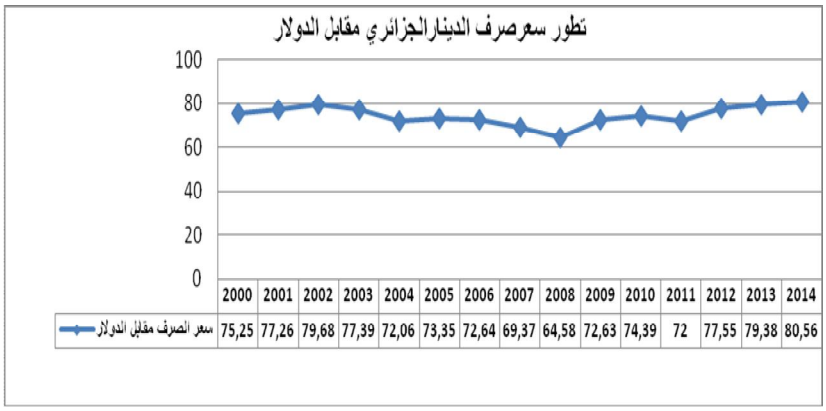

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على التقارير السنوية لبنك الجزائر-2000-2006-2008 2012 واحصائيات وزارة المالية.

[1] تقرير بنك الجزائر 2013، ص 8.

من خلال ما سبق يمكن القول أن الجزائر نجحت في تحقيق توازنات كلية للاقتصاد؛ إذ عرفت الفترة (2000-2014) استقراراً اقتصادياً سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، غير أننا يمكن تأكيد أن هذا الاستقرار كان مرتبطاً بالدرجة الأولى بارتفاع أسعار النفط، مما يدل على أنها توازنات كلية هشة، وبالتالي سيفقد الاقتصاد الجزائري هذه الميزة بتراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية.

المحور الثالث: تحليل تنافسية الاقتصاد الجزائري.

لتحليل تنافسية الاقتصاد الجزائري، نعتمد على مؤشرات جزئية وموسعة التي تم ذكرها في المحور الأول. تتمثل الجزئية في الناتج المحلي الخام، مكوناته وانعكاساته على تطور دخل الفرد الجزائري، وكذا تطور رصيد الميزان التجاري وهيكل الصادرات في الجزائر، أما الموسعة فتتمثل في تقارير التنافسية العالمية من عام 2009 إلى عام 2014.

01- المؤشرات الجزئية:

أ- الناتج المحلي الخام والدخل الفردي:

تظهر معطيات الشكل رقم (03) أن الناتج المحلي الخام شهد نموا مضطردا من 2.4 % عام 2009 ليبلغ 3.7%عام 2013؛ إذ تمثل المحروقات المكون الأكبر للناتج المحلي الخام كما هو موضح بالشكل رقم (09)، بحوالي الثلث، وعلى العكس من ذلك تأتي الصناعة خارج المحروقات المكون الأقل مساهمة في تكوين هذا الناتج وذلك في حدود 5 %.

وبالنظر إلى هذه المعدلات المحققة (الشكل رقم 03) في ظل تباطؤ معدل نمو الاقتصاد العالمي المثقل بتبعات الأزمات العالمية المتلاحقة (الأزمة المالية العالمية 2009، أزمة الديون السيادية)، فان الاقتصاد الجزائري يعد تنافسيا بتحقيقه لنمو مستمر ومستقر. ويتجلى ذلك أيضا في الشكل الموضح لتطور الدخل الفردي في الجزائر، الذي ارتفع من 4027 دولار للفرد عام 2009 إلى 4435 دولار، ثم 5304 دولار و5694 دولار عام 2012، ليتراجع عام 2013 إلى5438 دولار متأثرا بتراجع أسعار المحروقات.

الشكل رقم (09): تطور نسب مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الخام (2009– 2013).

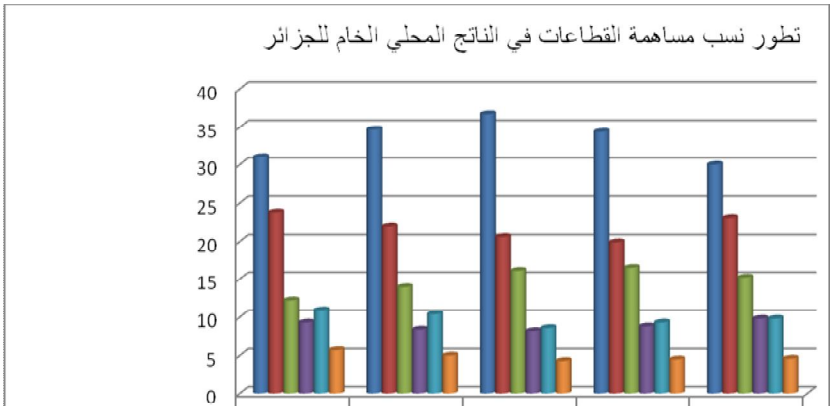

	2009	2010	2011	2012	2013
المحروقات	31	34,7	36,7	34,4	30
الخدمات المسوقة	23,8	21,9	20,6	19,9	23,1
الخدمات الحكومية	12,2	13,9	16,1	16,5	15,2
الفلاحة	9,3	8,4	8,2	8,8	9,8
بناء و أشغال عمومية	10,9	10,4	8,6	9,3	9,8
الصناعة خارج المحروقات	5,7	5	4,3	4,5	4,6

المصدر : من إعداد الباحثين بناءا على تقرير بنك الجزائر 2013.

هذا النمو الاقتصادي المحقق في مجمله يبدو مريحا ولكنه في حقيقة الأمر مقلق بالنظر إلى مرتكزاته، فهو يتكئ كلية على قطاع المحروقات الذي يحرك باقي القطاعات الأخرى، فقطاع البناء والأشغال العمومية إضافة إلى قطاع الخدمات يستمدان معدلات نموهما من التدخل الكبير للحكومة من خلال برامج السكن وبرامج الأشغال العمومية الكبرى، إضافة إلى تزايد عدد المرافق الحكومية وموظفي القطاع الحكومي وأجورهم، وهذا الاعتماد المفرط على المحروقات كمصدر لنمو الناتج المحلي يجعل من استدامته أمرا صعبا جدا في ظل تراجع أسعار النفط بوتيرة متسارعة في الآونة الأخيرة.

الشكل رقم (10): تطور الدخل الفردي في الجزائر (2009 – 2014).

(دولار)

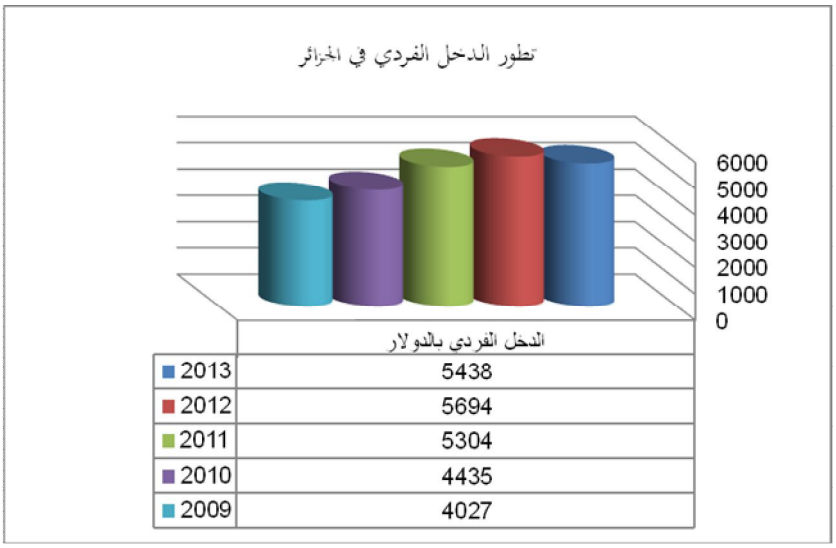

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات البنك الدولي.

/http://donnees.banquemondiale.org

ب-تطور الميزان التجاري:

استعاد الميزان التجاري الجزائري تحقيقه لفوائض معتبرة بعد سنة 2009؛ حيث تراجع الفائض من 40 مليار دولار سنة 2008 إلى أقل من 08 مليار دولار سنة 2009، ليحقق فواض متوالية الارتفاع بلغت ذروتها عام 2011 بـ 27.95 مليار دولار. كما يعتبر عام 2012 بداية تراجع رصيد الميزان التجاري، فمن 27.5 مليار دولار عام 2011 إلى 20.15 مليار دولار عام 2012 ثم تراجع سريعاً عام 2013 ليبلغ 9.39 مليار دولار، ليشهد عام 2014سقوطاً حراً مسجلاً رصيداً بـ 2.93 مليار دولار.

والواضح أن رصيد الميزان التجاري يرتبط ارتباطا وثيقا وطرديا بسوق النفط، فكلما انتعش وتحسنت أسعاره كلما ارتفع هذا الرصيد، إلا أن عام 2012 شهدت بداية تراجع الكميات المنتجة والمصدرة من المحروقات والذي يعزى إلى محدودية الاكتشافات الجديدة التي كان يفترض أن تعزز وتجدد من الطاقة الإنتاجية في الجزائر.

تزامنا مع هذا التراجع لصادرات الجزائر، شهدت قيمة الواردات الجزائرية ارتفاعا غير مسبوق، لتبلغ في حدة تراجع أسعار النفط آواخر عام 2014 قيمة تجاوزت 58 مليار دولار، ويرجع السبب في ذلك إلى عجز الإنتاج المحلي عن تلبية الطلب المحلي الناتج عن تعدد وكبر المشاريع الحكومية الكبرى من جهة، بالاضافة إلى طلب قطاع العائلات المتزايد والمتنوع نتيجة تحسن القدرة الشرائية وتأثيرات العولمة على أنماط الاستهلاك والأذواق.

الشكل رقم (11): تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2009 -2014)

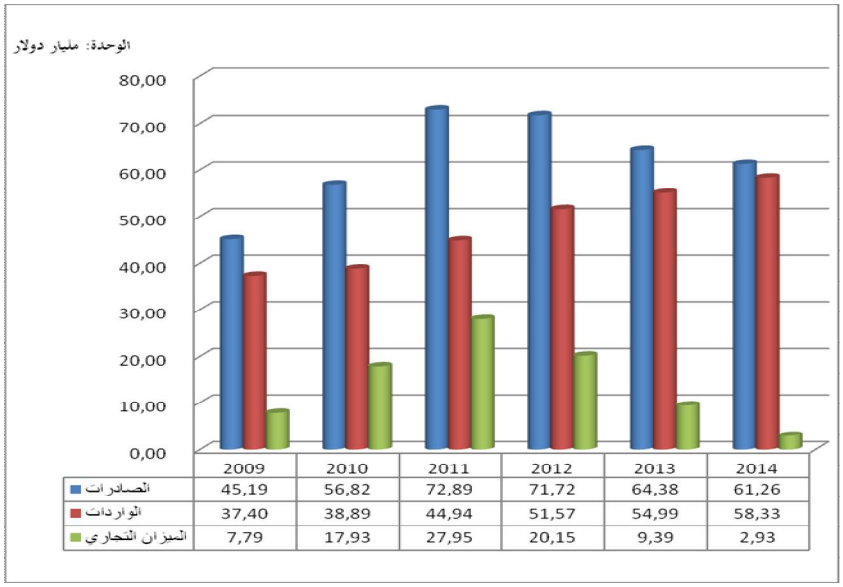

	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الصادرات	45,19	56,82	72,89	71,72	64,38	61,26
الواردات	37,40	38,89	44,94	51,57	54,99	58,33
الميزان التجاري	7,79	17,93	27,95	20,15	9,39	2,93

المصدر : من إعداد الباحثين بناءا على تقرير بنك الجزائر لعام 2013 ونشريات وزارة المالية.

ت-تطور هيكل الصادرات:

يمكن القول إن الجزائر لا تصدر شيئا غير الطاقة التي تمثل 98 % من إجمالي الصادرات، في حين يتقاسم الجهاز الإنتاجي والفلاحي والصناعات الاستخراجية غير صناعة النفط البقية القليلة أي 2% من إجمالي الصادرات.إن تراجع رصيد الميزان التجاري نتيجة لتراجع أسعار النفط وارتفاع قيمة الواردات، إضافة إلى عجز الجهاز الإنتاجي في الجزائر عن تصدير 2 مليار دولار سنويا خارج المحروقات، يجعل من الاقتصاد الجزائري اقتصادا غير تنافسي من حيث نتائجه التجارية.

الشكل رقم (12): تفصيل هيكل لصادرات الجزائر ومكوناتها خلال الفترة (2009 – 2013).

	2009	2010	2011	2012	2013
الطاقة	44 415,00	56 121,00	71 661,00	70 584,00	63 327,00
المواد نصف مصنعة	393,00	498,00	660,00	618,00	492,00
المواد الغذائية	113,00	315,00	355,00	315,00	404,00
المواد الأولية	169,00	94,00	161,00	168,00	109,00
التجهيزات الصناعية	42,00	30,00	35,00	32,00	29,00
التجهيزات الفلاحية	0,00	1,00	0,00	0,00	0,00
السلع الاستهلاكية	49,00	30,00	16,00	19,00	16,00
سلع أخرى	5,00	2,00	0,00	0,00	0,00

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على تقرير بنك الجزائر 2013.

02- المؤشرات الموسعة:

أ- ترتيب الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية في تقارير التنافسية العالمية للفترة (2009-2014)

لتقييم تنافسية الجزائر، ارتأينا إجراء مقارنة بينها وبعض الدول العربية، وقد اخترنا لذلك كل من السعودية باعتبارها دولة نفطية على غرار الجزائر، إضافة إلى تونس والمغرب باعتبارهما دولتين منفتحتين على العالم تجاريا. وبناءا على معطيات الجدول رقم (01) أدناه، فقد احتلت السعودية المرتبة 28 في تقرير عام 2009، تليها تونس في المرتبة 40 والمغرب في المرتبة 73 وأخيراً الجزائر في المرتبة 83 وهذا حسب مجموعات المؤشرات.

أما على مستوى المؤشرات، فقد حلت تونس أولا في مؤشرات المؤسسات، الصحة والتعليم الابتدائي، التعليم العالي والتدريب فيما تصدرت الجزائر مؤشر البنية الاقتصادية. أما بقية المؤشرات فقد كانت فيها السعودية الأولى. واحتلت تونس المرتبة الأخيرة في مؤشرات البنية الاقتصادية وحجم السوق، أما المغرب فحل الأخير في مؤشري الصحة والتعليم الابتدائي وكفاءة سوق العمل، وعن بقية المؤشرات، فكانت الجزائر في ذيل الترتيب.

وفي تقرير 2010، تقدمت السعودية 07 مراكز أي من المرتبة 28 إلى المرتبة 21، وكذلك الأمر بالنسبة لتونس التي انتقلت من المرتبة 40 إلى المرتبة 32 محققة تقدما بـ 08 مراكز. أما المغرب والجزائر فقد تراجعتا في الترتيب من المرتبتين 73 و83 إلى المرتبين 75 و86 على التوالي نتيجة تراجع ترتيب مجموعة المتطلبات الأساسية لكليهما من 57 و61 إلى 64 و 80 على التوالي، وتصدرت السعودية هذه الدول في ترتيب كل المؤشرات باستثناء مؤشر الصحة والتعليم الابتدائي ومؤشر التعليم العالي والتدريب اللذين كان التفوق فيهما لتونس باحتلالها المرتبتين31 و30. وسجل المغرب تأخرا في مؤشرات الصحة والتعليم الابتدائي، التعليم العالي والتدريب وكفاءة سوق العمل، وبقيت الجزائر متأخرة في المؤشرات الأخرى عدا مؤشر حجم السوق.

وفي تقرير عام 2011، انتقل ترتيب السعودية والمغرب من المرتبتين 21 و75 إلى المرتبتين 17 و73 على التوالي، أما الجزائر فقد تراجعت بمركز واحد إلى المرتبة 87 ، لكن تونس تراجعت من المرتبة

32 إلى المرتبة 40 متأثرة بتداعيات الربيع العربي أو ما أطلق عليه حينها ثورة الياسمين.

وتصدرت السعودية في عام 2011 كل المؤشرات عدا مؤشر الصحة والتعليم العالي الذي بقي التفوق فيه لتونس، وسجلت الجزائر أيضا تأخرا في معظم المؤشرات المتبقية.

وفي تقرير عام 2012 الذي غابت عنه تونس لنقص البيانات، تراجعت السعودية بمركز واحد لتحل في المرتبة 18، وهذا لتراجع مجموعتي محفزات الكفاءة والإبداع والابتكار، فيما دفع تحسن ترتيب مجموعة محفزات الكفاءة المغرب ليحقق تقدما بثلاثة مراكز من المرتبة 73 إلى المرتبة 70، فيما تراجعت الجزائر بـ 27 مركز، أي من المرتبة 87 إلى المرتبة 110 لتراجع ترتيب كل مجموعات المؤشرات. وكالعادة، حلت السعودية أولا في ترتيب كل المؤشرات فيما تواصل تأخر الجزائر في ترتيب المؤشرات.

أما في تقرير عام 2013، فقد تراجع ترتيب كل من السعودية والمغرب من المرتبين 18 و70 إلى المرتبتين 20 و77 على التوالي، أما تونس التي عادت إلى التقرير فقد حلت في المرتبة 89، كما سجلت الجزائر تقدما بـ 10 مراكز من المرتبة 110 إلى المرتبة 100. ويعزى تراجع السعودية إلى تراجع ترتيب مؤشراتها في التقرير، كمؤشر البنية التحتية ومؤشر التعليم العالي وكذا مؤشر سوق السلع، وكذلك الأمر بالنسبة للمغرب الذي سجل تراجعاً في ترتيب بعض المؤشرات كمؤشر البنية التحتية ومؤشر الاستعداد التقني ومؤشر درجة تطور شبكات

الأعمال ومؤشر الابتكار. وبالنسبة لتقرير عام 2014 فقد تراجعت فيه كل من السعودية وتونس بـ 04 مراكز لتصبحا في المرتبتين 24 و87 بعدما كانتا في المرتبتين 20 و83 على التوالي، أما الجزائر فقد انتقلت من المرتبة 100 إلى المرتبة 79، كما أن المغرب هو الآخر تقدم في الترتيب من المرتبة 77 إلى المرتبة 72، وسجلت السعودية تراجعاً في ترتيب المجموعات متأثرة بتراجع مؤشر المؤسسات، الصحة والتعليم، التعليم العالي، كفاءة سوق السلع والاستعداد التقني والابتكار.

الجدول رقم (01): تطور ترتيب الجزائر، المغرب، تونس والسعودية للفترة (2009 – 2014)

	الجزائر		المغرب		تونس		السعودية	
	المجموعات	الترتيب العام	المجموعات	الترتيب العام	المجموعات	الترتيب العام	المجموعات	الترتيب العام
تقرير 2009	61	83	57	73	35	40	30	28
	117		91		56		38	
	122		88		45		33	
تقرير 210	80	86	64	75	31	32	28	21
	107		88		50		27	
	122		79		34		26	
تقرير 2011	75	87	54	73	42	40	16	17
	122		83		58		24	
	108		79		43		24	
تقرير 2012	89	110	68	70	/	/	13	18
	136		79		/		26	
	144		84		/		29	
تقرير 2013	92	100	69	77	74	83	14	20
	133		84		88		27	
	143		100		79		29	
تقرير 2014	65	79	57	72	85	87	15	24
	125		78		94		33	
	133		82		93		32	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير التنافسية 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014.

ب-ترتيب الجزائر حسب تقريري التنافسية العالمية 2013 و2014:

لم يكن تقرير التنافسية العالمي 2014 كسابقيه، إذ حلت الجزائر في المركز 79 من أصل 144 دولة شملها التقرير محققة تقدما بـ 21 مركزا. يبين لنا الشكل الموالي تطور ترتيب المؤشرات بين عامي 2013 و2014.

الشكل رقم (13): ترتيب المؤشرات في تقريري التنافسية 2013 و2014.

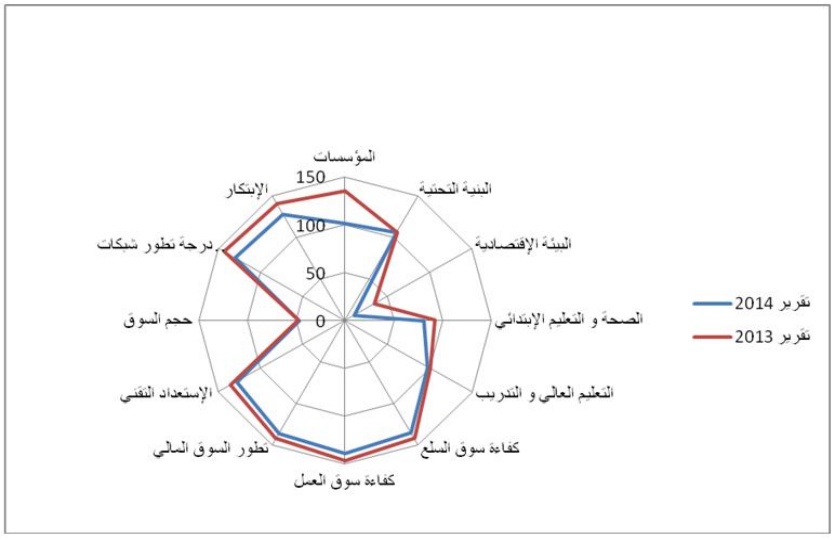

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقريري التنافسية العالمية 2013 و2014.
http://www3.weforum.org/docs/WEF_GlobalCompetitivenessReport_2013-14.pdf

إن القفزة النوعية التي حققتها الجزائر بتقدمها 21 مركزا، جاءت كنتيجة لتحسن ترتيب مجموعات المؤشرات كلها فمجموعة المتطلبات الأساسية قفزت من المرتبة 95 إلى المرتبة 62. ومجموعة محفزات الكفاءة انتقلت من المرتبة 133 إلى المرتبة 125 أما مجموعة الإبداع والابتكار فقد حلت في المرتبة 133 بدل المرتبة 143.

وبحسب الشكل أعلاه، فقد سجلت جميع المؤشرات تحسناً باستثناء مؤشر البنية التحتية وهذا لتأخر البلد سواء في نوعية الطرق، الموانئ أو المطارات والكهرباء والاتصالات. في حين لا تزال مؤشرات كفاءة سوق السلع، كفاءة العمل، وتطور السوق المالي، الاستعداد التقني ودرجة تطور شبكات الأعمال في مؤخرة الترتيب، بل إن بعض المؤشرات الفرعية في آخر الترتيب كمؤشر نسبة مشاركة المرأة في العمل الذي حل في المرتبة الأخيرة للعام الثالث على التوالي ومؤشر طاقة الإبداع الذي حل في المرتبة ما قبل الأخيرة للعام الثالث على التوالي أيضا. وغيرها من المؤشرات كمؤشر عدد الإجراءات لبدء المشروع 139، ثقل الإجراءات الجمركية 137، جودة التسيير 141، استعمال التكنولوجيا في المؤسسات 138، جودة التسويق 139، الإنفاق على البحث والتطوير 138، التنسيق بين الجامعة والصناعة في البحث والتطوير 137.

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة؛ فإن أهم النتائج التي تم التوصل إليها ما يلي:

- تمكنت الجزائر خلال الفترة (2000-2014) من تحقيق معدلات نمو مرتفعة، ومع ارتفاع اسعار النفط تمكنت من توظيف مواردها الجبائية الفائضة عن ميزانيتها في إنشاء صندوق ضبط الإيرادات لمواجهة تقلبات أسعار النفط، وتسديد جزء هام جدا من مديونيتها

الخارجية. وبالتالي تكون الجزائر قد حافظت على توازناتها الاقتصادية، مستفيدة من تحسن أسعار النفط طيلة عقد ونيف من الزمن.

- بالرغم من هذا الأداء الاقتصادي الكلي المستقر، فإن دراستنا للوضعية التنافسية للجزائر من خلال المؤشرات الجزئية أثبتت أنها لا تزال ضعيفة، هشة، تفتقر إلى قاعدة إنتاجية متنوعة تحررها من التبعية المزمنة للنفط كمولد وحيد ورئيس للنمو.كما احتلت الجزائر مراتب متأخرة في مؤشر التنافسية العالمي، عدا ما تعلق بمؤشرات الأداء الاقتصادي.
- إن هذا الترتيب المتأخر يؤكد حقيقة فشل الحكومات والسياسات المتعاقبة في تحقيق وعودها بشأن بعث الإنتاج الوطني وتنويعه مما ينذر بتكرار أزمات انخفاض اسعار النفط.
- إن اكتساب الدول لمزايا تنافسية هو حصاد استثماراتها المتراكمة على مدار أعوام في المورد البشري، التكنولوجيا، البنية التحتية، الجامعات ومراكز البحث العلمي والتقني وغيرها من عوامل الإنتاج المتقدمة التي أشار إليها بورتر في تحليله لعوامل الإنتاج، لذلك فإن أي تأخر في تدارك النقائص البينة والواضحة في تقارير التنافسية العالمية، سيفوت على الجزائر فرص تحقيق النمو مستقبلا، خاصة في ظل تراجع أسعار النفط.

وبناءا على هذه النتائج المتوصل إليها، فإننا نقترح التوصيات التالية:

- يتوجب على الجزائر إنشاء مرصد وطني للتنافسية، يُعنى بدراسة وتحليل المركز التنافسي للجزائر، ويرفع النتائج والتوصيات إلى الحكومة من أجل وضع التصحيحات والتصويبات اللازمة.
- على الجزائر أن تستغل الفترة الحالية لتراجع أسعار النفط من أجل بناء اقتصاد يعتمد على قاعدة إنتاجية عريضة ومتنوعة، تحظى فيه الصناعات التحويلية بالأولوية.
- العمل على التحسين والتطوير المستمر للمؤشرات المعتمدة من قبل الهيئات الدولية والوطنية حتى تحظى بالمزيد من الثقة والإجماع.
- العمل على إثراء موضوع التنافسية على مستوى الجامعات و مخابر البحث، فتشعب الموضوع يقتضي عملا جماعيا للإحاطة به.

قائمة المراجع:

- أسامة عبد الحميد، **القدرة التنافسية لاقتصادات التعاون الخليجي**، المجلة العراقية، المجلد الثاني، العدد5، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، بغداد 2003.
- حيان أحمد سلمان، **جدلية التنافسية الصناعية وجوهرها ومؤشراتها في الاقتصاد السوري**، الاقتصادية الالكترونية، العدد423، دمشق، 2009.
- مصطفى أحمد حامد رضوان، **التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية و دورها في دعم جهود النمو والتنمية في العالم**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2011.
- محمد مدياني، **الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في رفع القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري**، مجلة الحقيقة، العدد31، جامعة ادرار – الجزائر، 2014.
- محمد مسعي، **سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، العدد10، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012.

- نيفين حسيت شمت، **التنافسية الدولية وتأثيرها على التجارة العربية والعالمية**، دار التعليم الجامعي، ط1، الاسكندرية، 2010.
- عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2003.
- التقارير السنوية لبنك الجزائر 2000-2006-2008-2010-2012-2013.
- تقارير التنافسية 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014. www.wef.com

- Andreas Mitschke, **The Influence of National Competition policy on the International Competitiveness of Nations**, Physica verlag Heidelberg, Germany, 2008.
- Stephane GREGOIR, Française MAUREL, **Les indices de compétitivité des pays: Interprétation et limites**, INSEE, Paris, 2002.

- World Economic Forum (WEF), The Global competitiveness report 2012 -2013, Geneva, 2012.
- http://donnees.banquemondiale.org/

أثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر
– دراسة تطبيقية–

د. قنوني حبيب
أستاذ محاضر أ ، جامعة معسكر
guenouni79@yahoo.fr

د. عدوكة لخضر
أستاذ محاضر أ ، جامعة معسكر
adoukal1966@gmail.com

الملخص:

من خلال هذا العمل، نهدف إلى دراسة قياسية بين متغيرات التنمية المالية والنمو الاقتصادي، لما لهذه العلاقة من أهمية في الاقتصاديات العالمية. فالعديد من الدراسات النظرية والتجريبية بينت أهمية هذه العلاقة، إضافة إلى طبيعتها، فمنها من وجد أنه هناك علاقة طردية بين المتغيرات المميزة للوساطة المالية والنمو الاقتصادي، في ما بينت أخرى العكس خصوصا إذا تعلق الأمر بالدول السائرة في طريق النمو. ونظرا لأن الجزائر من الدول النامية إضافة إلى عملها على تحسين وظيفة الوساطة المالية، من خلال اهتمامها بتطوير المنظومة البنكية والسوق المالي، ارتأينا توضيح طبيعة العلاقة التي يمكن أن تربط متغيرات التنمية المالية والنمو الاقتصادي، وذلك في الفترة الممتدة من 1990 إلى 2012، وتبين من خلال ذلك أنه هناك علاقة طردية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي.

كلمات مفتاحية: التنمية المالية، النمو الاقتصادي، الاستقرارية، التكامل المتزامن.

Résumé :

A partir de ce travail, nous avons un but de réaliser une étude économétrique entre les variables du développement financier et croissance économique, parce que cette relation a une grande importance dans les économies. Plusieurs études théoriques et empiriques démontraient l'importance de cette relation et sa nature. Des études démontraient qu'il y a une relation positive entre les variables de l'intermédiation financière et croissance économique, et d'autres démontraient l'inverse, surtout dans les pays en développement. Et comme l'Algérie et un pays en développement, et elle a donnée une importance à l'intermédiation financière, à travers le développement du système bancaire et du marché financier, Nous avons fait ce travail, pour expliquer la nature de cette relation entre 1990 et 2012, on a démontré qu'il existe une relation positive entre le développement financier et croissance économique.

Mots clés : développement financier, croissance économique, stationnarité, cointégration.

مقدمة:

لقد بينت الأعمال والأبحاث الجديدة نسبيا المتعلقة بنظريات النمو حجم ودور النظام المالي الذي يمكن لهذا الأخير أن يلعبه في تحقيق النمو الاقتصادي. ففي بداية القرن العشرين، وضح Schumpeter الأهمية الكبرى للنظام المالي في النظام الاقتصادي، وتأثيره الإيجابي على النمو من خلال آليات الإبداع.

بالرغم من هذا، النماذج والدراسات القديمة المتعلقة بالنمو، خصوصا نموذج النيوكلاسيك Néoclassique، أهملت دور النظام المالي

في النمو الاقتصادي. فبالنسبة لنموذج Solow، كان النمو الاقتصادي يتحدد أساسا بالتطور والتقدم التقني progrès techniques والذي أعتبر متغير خارجي، أي أنه ليس في حاجة إلى تمويل، مما يجعله مستقلا عن الادخار والمؤسسات المالية.

لكن هذا الأمر لم يعد مطروحا بالنسبة لنماذج النمو الداخلي les modèles de la croissance endogène والتي أيضا اعتمدت على التقدم التقني كمتغير داخلي، مما يجعله في حاجة إلى التمويل. ومن هنا أصبح إدراج الوساطة المالية في تفسير النمو ممكنا، خصوصا بعد ظهور النظرية البنكية، والتي أراد من خلالها المنظرين مثل Klein توضيح أسباب وأهمية وجود هذه المؤسسة في الاقتصاد.

نظرية البنوك كوسيط مالي وأعمال كل من Goldsmith (1969)، Mc Kinnon (1973) وShow (1973) قامت بتحليل دور النظام المالي في النمو الاقتصادي. الفكرة الأساسية التي خرجت بها هذه الدراسات والنماذج، هي أن الأداء الفعال وتطور النظام المالي له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، لأنه يسمح بتحويل مبالغ كبيرة من رؤوس الأموال والآتية من الادخار إلى استثمارات، عكس في حالة إذا كانت المؤسسات المالية غير متطورة أو غير موجودة.

تبقى أفكار الاقتصاديين والمنظرين تختلف من مفكر إلى آخر، فالكثير منهم أهمل كليا النظام المالي واعتبره بدون أهمية. فعلى سبيل المثال Lucas (1988) لاحظ أن عدد من الاقتصاديين اهتم فقط بأهمية المالية finance.

ومن خلال هذا الطرح أردنا الإجابة على هذه الإشكالية:

ما طبيعة العلاقة الموجودة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر؟

وقبل الإجابة على هذه الاشكالية نطرح الفرضية التالية:

- توجد علاقة طردية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر.

ويهدف هذا العمل إلى تبيان العلاقة التي تربط بين التنمية المالية من خلال متغيراتها والنمو الاقتصادي، ولتحقيق هذا الهدف قسمنا بحثنا إلى ثلاث محاور أساسية، ففي المحور الأول تناولنا فيه الجانب النظري والتجريبي والذي يبين العلاقة ما بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي أما في المحور الثاني تناولنا فيه التنمية المالية في الجزائر وذلك من حلال دراسة بعض المؤشرات المالية البنكية أما في المحور الثالث فحاولنا القيام بنمذجة قياسية لتبيان العلاقة بين متغيرات التنمية المالية بالنمو الاقتصادي في الجزائر.

1- الإطار النظري والتجريبي لتنمية المالية والنمو الاقتصادي:

أ- **إطار نظري:** كثيرة هي الأعمال النظرية التي أثبتت أن الوساطة المالية قادرة على تحقيق أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، وذلك من خلال قدرتها على تحصيل المعلومات، إضافة إلى قدرة البنوك في تأمين أحسن تمويل للاستثمارات.

فمثلاً بين Levine (1996) أن النظام المالي المتطور قادر على أن يلعب دورا مهما في الاقتصاد، وذلك من خلال:[1]

- النظام يسهل الحماية ضد الأخطار ويسمح بتقسيمها،
- يسمح بتوزيع وتوظيف جيد للموارد المالية،
- يسمح بمراقبة جيدة للمسير والمؤسسات من طرف المساهمين،
- يسمح بتطوير الادخار المحلي،
- يسهل تبادل السلع والخدمات.

بين كل من Diamond وDybvig (1983)[2]، أن كل مستثمر يمكن له أن يتعرض إلى نوعين من الأخطار، الأول يتعلق بالسيولة والثاني يتعلق بالمستثمر نفسه. فمشكل السيولة ينجم عن الشك في قدرة تحويل الأصل المالي إلى وسيلة تبادل، حيث أن هذه العملية (تحويل الأصل المالي إلى وسيلة تبادل) تكون صعبة جدا خصوصا في حالة وجود مشكل عدم تناظر المعلومات، إضافة إلى وجود تكاليف مرتفعة. لكن وجود وسيط مالي (خاصة المؤسسة البنكية) في المحيط الاقتصادي، يمكن له أن يخفف من حدة هذه المشكلة المطروحة في الأسواق، وبالتالي التقليص من خطر السيولة، الأمر الذي يكون له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي.

[1] Levine Ross, (1996), « Financial Development and Economic Growth : View and Agenda », Banque Mondiale, working paper n°1678, Washington, P6.

[2] DIAMOND. Douglas, PHILIP. Dybvig, (1983), « Bank Runs, Deposit Insurance, and Liquidity », Journal of Political Economy, vol.91, nº3, pp.401-419

Bencivenge وSmith (1991)[1]، بينوا أن كل المشاريع ذات المردودية العالية تتطلب رؤوس أموال لآجال طويلة، لكن هذه العملية تتعارض مع رغبات المودعين، الذين يفضلون أن تبقى ودائعهم قابلة للتحويل إلى السيولة في أي وقت يريدون، خوفا من تعرضهم لمشكل نقص السيولة.

ففي غياب وسيط مالي، مشكل السيولة يدفع بالأعوان الاقتصاديين إلى تمويل مشاريع ذات مردودية منخفضة والتي تتطلب رؤوس أموال قصيرة الأجل، الأمر الذي يكون له تأثير سلبي على النمو. فبوجود المؤسسة المالية القادرة على تحويل المصادر المالية قصيرة الأجل (الودائع) إلى توظيفات طويلة الأجل (القروض)، أو تحويل الوسائل المالية ذات سيولة كبيرة إلى استثمارات غير سائلة، يمكن لها التقليص من حدة هذه المشكلة (مشكل السيولة).

كما أن أيضا قيام المؤسسة المالية (خاصة المؤسسة البنكية) بتقديم خدمات إلى المودعين، وقدرتها على المزج بين الأصول ذات السيولة المرتفعة والأخرى غير السائلة وضمان مردود مستقل عن الوضعية الاقتصادية للمقترضين، بإمكانها أن يحسن من راحة المودعين، الأمر الذي يكون له تأثير إيجابي على النمو.

[1] BENCIVENGA V.R. et SMITH B.D. (1991), «Financial intermediation and endogenous growth», Review of Economic Studies, vol. 58, n°2, pp. 195-209.

Diamond (1984)[1]، Boyd وPrescott (1986)[2]، Greenwood وJovanovic (1990)[3]، بينوا أن وجود عدم تناظر المعلومات والتكاليف المرتفعة لعملية التحويلات، تجعل من التوظيف الأمثل للمصادر المالية أمرا صعبا، إضافة إلى أن التكاليف المرتفعة الناجمة عن تحصيل المعلومات حول المشاريع بالنسبة للمستثمر، يدفع بالأعوان إلى خلق تجمعات مشتركة التمويل، أو تفويض هذه الأمور إلى مؤسسة ما، وهي في حقيقة الأمر المؤسسة المالية، المصدر الأساسي للحصول على هذه المعلومات. كل هذه الأمور تؤدي إلى توظيف أمثل للموارد، مما يساهم في النمو الاقتصادي.

Townsend (1979)[4]، Gale وHellwig (1985)[5]، بينوا أن الأثر الإيجابي للنظام المالي على النمو، يمر بوضع مراقبة صارمة للمساهمين على المسيرين والمؤسسات. الفكرة الجوهرية وراء هذه الدراسة، هي أن الوساطة المالية يمكن لها أن تساهم في النمو عن طريق خفض تكاليف الحصول على المعلومات، مرة تكون ex-ante ومرة

[1] Diamond. Douglas. W, (1984), « Financial Intermediation and Delegated Monitoring », Review of Economic Studies, vol. 51, n°3, PP. 393-414.
[2] Boyd. John. H, Prescott. Edward. C, (1986), «Financial Intermediary Coalitions », Journal of Economic Theory, vol. 38, n°2, PP. 211-232.
[3] GREENWOOD. J, JOVANOVIC. B, (1990), « Financial Development, Growth and the Distribution of Income», Journal of Political Economy, vol.98, n°5,PP.1076-1107.
[4] Townsend. Robert. M, (1979), « Optimal Contracts and Competitive Markets with Costly State Verification », Journal of Economic Theory, vol. 21, n°2, PP. 265-293.
[5] Gale. Douglas, Hellwig. Martin, (1985), « Incentive-Compatible Debt Contracts: The One-Period Problem », Review of Economic Studies, vol. 52, PP. 647-663.

أخرى ex-post، بمعنى وجود سوق للأصول المالية يمكن له أن يسمح للمستثمر الحصول على المعلومات حول قيمة المؤسسة وتسييرها قبل شراء الأصل المالي. Ex-post، بمعنى أنه بالنسبة لمستثمر خارجي، تكون التكلفة الباهظة في حالة إذا أراد الاستفسار حول مردود الاستثمارات المسيرة من طرف مدير المؤسسة (حالة عدم تناظر المعلومات Asymétrie d'information).

Shaw (1973)[1] ، أقر أن الوساطة المالية هي شرط أساسي للنمو الاقتصادي، لأن عملية جمع الادخار من طرف شخص ما تكون ذات تكاليف باهظة وغير مطاقة، لكن هذه العملية تكون سهلة في حالة وجود وسيط مالي.

Greenwood وSmith (1995)[2] أوضحوا أن عملية تجميع الادخار تعد الأساسية في تمويل الاقتصاد، من خلال سماحها لتوسيع إمكانية الإنتاج باستعمال طرق ذات تكنولوجيا عالية، الأمر الذي يدفع بالمنتج إلى التخصص، وبالتالي ظهور أنواع كبيرة من السلع. وبالتالي الوساطة المالية تسهل عملية التخصص الأمر الذي يساهم في النمو الاقتصادي.

ب- دراسات تجريبية: كثيرة هي الأعمال التجريبية (التي استعملت الاقتصاد القياسي) في دراسة العلاقة بين النظام المالي (الوساطة

[1] SHAW. E, (1973), «Financial Deepening in Economic development», Oxford University Press, New York.

[2] Greenwood. Jeremy, Smith. Bruce, (1995), « Financial Markets in Development and the Development of Financial Markets », Rochester Center for Economic Research, Working Paper, n°406, Août.

المالية) والنمو الاقتصادي، وسوف نحاول من خلال هذا العمل التطرق إلى بعض الأعمال، مثل: أعمال King وLevine (1993a, b, c)[1]، أعمال Levine وZervos (1998)[2]، أعمال Beck, levine, Loayza (1999)[3]، أعمال Roubini وSala-i-Martin (1992)[4]، أعمال Bernard Eric (2000)[5] وأعمال Marc Hay (2000)[6] من خلال هذه الأعمال سوف نلاحظ اختلاف الطرق المنتهجة في التحليل، إضافة إلى اختلاف المتغيرات المستعملة، أي أنه هناك فضاء واسع من أجل دراسة تأثير الوساطة المالية على النمو الاقتصادي، إضافة إلى النتائج المختلفة المتوصل إليها.

تعد أعمال King وLevine من بين الأعمال الرائدة في مجال

[1]King R.G. et Levine R. (1993a)," financial intermediation and economic development", in capital markets and financial intermediation, Cambridge University Press, PP.156-196.
KING. R. G, LEVINE. R, (1993b), « Finance, entrepreneurship and growth: theory and evidence », Journal of Monetary Economics, vol.32, PP. 513-542.
KING. Robert. G, LEVINE. Ross, (1993c), « Finance and Growth : Schumpeter Might Be Right », Quarterly Journal of Economics, vol. 108, n°3, PP. 717-736.
[2] LEVINE. R, ZERVOS. S, (1998), « Stock Market, Banks and Growth », The American Economic Review, vol. 88, n°3, PP. 537-558.
[3] Beck, T. Levine, R. Loayza, N, (1999), « Finance and the sources of Growth », World Bank, Working Paper, June.
[4] ROUBINI. N, SALA-I-MARTIN. X, (1992), « Financial Repression and Economic Growth », Journal of Development Economics, vol. 39, PP. 5-30.
[5] BERNARD. Eric, (2000), « Développement Financier, Politique Monétaire et Croissance Economique : Validations Empiriques en Données de Panel », Laboratoire d'Economie, Université d'Orléans.
[6] MARC Hay (2000), «Banques et croissance : examen critique et analyse en données de panel», cahier de recherche, Université du Havre.

دراسة العلاقة بين الوساطة المالية والنمو الاقتصادي. اعتمدت دراستهم على انتهاج طريقة coupe transversal، وكانت عينة الدراسة تتكون من 80 دولة، من الفترة الممتدة بين 1960-1989. اعتمدت دراستهم على ثلاث مفاهيم (أو متغيرات) أساسية حول الوظيفة المالية، وهي:

- العمق المالي approfondissement financier للاقتصاد، مقاسا بالمعدل LLY، وهو عبارة عن نسبة مديونية القطاع المالي إلى PIB.
- الوظيفة البنكية activité bancaire مقاس بالمعدل BANK، وهو عبارة عن نسبة مجموع كل من القروض البنكية والقروض الموجهة للاقتصاد من طرف البنك المركزي إلى PIB.
- أهمية تمويل القطاع الإنتاجي مقاس بالمعدل PRIVY، وهو عبارة عن نسبة القروض الموجهة إلى المؤسسات الخاصة إلى PIB.

النتيجة التي خرج بها الباحثين من خلال هذه الدراسة، هي أن كل المتغيرات المالية ذات معنوية في حدود 5%، خصوصا متغير العمق المالي LLY والذي يفسر 20% من النمو الاقتصادي، والذي اعتبره المفكرين المتغير القادر على التنبؤ بالنمو الحقيقي خلال الفترة 1960-1989(bonne prédiction). وعليه استنتج المفكرين أن المتغيرات المالية لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، " **يبدو أن التنمية المالية هي المفتاح المهم للنمو الاقتصادي**"[1].

[1] King. R. G, Levine. R, (1993c), Op cit, P.730.

أراد أيضا Levine و Zervos من خلال دراستهم توضيح طبيعة العلاقة التي يمكن أن تربط التنمية المالية بالنمو الاقتصادي، لكن عنصر الاختلاف بين هذا العمل والسابق، هو أن هذا العمل أعطى أهمية كبيرة للسوق المالي في التحليل، لكنه لم يهمل الدور الذي يمكن أن تلعبه البنوك. اختار المفكرين عينة من الدول تتكون من 49 دولة، خلال فترة امتدت من 1976-1993، وكانت أهم متغيرات النموذج كالتالي:

- معدل الاكتتاب في الأسواق المالية (قيمة الأسهم بالنسبة لـ PIB، وهو معدل حجم السوق المالي).
- متغيرات السيولة (معدل الصفقات والدوران)، حيث أن معدل الصفقات هو قيمة الصفقات بالأسهم بالنسبة لـ PIB، وهو معدل أداء السوق المالي. أما معدل الدوران فهو يتمثل في قيمة الصفقات بالأسهم بالنسبة لقيمة الأسهم، وهو عبارة عن مقياس لسرعة دوران الأصول المالية.
- المتغيرات البنكية BANK (معدل قروض بنوك الودائع الممنوحة للقطاع الخاص بالنسبة لـ PIB).

ومن خلال النتائج تبن للباحثين أن المتغيرين المرتبطين بالتنمية المالية TORI وBANK ذات معنوية إحصائية؛ بمعنى أن هذين المتغيرين تربطهما علاقة مهمة مع المتغيرات الحقيقية. نتائج عمل هذين المفكرين بينت أهمية تأثير المتغيرات المالية (سيولة السوق المالي والوساطة البنكية) على معدل النمو الاقتصادي في المدى الطويل، على

تراكم رأس المال وعلى الإنتاجية.

أما فيما يخص Beck, levine, Loayza قاموا بالبحث عن العلاقة التجريبية بطريقة ديناميكية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي، إنتاجية العوامل، تراكم رأس المال ومعدل الادخار، وذلك باستعمال طريقة données de panel dynamique، أما فيما يخص المتغيرات المالية، فقد تم اعتماد نفس متغيرات الأعمال السابقة، وقد توصل الباحثين إلى أهمية التنمية في تحقيق النمو الاقتصادي.

أما بالنسبة لـ Roubini وSala-i-Martin، فقد قاما بتقييم العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي، وقد استعملا متغير درجة الكبح المالي في النموذج، وهذا المتغير هو عبارة عن متوسط معدل الفائدة. وقد وجد الباحثان أن الدول التي فيها معدلات الفائدة محددة إداريا تعرف معدلات نمو ضعيفة مقارنة بالدول التي تعرف معدلات فائدة محررة، فبالنسبة لهم " الدول التي تمارس الكبح المالي تحقق نمو أقل سرعة من الدول الأخرى".

أما بالنسبة لـ Bernard Eric (2000) كان يريد دراسة العلاقة بين المتغيرات المالية والنمو الاقتصادي، من جهة، والعلاقة بين السياسة النقدية التوسعية والنمو من جهة أخرى. إشكالية المفكر كانت حول إيجاد الترابط بين مجالين مختلفين، الاقتصاد البنكي والاقتصاد النقدي. استعمل المفكر في دراسته طريقة données de panel مع أخذ عينة تتكون من 49 دولة خلال الفترة 1987-1997. وقد قسم المفكر العينة إلى مجموعتين، مجموعة تتكون من الدول المتطورة ماليا، والأخرى

متطورة نسبيا ماليا.

اعتمد المفكر في تقسيمه للعينة على المتغير Capit، فدول المجموعة الأولى (المتطورة ماليا) هي التي يكون فيها Capit >12,5%، أما المجموعة الثانية يكون فيها Capit<12,5%.

من خلال هذه الدراسة والنتائج، وجد المفكر أن المتغيرات الحقيقية ذات معنوية إحصائية، وأنها لديها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، كما هو حال المتغيرات المالية رغم أنها لم تظهر نتائج بارزة أو تثير الانتباه. لكن في المقابل بالنسبة للمتغيرات النقدية كالتضخم ومعدل نمو الكتلة النقدية تربطهما علاقة عكسية مع النمو الاقتصادي.

وعلى هذا فقد ألغى المفكر النتائج السابقة، وخاصة تلك المتعلقة بـ Levine حول التنمية المالية وتأثيرها الإيجابي على النمو الاقتصادي (بمعنى أن المتغيرات التي تميز التنمية المالية تقود مباشرة إلى النمو الاقتصادي). وقد استخلص المفكر أن العلاقة بين القطاع الحقيقي والقطاع المالي صعبة ومركبة.

أما عمل Marc Hay، ونظرا لأهمية النظام البنكي في التنمية المالية، فقد قام بطرح السؤال التالي: هل تعتبر البنوك محدد مهم للنمو الاقتصادي على المدى الطويل؟ أو بمعنى آخر، هل يمكن للمتغيرات المميزة للمؤسسة البنكية أن تفسر معدل النمو PIB/tête على المدى الطويل؟

والشيء المميز في هذا العمل هو أنه تطرق بصفة مباشرة إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسة البنكية في النمو الاقتصادي، في

حين أن الأعمال السابقة تطرقت إلى تأثير التنمية المالية على النمو، بمعنى تأثير كل من البنوك والأسواق المالية. وقام Marc بدراسة عينة تتكون من 12 دولة• خلال فترة تمتد من 1970 إلى 1996.

وقام المفكر في البداية بتقدير النموذج باستعمال العينة كاملة (كل الدول اثنا عشر)، ثم قسم العينة إلى مجموعتين، الأولى متطورة والثانية في طريق النمو، وطبق نفس الطرق الإحصائية على المجموعتين منفصلتين، وذلك بغية معرفة هل يكون تأثير المتغيرات المفسرة explicatives على النمو نفسه في المجموعتين.

و قد خرج Marc بالنتيجة التالية: " ... من خلال هذا وخلافا لكل النتائج النظرية والتجريبية السابقة، يمكن للبنوك أن تلعب دورا سلبيا على النمو إذا لم تستطع السيطرة على وظيفتها الأساسية والمتمثلة في منح القروض وقدرتها على خلق الائتمان création monétaire"[1].

2- التنمية المالية في الجزائر:

بعد الاستقلال مباشرة، بذلت الجزائر كل ما في وسعها لاستعادة كل حقوق سيادتها، فباشرت في إنشاء نظام بنكي جزائري سواء عن طريق تأميم فروع البنوك الأجنبية أو إنشاء بنوك جديدة، وكان ذلك خلال اتجاهين:

• ستة 6 دول متطورة و6 أخرى في طريق النمو، الدول المتطورة هي : فرنسا، اليابان، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، ألمانيا. الدول السائرة في طريق النمو هي: كوريا، سنغافورة، ماليزيا، تايلاند، برازيل، المكسيك.

[1] Marc Hay, (2000), Op cit, P.27.

- الاتجاه الأول كان استرجاع كل ما من شأنه يعكس سيادة الدولة الجزائرية من خلال إنشاء معهد الإصدار ليحل محل بنك الجزائر، وخلق عملة وطنية هي الدينار الجزائري.
- الاتجاه الثاني هو إنشاء الخزينة الجزائرية، والتي تعد المرجع الأساسي للدولة خاصة في الميدان الاقتصادي، وذلك من أجل عملية التنمية التي تتطلب أموالا ضخمة للاستثمارات، ثم بداية تكوين باقي النظام البنكي.

المرحلة الأولى لإنشاء النظام البنكي الجزائري، كانت في الفترة الممتدة من 1963-1964، من خلال إنشاء البنك المركزي الجزائري وصندوقين، كوسيطين ماليين، الصندوق الجزائري للتنمية CAD والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP.

المرحلة الثانية كانت تتميز ببداية وضع المخطط الأول للتنمية، وكانت في 1966-1967، وتم خلق ثلاث 3 بنوك وطنية: البنك الوطني الجزائري BNA، القرض الشعبي الجزائري CPA والبنك الخارجي الجزائري BEA. حيث أخذت هذه البنوك على عاتقها مهام البنوك الخاصة الأجنبية.

اختيار التخطيط كأسلوب لتسيير الاقتصاد حتم إلى إدخال تغييرات عميقة في دور ومهام وتنظيم النظام البنكي الوطني. فمع بداية المخطط الرباعي الأول 1970-1973 أصبح دور النظام المالي مندمجا في هذا النوع من التسيير، الذي أصبح أداة التسيير للاقتصاد الوطني.

عرف الاقتصاد الجزائري منذ 1988 عدة إصلاحات منها استقلالية المؤسسات العمومية وإنشاء صناديق المساهمة. فالبنوك التجارية كانت تعتبر كمؤسسات عمومية وبالتالي أصبحت هي أيضا في مجال هذه الإصلاحات، والتي تلاها قانون النقد والقرض 1990 والذي جاء أيضا من أجل خلق إطار جديد لعمل البنوك. وكل هذه الإصلاحات كانت تهدف إلى الانتقال إلى اقتصاد السوق وذلك بعد فشل النظام الاشتراكي المعتمد سابقا.

لكن الشيء الملاحظ في النظام المالي الجزائري، ورغم خلق بورصة الجزائر سنة 1995، إلا أنه تبقى تسيطر عليه البنوك التجارية العمومية، رغم ظهور بنوك خاصة وأجنبية، فالبنوك العمومية تسيطر على 95% من أداء المنظومة البنكية. والتمثيل البياني التالي يعرض أهم متغيرات التنمية المالية، والمميزة في هذه الحالة للتنمية المالية في الجزائر:

الشكل رقم 01: التمثيل البياني لأهم متغيرات التنمية المالية في الجزائر (1990-2012)

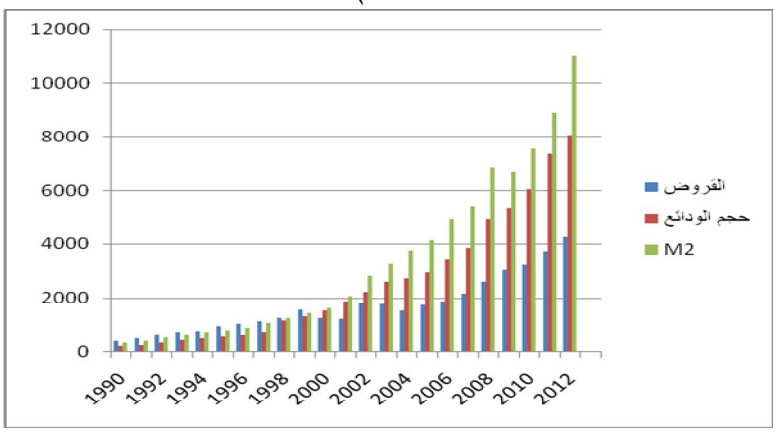

من خلال التمثيل يتبن لنا أن حجم المتغيرات المالية البنكية في تطور مستمر، حيث أن حجم القروض قد انتقل من 414 مليار دج سنة 1990 إلى 4300 مليار دج سنة 2012 وذلك بزيادة قدرها 1000%، وذلك يدل على الدور الذي لعبته البنوك في تمويل الاقتصاد، في حين عرفت المتغيرات الأخرى نسبة زيادة تفوق 30 مرة منذ 1990 إلى 2012، رغم أن ما يعاب على المنظومة البنكية في فترة التسعينات هو أن حجم القروض كان أكبر من حجم الودائع، وهذا يدل على أن تمويل الاقتصاد كان يقتصر أيضا على البنك المركزي والخزينة العمومية، إضافة إلى العشرية السوداء التي أخلت بالنظام الاقتصادي بصفة عامة، وليس النظام البنكي فقط. رغم كل هذه التطورات الملحوظة في المتغيرات المالية البنكية، إلا أن الخبراء يعتبرونها قليلة جدا من أجل الحكم على دور المنظومة المالية، وخاصة البنكية في النشاط الاقتصادي وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي.

3 الدراسة التطبيقية

1.3- صياغة النموذج

تعد صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها، وذلك من خلال ما يتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يجتمع عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه، واستنادا على دراسة Blaise KOREM (2007) Ayira والذي اعتمد على الدراسة التجريبية لـ Levine (1997) والذي استعمل نصيب الفرد من الناتج المحلي

الإجمالي كمتغير تابع وعلى متغيرات التنمية المالية ومتغيرات المراقبة كمتغيرات مستقلة والصيغة الرياضية يمكن كتابتها على النحو التالي:

$$Y_t = f(DF, INF, DP, DO, INV) \quad \text{.....(I)}$$

واعتمادا على دالة كوب دوقلاس يصبح النموذج كالتالي:

$$\ln Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 \ln DF_t + \alpha_2 \ln INF_t + \alpha_3 \ln DP_t + +\alpha_5 \ln DO_t + \varepsilon_t$$

.....(II)

حيث أن:

- Y_t : يمثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
- DF_t : يمثل مؤشر التنمية المالية وسنأخذ في حالتنا الائتمان المحلي المقدم الى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي) والنقود وشبه النقود M2 (% من إجمالي الناتج المحلي) كمتغيرات تمثل التنمية المالية.
- INF_t : يمثل معدل التضخم.
- DP_t : يمثل الإنفاق الحكومي (% من إجمالي الناتج المحلي).

DO_t : يمثل درجة الانفتاح.

INV_t : يمثل الاستثمار (% من إجمالي الناتج المحلي) والمعبر عليه في حالتنا بالتراكم الرأسمال المال الثابت.

2.3 - معطيات الدراسة

لقد تم الحصول على معطيات الدارسة من الديوان الوطني للإحصائيات والبنك الدولي، وهي تمتد من 1980 إلى 2012، والتمثيل البياني التالي يبين تطور متغيرات النموذج خلال فترة الدراسة:

شكل رقم(2): تطور متغيرات الدراسة

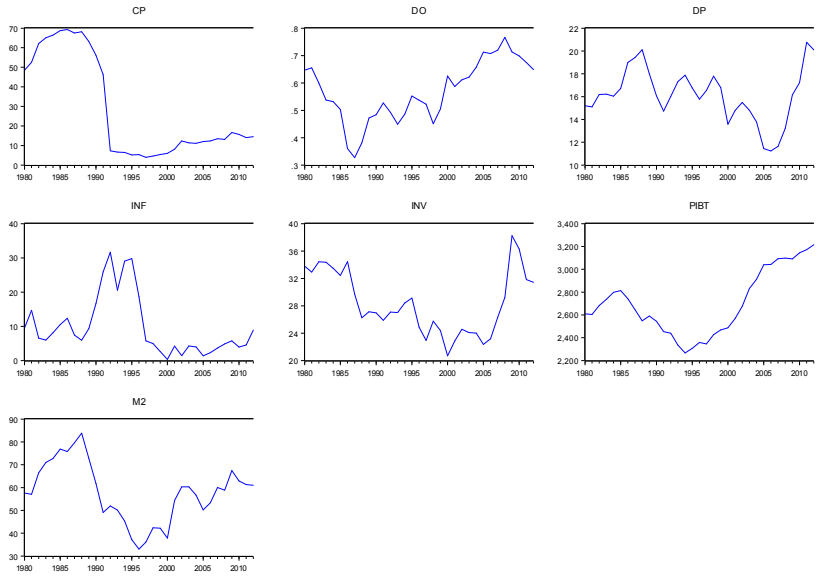

من خلال التمثيل البياني للمتغيرات يظهر لنا أنه يوجد مركبة الاتجاه العام، وبالتالي يحتمل أن تكون هذه المتغيرات غير مستقرة.

3.3 - دراسة استقرارية السلاسل

سنقوم باستعمال اختبار الجذر الأحادي والمتمثل في اختبار ADF على كل متغيرات النموذج: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الائتمان المحلي المقدم الى القطاع الخاص، النقود وشبه النقود M2،

الاستثمار، معدل التضخم، درجة الانفتاح والانفاق الحكومي.

لدراسة استقرارية المتغيرات سنستخدم اختبار ديكي فولر المتطور (ADF)، والذي يعتمد في تطبيقه على تحديد درجة التأخير، والتي حددناها بـ 1 وذلك من خلال استعمال معيار دالة الإرتباط الذاتي الجزئية، والجدول التالي يلخص اختبار ADF.

جدول رقم (1): اختبار جذر الوحدة في سلسلة المتغيرات

المتغير	ADF المحسوبة	%5	الاحتمال	المتغير	المحسوبة ADF	الاحتمال
lnPIBT	0,83	-1.95	0.8910	dlnPIBT	-2.89	0.0064
lnM2	0,004	-1.95	0.60	dlnM2	-4.42	0.0001
lnINV	-0.22	-1.95	0.51	ldninv	-4.91	0.000
lnINF	-0,90	-1.95	0.22	dnINF	-7.98	0.000
lnDP	0,43	-1.95	0.8910	dlnDP	-3.91	0.0002
lnDO	-1,94	-1.95	0.59	dlnDO	-4.63	0.0001
lnCp	-0,96	-1.95	0.22	dlnCp	-4.64	0.0002

نلاحظ من الجدول أن القيمة الإحصائية لديكي فولر المتطور المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة لديكي فولر المتطور عند مستوى 5% بالنسبة للسلسلة الأصلية ومن خلال هذا الاختبار نقبل فرضية العدم (وجود جذر الوحدة)، وبالتالي فالسلاسل غير مستقرة، وهذا ما يؤدي بنا إلى دراسة استقرارية سلسلة الفروقات لكل السلاسل السابقة. ونلاحظ من خلاله أن القيمة الإحصائية لديكي فولر المتطور المحسوبة أقل من القيمة المجدولة لديكي فولر المتطور عند مستوى 5% وبالتالي فالسلاسل مستقرة.

- 4.3 اختبار التكامل المشترك

بعد التأكد من استقرارية السلاسل حسب اختبار ADF ندرس تكامل

هذه المتغيرات، باستخدام اختبار "**انجل- جرانجر**" (Engel- Granger) للتكامل المشترك. اقترح كل من انجل وجرانجر (Engel- Granger) سنة 1987 طريقة لاختبار علاقة التكامل المتزامن على مرحلتين، حيث تقوم المرحلة الأولى على تقدير علاقة إنحدار y بالنسبة لـ x، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى، في حين تقوم المرحلة الثانية على اختبار استقرارية البواقي لمعادلة الإنحدار السابقة، فإذا كانت البواقي مستقرة عند المستوى I(0) فهذا يعني وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرين.

ونلخص نتائج التقدير عن طريق المربعات الصغرى في المعادلة التالية:

$$\ln PIB_t = \underset{(21.87)}{6,51} - \underset{(-1.71)}{0,03}\ln Cp + \underset{(4.73)}{0,35}\ln M2 + \underset{(3.78)}{0,28}\ln DO - \underset{(-0.01)}{0,001}\ln DP - \underset{(-1.57)}{0,001}\ln INF + \underset{(0.77)}{0,08}\ln INV \qquad (VI)$$

من خلال المعادلة (VI) نلاحظ أن معلمتي النموذج لكل من المتغيرة النقود وشبه النقود (M2) ودرجة الانفتاح (DO) لديهما معنوية إحصائية، وذلك باستخدام إحصائية ستيودنت[1].

وقد تحصلنا على إشارة موجبة بين M2 والنمو الاقتصادي، وهذا ما يبين وجود علاقة طردية وأثر موجب بين النمو الاقتصادي والتنمية المالية.

[1] القيمة ما بين قوسين تحت وسائط المعادلة تمثل قيمة ستيودنت المحسوبة.

بعد ذلك قمنا بدراسة استقرارية البواقي (RR)، والتي نلخص نتائجها في الجدول التالي

جدول رقم(02): اختبار التكامل المشترك ل جرانجر(Granger)

المتغير	ADF المحسوبة (ADF^c)	% 1	%5	%10	الاحتمال
RR	-3.47	-2.64	-1.95	-1.61	0.001

نلاحظ من الجدول أن القيمة الإحصائية لديكي فولر المتطور المحسوبة (ADF^c) أقل من القيمة المجدولة لماكينون « MacKinnon »:

$$\mathrm{ADF}^c = -3.47 < \mathrm{Mackinnon}^t = -2.77$$

ومن خلال هذا الاختبار نرفض فرضية العدم (وجود جذر الوحدة)، وبالتالي فسلسلة الأخطاء (RR) مستقرة.

4.3- تقدير النموذج باستعمال تصحيح الخطأ (ECM)

– تقدير النموذج باستعمال تصحيح الخطأ "لجرنجر

بعد التأكد من تكامل المتغيرات من الدرجة الأولى حسب اختباري جوهانسن وجرانجر، نأتي إلى تقدير النموذج باستعمال تصحيح الخطأ **لجرانجر**، والذي توضحه المعادلة التالية:

$$\Delta \ln PIBT_t = \underset{(0.98)}{0.003} - \underset{(-2.57)}{0.23}\, e_{t-1} + \underset{(2.83)}{0.45}\Delta \ln PIBT_{t-1} + \underset{(2.23)}{0.001}\Delta \ln M2_t - \underset{(-0.71)}{0.008}\Delta \ln Cp_t \quad (IV)$$
$$- \underset{(-0,10)}{0.005}\Delta \ln INF_t + \underset{(0,86)}{0.04}\Delta \ln INV_t - \underset{(0,96)}{0.04}\Delta \ln DO_t - \underset{(-1,24)}{0.07}\Delta \ln DP_t$$

من خلال إحصائية ستيودنت المحسوبة تبين لنا أن جل معالم المعادلة (IV) ليست لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% ما عدا متغير النقود وشبه النقود وكذلك نصيب الفرد من الناتج المحلي من الفترة السابقة نلاحظ من خلال المعادلة (IV) أن معامل الإرجاع (force de rappel) لديه معنوية إحصائية وله إشارة سالبة (2,57−)، فهذه الإشارة تؤكد تقارب التوازن من المدى القصير إلى التوازن في المدى الطويل.

عدم المعنوية الإحصائية لمعالم النموذج رقم (IV) يسمح لنا بالإقرار بعدم وجود علاقة في المدى القصير.

–المعادلة الستاتيكية لجرنجر

لإيجاد المعادلة الستاتيكية(statique) لجرانجر والتي تسمى أيضا بمعادلة المدى الطويل نستعمل طريقة المربعات الصغرى، ومن خلال تطبيقنا لها تحصلنا على معادلة طويل المدى التالية:

$$\ln PIBT_t = \underset{(21.87)}{6,51} - \underset{(-1.71)}{0,03}\ln Cp + \underset{(4.73)}{0,35}\ln M2 + \underset{(3.78)}{0,28}\ln DO - \underset{(-0.01)}{0,001}\ln DP - \underset{(-1.57)}{0,001}\ln INF + \underset{(0.77)}{0,08}\ln INV$$

- 5.3 سببية أجرانجر:

تعتمد كثير من الدراسات التي تستخدم نموذج التكامل المشترك واختبار السببية على اختبار أنجل وجرانجر للسببية من أجل تحديد اتجاه السببية، ومن أجل اختبار فرضية وجود هذه العلاقة وتنص فرضية العدم

في اختبار أنجل وجرانجر على أن: المتغير Y_t لا يؤثر في المتغير X_t

ولتطبيق اختبار سببية خرانجر نستعمل احصائية المعقولية العظمى والتي تكتب بالصيغة التالية:

$$\xi = TC_{X \to Y} \qquad (1)$$

حيث أن T و $C_{X \to Y}$ يمثلان على التوالي عدد المشاهدات وقياس السببية

وتحت الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود سببية للمعادلة (1) تتبع توزيع كاي مربع بدرجة حرية $\tau(T-\tau)p$ حيث τ عدد القيود المفروضة . ويكون القرار على النحو التالي :

- اذا $\xi < \chi^2_{(\tau(T-\tau)p)}$، نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود سببية
- اذا $\xi > \chi^2_{(\tau(T-\tau)p)}$، نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود سببية.

ويستخدم اختبار F من أجل اختبار هذه الفرضية، إلا أنه يعاب على استخدام هذه المنهجية أنها تقتصر في الاختبار على الأجل القصير فيما يتم إغفال العلاقة السببية في الأجل الطويل.

ونتائج تطبيق اختبار سببية خرانحر ملخصة في الجدول التالي :

جدول رقم (3): اختبار سببية خرانجر

الفرضية الصفرية	احصائية F المحسوبة	الاحتمال
Y_t لا تسبب $M2$	2,75	0,10
$M2$ لا تسبب Y_t	4,22	0,04
Y_t لا تسبب Cp	1,89	0,17
Cp لا تسبب Y_t	4,82	0,03

- 6.3 التفسيرات الإحصائية والاقتصادية لنتائج الدراسة:

التفسيرات الإحصائية

من الناحية الإحصائية نلاحظ القدرة التفسيرية الجيدة للنموذج، وهذا ما يدل عليه معامل التحديد حيث بلغت نسبته 0.80، وبالتالي فإن المتغيرات المفسرة (الائتمان المحلي المقدم الى القطاع الخاص، النقود وشبه النقود M2، الاستثمار، معدل التضخم، درجة الانفتاح والانفاق الحكومي) تشرح 80% المتغير التابع(نصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي) و20% المتبقية تفسره متغيرات أخرى.

من خلال اختبار ستيودنت نلاحظ أن أن معلمتي النموذج لكل من المتغيرة النقود وشبه النقود (M2) ودرجة الانفتاح (DO) فقط لديهما معنوية إحصائية، أما باقي معالم المتغيرات الأخرى فليست لها معنوية إحصائية.

التفسيرات الإقتصادية

أما اقتصاديا فالدالة المقدرة تتوافق اقتصاديا مع الاعتبارات التجريبية والنظرية التي تمت صياغتها سابقا، حيث نجد أن:

– بالنسبة لمعامل النقود وشبه النقود M2، فإن إشارته موجبة حسب المعادلة السابقة، وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين المتغير التابع (نصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي) والمتغير المستقل (االنقود وشبه النقود)، وتتفق هذه الإشارة مع الإشارة المتوقعة من طرف النظرية الاقتصادية. أي أن هناك علاقة موجبة بين النمو الاقتصادي والتنمية المالية.

ويمكن تفسير معامل النقود وشبه النقود في المعادلة على النحو التالي:

إن ارتفاع الكتلة النقدية بوحدة واحدة ينجم عنها الزيادة في النمو الاقتصادي بـ 0,35 ,%.

ولقد وجدنا علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والائتمان المحلي المقدم الى القطاع الخاص (التنمية المالية)، حيث أن زيادة الاتمان بوحدة واحدة ينجم عنه نقصان في النمو الاقتصادي بـ 031, 0%. وهذا عكس ما تشير اليه النظرية الاقتصادية.

أما في المدى القصير فإن زيادة النقود وشبه النقود بوحدة واحدة ينجم عنها الزيادة في النمو الاقتصادي بـ0,001 % وان معلمة هذا المتغير له معنوية احصائية ومنه يمكننا القول ومن خلال نموذجنا ان العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية المالية موجبة سوى كانت في المدى القصير أو الطويل.

ومن خلال دراستنا الإحصائية لمتغيرات المراقبة (الاستثمار، التضخم، درجة الانفتاح، الإنفاق الحكومي) نلاحظ أنها ليست لها معنوية إحصائية إلا متغير درجة الانفتاح فقد وجدنا أنه مقبول احصائيا وأن له علاقة موجبة في المدى الطويل مع النمو الاقتصادي حيث أن زيادة درجة الانفتاح بوحدة واحدة ينجم عنها الزيادة في النمو الاقتصادي بـ0,28 %.

الخاتمة

حاولنا من خلال هذه الدراسة القياسية إبراز أثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي، وتبين لنا أنه من بين محددات النمو الاقتصادي: الاستثمار، معدل التضخم، درجة الانفتاح التجاري والتنمية المالية.

ودراسة اختبار الجذر الأحادي بينت لنا أن المتغيرات مستقرة بعد فروقاتها من الدرجة الأولى، كما أن اختباري "**جرانجر**" و"**جوهانسن**" للتكامل المتزامن أثبتا وجود علاقة تكامل متزامن وحيدة.

وبعد عملية التقدير اتضح لنا أن النموذج المعمول في الدراسة مقبول إحصائيا وان العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية المالية موجبة سوى كانت في المدى القصير أو الطويل، وكانت النتائج المتحصل عليها من خلال دراستنا كالتالي:

إن زيادة النقود وشبه النقود بوحدة واحدة ينجم عنها الزيادة في النمو الاقتصادي بـ 0,35% في المدى الطويل أما في المدى القصير فإن زيادة النقود وشبه النقود بوحدة واحدة ينجم عنها الزيادة في النمو الاقتصادي بـ 0,001 %.

ووجدنا علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والائتمان المحلي المقدم الى القطاع الخاص (التنمية المالية)، حيث أن زيادة الائتمان بوحدة واحدة ينجم عنه نقصان في النمو الاقتصادي بـ031, 0 %.

ومن اختبار سببية جرانجر استنتجنا أن التنمية المالية لا تسبب النمو الاقتصادي وأن النمو الاقتصادي يسبب التنمية المالية وأن العلاقة

بين المتغيرين أحادية الاتجاه.

حتى تتمكن التنمية المالية من لعب دور فعال في تحقيق النمو الاقتصادي ينبغي على الهيئات المسؤولة مراعاة الجوانب التالية:

- تعزيز دور الوساطة المالية لتسهيل نمو القطاع الحقيقي، وهذا بالإسراع في تطبيق الإصلاحات المالية، وتبني مزيد من إجراءات التحرير خاصة فيما يتعلق بخوصصة البنوك العمومية وفتح رأسمالها أمام الخواص، وتسهيل اعتماد البنوك الأجنبية مع تعزيز قدرة الحكومة والبنك المركزي في الإشراف على القطاع المالي تجنبا للأزمات البنكية.

- لابد من تشجيع إنشاء بنوك متخصصة في تمويل الاستثمارات طويلة الأجل، تعوض ضعف التزام البنوك العامة والخاصة في هذا المجال، بالإضافة إلى إنشاء سوق مالي وتطوير مؤسسات الادخار التعاقدي حتى تساهم بدرجة كبيرة في تراكم الموارد القابلة للإستثمار.

- يجب إعادة تأهيل البنوك وتوسيع وظائفها وخدماتها، لأن هذه الوظائف محدودة حاليا، حيث تكتفي البنوك الجزائرية بتقديم خدمات كلاسيكية، لهذا ينبغي إعتماد خدمات مصرفية متنوعة تساعد على تعبئة الادخار لامتصاص الكتلة النقدية المتداولة خارج الوساطة المصرفية.

المراجع:

- Beck, T. Levine, R. Loayza, N, (1999), «Finance and the sources of Growth», World Bank, Working Paper, June.
- Bencivenga V.R. et Smith B.D. (1991), «Financial intermediation and endogenous growth», Review of Economic Studies, vol. 58, nº2, pp. 195-209.

- Bernard. Eric, (2000), « Développement Financier, Politique Monétaire et Croissance Economique : Validations Empiriques en Données de Panel », Laboratoire d'Economie, Université d'Orléans
- Bourbonnais R., (1998) : «Analyse des series temporelles en économie » PUF Paris.
- Bourbonnais R., Terraza M., (1998) : « Econométrie », Dunod Paris.
- Boyd. John. H, Prescott. Edward. C, (1986), «Financial Intermediary Coalitions », Journal of Economic Theory, vol. 38, n°2, PP. 211-232.
- Bresson G., Pirotte A., (1995) : « Econométrie des séries temporelles », PUF ,Paris.
- Clément E., Germain, (1993) : « Var et prévisions conjoncturelles », Annales d'économie et de statistique N°32, pp113-135.
- Diamond. Douglas. W, (1984), « Financial Intermediation and Delegated Monitoring », Review of Economic Studies, vol. 51, n°3, PP. 393-414.
- Dickey D. , Pantula S., « Determining the order differencing in autoregressive processes »; Jornal of business Economic and Statistics.
- Doz C., Malgrange P., (1992) : « Modèle Var et prévision à court terme », économie et prévision N°106, 1992 – 5, PP 109-122.
- Fuller W., (1976) : « Introduction to statistical time series », Wiley, N.W.
- Gale. Douglas, Hellwig. Martin, (1985), « Incentive-Compatible Debt Contracts: The One-Period Problem », Review of Economic Studies, vol. 52, PP. 647-66
- Gourieroux C., Monfort A., (1990) : « Series temporelles et modèles dynamiques » Economica.
- Greenwood. Jeremy, Smith. Bruce, (1995), « Financial Markets in Development and the Development of Financial Markets », Rochester Center for Economic Research, Working Paper, n°406, Août.
- Greenwood. J, Jovanovic. B, (1990), « Financial Development, Growth and the Distribution of Income», Journal of Political Economy, vol.98, n°5,PP.1076-1107.
- Hamilton J.D.,(1994) : « Time series analysis », Princeton
- Hurlin C.,(2001) : « Econométrie appliquée ; Series temporelles », UFR Economie Appliquée.
- King R.G. et Levine R. (1993a)," financial intermediation and economic development", in capital markets and financial intermediation, Cambridge University Press, PP.156-196.
- KING. R. G, Levine. R, (1993b), « Finance, entrepreneurship and growth: theory and evidence », Journal of Monetary Economics, vol.32, PP. 513-542.
- KING. R. G, Levine. R, (1993c), « Finance and Growth : Schumpeter Might Be Right », Quarterly Journal of Economics, vol. 108, n°3, PP. 717-736.
- Lardic S., Mignon V., (2002) « Econométrie des séries temporelles

macroéconomiques et financières », Economica.
- Levine. R, Zervos. S, (1998), « Stock Market, Banks and Growth », The American Economic Review, vol. 88, n°3, PP. 537-558.
- Marc Hay (2000), «Banques et croissance : examen critique et analyse en données de panel», cahier de recherche, Université du Havre
- Perron P, Campbell J.Y., (1992) : « Racines unitaires en macro-économie : le cas multidimensionnel », annales d'économie et de statistique N°27.
- Philips P.C.B. ; Perron P, (1986) : «Testing for unit root in time series regression », Biometrika,75.
- Roubini. N, Sala-I-Martin. X, (1992), « Financial Repression and Economic Growth », Journal of Development Economics, vol. 39, PP. 5
- Shaw. E, (1973), «Financial Deepening in Economic development», Oxford University Press, New York.
- Sims C., (1980) : « Macroéconomics and reality » , Econometrica, N°1 Vol 48.
- Townsend. Robert. M, (1979), « Optimal Contracts and Competitive Markets with Costly State Verification », Journal of Economic Theory, vol. 21, n°2, PP. 265-293.

سياسة سعر الصرف ودورها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية لحالة الجزائر (1980 – 2014)

أ. قارة إبراهيم
أستاذ مساعد بجامعة تلمسان
Email: Brahimkara39@gmail.com

د. مناقر نور الدين
أستاذ محاضر بجامعة تلمسان
Email: nmenaguer@gmail.com

أ. بن زيدي عبد اللطيف
أستاذ مساعد بجامعة أدرار
Email: a.latifbenzidi@gmail.com

الملخص: تهدف هذه الدراسة الى تحليل أثر سياسة سعر الصرف على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال دراسة حالة الاقتصاد الجزائري للفترة (1980 – 2014)، حيث وبعد تقدير نموذج تصحيح الخطأ ذو المتجه (VECM) اتضح لنا التأثير المعنوي لسياسة سعر الصرف على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بمضاعف صغير. حيث تؤكد النتائج أن سعر صرف الدينار الجزائري كان مقوما بأعلى من قيمته وبالتالي فسياسة تخفيض العملة كانت فقط عودة الى المستوى الحقيقي، وهذا ما أكدته لنا نتائج الدراسة القياسية.

الكلمات المفتاحية: سياسة سعر الصرف، الاستثمار الأجنبي المباشر، نموذج تصحيح الخطأ VECM، الجزائر

ABSTRACT: This paper aims to analyze the impact of the exchange rate policy on foreign direct investment attractiveness, through the case of the Algerian economy study over the period (1980 – 2014), the vector error correction model estimation results suggest that the exchange rate policy have a significant impact on *FDI* inflows with small multiplier, the results confirm that the exchange rate of the Algerian dinar was overvalued and therefore the devaluation policy was only a return to the equilibrium level, and this was confirmed by the results of the econometric study.

Keywords: exchange rate Policy, foreign direct investment, vector error correction model , Alegria

مقدمة

تعتبر مسألة ربط سياسات وأنظمة سعر الصرف باستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أقدم المسائل التي طرحت في اقتصاد المالية الدولية، خاصة بعد انهيار نظام« **بريتون وودز** »، والاتجاه نحو أنظمة سعر الصرف المرنة. حيث تكتسي هذه المسألة أهمية كبيرة في تحليل السياسات الاقتصادية الكلية الخاصة بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أن المرونة التي أصبحت تتسم بها أنظمة سعر الصرف الدولية في السنوات الأخيرة طرحت تساؤلات عديدة من طرف المختصين في الاقتصاد النقدي الدولي في مسألة اختيار نظام سعر الصرف. فظهرت في هذا الجانب عدة نظريات كنظرية منطقة العملة المثالية (Currency Optimium area) ونظرية الركن لنظام سعر الصرف

"Corner hypothesis". أما فيما يخص العلاقة التي تربط نظم سعر الصرف باستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة فهناك عدة دراسات من بينها دراسة D.Cushman 1985، Froot Stein 1991. Blonigen 1997. حيث يتفق كل من Froot Stein و Blonigen مع D.Cushman على أن سياسة تخفيض العملة تعزز من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. كما توجد عدة دراسات حديثة تناولت تأثير سعر الصرف وسياساته على سلوك الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

حيث سنحاول من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على حالة الاقتصاد الجزائري، من خلال تحليل ردة فعل سلوك الاستثمار الأجنبي المباشر اتجاه تغير نظام سعر الصرف، بعد سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر منذ مطلع التسعينات في إطار برنامج التعديل الهيكلي كان لنظام سعر الصرف نصيب من تلك الإصلاحات، بحيث تم الانتقال من نظام التثبيت إلى نظام يعتمد على سلة من العملات ثم الى نظام التعويم المدار وعلى ضوء ذلك وبناء على موضوع البحث الذي نحن بصدد إعداده يمكن صياغة **الإشكالية الرئيسية التالية:**

هل يمكن اعتبار نوع نظام سعر الصرف كمحدد أساسي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة للاقتصاد الجزائري؟

- **الفرضيات التي يمكن صياغتها**

لمعالجة الإشكالية الرئيسية السالفة الذكر يمكن ضبط الفرضيات

التالية:

- الاستثمار الأجنبي المباشر عامل حساس لتقلبات وتغيرات أسعار الصرف
- سياسة تخفيض العملة تعزز من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة
- سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر تعتمد على التنسيق بين مختلف سياسات الاقتصاد الكلي (السياسة المالية، النقدية..... الخ).

II –الإطار النظري للدراسة

– تعريف نظام سعر الصرف: Exchange rate regime

يقصد بنظام سعر الصرف أنه مجموعة من الأسس والقواعد التي تنظم الإطار الذي يتحدد فيه سعر الصرف لعملة محلية[1]، هذه القيمة تسمى بسعر الصرف الاسمي Nominal exchange rate والذي يمكن أن يتحدد مقابل عملة أو سلة من العملات الأجنبية أو مقابل وزن معين من سلعة ما كالذهب مثلا، وبالتالي فان نظام سعر الصرف يعمل على إدارة تدخلات السلطات النقدية الممثلة عموما بالبنك المركزي في

[1] YOUGBARÉ L.(2009), **Effets macroéconomiques des régimes de change**: Thèse de Doctorat en Sciences Economique , *Université d'Auvergne*, p 27

سوق الصرف بهدف التأثير في تقلبات أسعار الصرف أو الدفاع عن العملة المحلية أو استهداف سعر صرف محدد.

2-التصنيف الحديث لنظم سعر الصرف

يتضمن الجدول رقم (1) قائمة تحتوي على ترتيبات أنظمة الصرف السائدة اليوم، وتتضمن الترتيبات الحديثة -الترتيبات الثابتة بحق- ،ومجالس إدارة العملة التي تستحوذ فيها السلطة النقدية على 100 % من الاحتياطات بالعملة الأجنبية مقابل القاعدة النقدية، ويتغير فيها عرض الأموال تلقائيا مع حالة ميزان المدفوعات ، ولا يكون فيها دور للسياسة النقدية الاستثنائية بما في ذلك المقرض الأخير، والدولرة التي تذهب خطوة أخرى إلى الأمام وتقضي على العملة الوطنية تماما (أو بشكل أكثر عمومية، اتخاذ عملة أجنبية أخرى كعملة إبراء قانونية)، - واتحادات العملة التي تأخذ فيها الدول الأعضاء بنفس العملة، وتتراوح الترتيبات الوسيطة[1] من: - الربط القابل للتعديل الذي يمكن في إطاره للبلدان أن تعدل دوريا عمليات الربط الخاصة بها، إلى - الربط المتحرك الذي يعدل فيه الربط بانتظام في مجموعة من عمليات تخفيض العملة، إلى - الربط بسلة عملات الذي يحدد فيه سعر الصرف حسب سلة مرجحة من العملات الأجنبية، إلى - المناطق أو النطاقات المستهدفة

[1] بربري محمد أمين، (2009) **مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية- دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري-** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد السادس، ص 27

التي تتدخل فيها السلطات النقدية عندما يصل سعر الصرف إلى هوامش معلن عنها من قبل، على أي من جانبي سعر التعادل المركزي وتمتاز هذه الترتيبات بضيق التقلب.

أسعار الصرف العائمة التي تنقسم إلى: – أسعار الصرف العائمة الحرة التي لا تتدخل فيها السلطات النقدية وتسمح فيها لسعر الصرف بأن تحدده قوى السوق، – أسعار الصرف العائمة الموجهة التي يتم التدخل فيها للمساندة فقط.

والخط الفاصل بين الترتيبات الثابتة والترتيبات الوسيطة هو ما إذا كانت السياسة إلزامية إلى التثبيت تمثل التزاما مؤسسيا، والخط الفاصل بين الترتيبات الوسيطة وترتيبات التعويم هو ما إذا كان هناك نطاق مستهدف محدد تتدخل السلطة في إطاره.

الجدول رقم (1): نظم أسعار الصرف المختلفة (التقسيم الحديث)

الترتيبات الثابتة	الترتيبات الوسيطة	أسعار الصرف المرنة
1-اتحادات العملة 2-مجالس العملة (الدولرة) 3-أسعار الصرف الثابتة بحق	1-الربط القابل للتعديل 2-الربط المتحرك 3-الربط بسلة من العملات 4-المناطق أو النطاقات المستهدفة	1-أسعار الصرف العائمة الموجهة 2-أسعار الصرف العائمة الحرة

المصدر: عماد عمر محمود علي الهنداوي، **علاقة أنظمة سعر الصرف بأداء الاقتصاد المصري**، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، 2011، ص.

الجدول(2) تصنيف RR لنظام سعر الصرف في الجزائر

الفتـــرة	نظام سعر الـصرف
من سنة 1974 الى 1993	الربط بسلة من العملات Basket
منذ سنة 1993	التعويـم المدار Other managed floating

Source : Reinhart-Rogoff (2004)

سوف نعتمد في دراستنا التطبيقية على تصنيف (Reinhat-Rogoff) والذي يعتبر التصنيف الأكثر واقعية، كون هذا الأخير يأخذ بعين الاعتبار السوق الموازية (السوق السوداء) وهذا ما يتناسب مع حالة الاقتصاد الجزائري حيث ظهرت السوق الموازية في الجزائر منذ سنة 1974، كما يتناسب هذا التصنيف أيضا مع الفترة الزمنية للدراسة

(1980 – 2014). وفي دراستنا التطبيقية سوف نعتبر أن الفترة (1980 – 1993) كفترة ساد فيها نظام الربط الى سلة من العملات، والفترة (1994 – 2014) كفترة ساد فيها نظام التعويم المدار (وفقا لتصنيف Reinhat–Rogoff)

III- الدراسات السابقة

دراسة Signe Nelgen ، Carsten Hefeker ، (Mathias Busse 2010) في دراسة بعنوان Foreign direct investment and Exchange rate regimes لعينة من الدول المتقدمة والنامية، حيث تناولت هذه الدراسة تأثير أنظمة سعر الصرف على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر [1]، حيث أكدت نتائج هذه الدراسة التأثير القوي والمعنوي لنظام سعر الصرف الثابت على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في حالة الدول المتقدمة، أما بالنسبة للدول النامية فالتأثير لم يكن معنوي إحصائيا.

دراسة: EdwarsNkitiah–Amponsah, Charles bernor بعنوان: Effect of exchange rate Regimes on the FDI inflows in Ghana (2011)، حيث شملت الدراسة الفترة الممتدة من 1970– 2008، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS وكذلك تقنية التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) ، حيث لخصت الدراسة إلى غياب أي أثر معنوي لنظام سعر الصرف

[1]: Signe Nelgen, Carsten Hefeker, Mathias Busse (2010), **Foreign direct investment and Exchange rate regimes**

على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لاقتصاد غانا خلال فترة الدراسة [1].

دراسة: Hosein Sharifi-Renani, Maryam Mirfatah

بعنوان:

- The impact of Exchange rate volatility onforeign direct investment سنة 2012

حيث شملت هذه الدراسة الفترة الممتدة من 1980 – 2006، تم استخدام تقنية التكامل المتزامن لجوهانسين، حيث لخصت الدراسة لوجود أثر ايجابي لكل من الناتج الداخلي الخام، الانفتاح التجاري، وسعر الصرف على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لكن تقلبات أسعار الصرف كان لها أثرا سلبيا على تدفقات الاستثمار الأجنبي وهذا ما يدعم فكرة أن ثبات سعر الصرف يعزز من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر [2] .

دراسة Glauco De Vita ،David O. Cushman (2012)

حيث قام الباحثان بدراسة تأثير نظم سعر الصرف على تدفقات

[1] EdwarsNkitiah-Amponsah , Charles bernor (2010) **, Effect of exchange rate Regimes on the FDI inflows in Ghana ,** International Journal of Economics and Finance Vol. 3, No. 3; August 2011

[2] Hosein Sharifi-Renania , Maryam Mirfatah , (2012) **The Impact of Exchange Rate Volatility on Foreign Direct Investment in Iran** Procedia Economics and Finance 1 - 365 – 373

الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عينة من (70) دولة نامية، وذلك باستخدام معطيات البانل (Panel data)، وتم التقدير بطريقة العزوم المعممة generalized methods of moments ، و لخصت النتائج الى أن البلدان النامية التي تعتمد أنظمة سعر صرف فعلية ثابتة أو وسيطة تتفوق في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل ملحوظ عن تلك البلدان التي تعتمد أنظمة سعر صرف مرنة، كما أكدت النتائج غياب أي فروق ذات دلالة احصائية عند استخدام التصنيف الرسمي لصندوق النقد الدولي [1].

دراسة Glauco De Vita, Andrew J. Abbott, (2012)، وهي دراسة بعنوان: Evidence on the impact of exchange rate regimes on foreign direct investment flows، حيث تناولت هذه الدراسة تأثير أنظمة سعر الصرف الدولية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث شملت الدراية عينة من 27 دولة (دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD)، واستخدم الباحثان معطيات البانل Panel data للفترة الممتدة من (1980 – 2003) وباستخدام ثلاث ترتيبات لنظم سعر الصرف الدولية، حيث أكدت النتائج التأثير الايجابي لنظام الاتحادات النقدية Currency union على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة [2].

[1] D.O . Cushman, Glauco De Vita, **(2012) on the impact of exchange rate regimes on foreign direct investment flows,** Review of international economics, 20 (1), 95-107

[2] Andrew J. Abbott, , Glauco De Vita, **Evidence on the impact of exchange rate regimes on foreign direct investment flows**

IV- الجانب التطبيقي

1 – توصيف النموذج القياسي

انطلاقا من الدراسات السابقة وحسب خصوصية الاقتصاد الجزائري يمكن اقتراح النموذج التالي:

$$FDI = f (Gdp , REXC , FK , INFL , OPEN , RES , Dummy\ ERR , \epsilon_t)$$

ويمكن إعادة صياغة النموذج على النحو التالي:

$$Fdi = \alpha_0 + \alpha_1 * Gdp\ t + \alpha_2 * REXC\ t + \alpha_3 * FK\ t + \alpha_4 * INFL\ t + \alpha_5 * Open\ t + \alpha_6 * Res\ t + Dummy\ ERR + \epsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots eq\ (1)$$

الجدول رقم (3) التعريف بمتغيرات الدراسة

الاختصار	التعريف بالمتغير
Fdi	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج الداخلي الحقيقي
Gdp	معدل نمو الناتج الداخلي الحقيقي
REXC	سعر الصرف الحقيقي
FK	تكوين رأس المال الثابت كنسبة من الناتج (نسبة الاستثمار)
INFL	نسبة التضخم (معدل نمو مؤشر أسعار الاستهلاك)

OPEN	معدل الانفتاح التجاري (الصادرات + الواردات / الناتج)
RES	احتياطي النقد الأجنبي خارج الذهب بملايين الدولارات

يمكن إعادة صياغة المعادلة (1) وفقا لنموذج تصحيح الخطأ VECM على النحو التـــالي:

$$\Delta Fdi\ t = \sum_{i=1}^{P} \alpha i * \Delta fdi_{t-i} + \sum_{i=1}^{P} \beta i * \Delta X_{t-i} + \delta * ECT_{t-1} + \gamma * ERR + c + \varepsilon$$

p : يمثل عدد التأخيرات في النموذج

Δ : التفاضل الأول للمتغير

X : متجه المتغيرات المفسرة في النموذج (المتغيرات المعنوية فقط)

Ect_{t-1} : حد تصحيح الخطأ بتأخير سنة واحدة

ERR : متغير صوري (Dummy variable) يمثل نظام سعر الصرف

C : العنصر الثابت

εt : حد الخطأ العشوائي

2- اختبار جذر الوحدة Unit Root test

في المرحلة الأولى سوف نقوم باختبار استقرار متغيرات الدراسة أي تحديد درجة تكامل هذه السلاسل من خلال اختبار جذر الوحدة " Unit

root test " وسنعتمد على اختبار ديكي فولير المعزز ADF وكذلك فيليب بيرون PP لتأكيد نتائج الاختبار الأول.

الجدول (03): استقراريه المتغيرات

المتغيرات	اختبار ADF		اختبار PP	
	المستوى	الفروق الأولى	المستوى	الفروق الأولى
FDI	-3.4227 **(0.0650)**	-6.1248 **(0.0001)**	-3.4880 **(0.0568)**	-7.7929 **(0.0000)**
GDP	-3.4910 **(0.0564)**	-6.0170 **(0.0001)**	-3.5161 **(0.0535)**	-7.7136 **(0.0000)**
REXC	-2.7188 **(0.2358)**	-7.3150 **(0.0000)**	-2.6532 **(0.2610)**	-7.3150 **(0.0000)**
FK	-2.138305 **(0.5075)**	-9.1462 **(0.0000)**	-1.583226 **(0.7799)**	-27.6255 **(0.0000)**
INFL	-2.0078 **(0.5764)**	-5.2077 **(0.0009)**	-2.1278 **(0.5126)**	-5.2228 **(0.0000)**
OPEN	-2.9094 **(0.1722)**	-5.9104 **(0.0001)**	-2.7805 **(0.2137)**	-6.0008 **(0.0001)**
RES	-2.384371 **(0.3806)**	-6.163411 **(0.0001)**	-2.4143 **(0.3661)**	-6.1612 **(0.0001)**

القيم داخل الأقواس عبارة عن احتمالات

من خلال نتائج اختبار جذر الوحدة الموضحة في الجدول أعلاه نلاحظ أن متغيرات الدراسة قد استقرت عند الفروق الأولى بالنسبة لكل من اختبار ADF وكذلك اختبار PP، وبالتالي فهي عبارة عن سلاسل

زمنية متكاملة من الدرجة الأولى أي من الشكل (1) I

3 – اختبار التكامل المشترك بمنهجية Johansen

ويرتكز هذا الاختبار على تقدير مصفوفة التكامل المتزامن وايجاد رتبتها التي تعبر عن رتبة التكامل المتزامن. وذلك بحساب احصائية الاختبار λ_{trace} والتي تعطى بالمعادلة التالية:

$$\lambda_{trace} = -n \sum_{i=r+1}^{k} Ln\ (1 - \lambda i)$$

مع n : عدد الملاحظات ، r : رتبة المصفوفة ، K : عدد المتغيرات و λi هي قيم المصفوفة π

الجدول (04) : نتائج اختبار التكامل المشترك بمنهجية Johansen

الفرضيات	إحصائية الأثر λ_{trace}	القيم الحرجة 5 %	الاحتمال
H_0 : r=0 H_1 : r>0	150.7229	125.6154	0.0006
H_0 : r=1 H_1 : r>1	101.5283	95.75366	0.0189
H_0 : r=2 H_1 : r>2	60.88710	69.81889	0.2091

من خلال نتائج اختبار التكامل المشترك يتضح لنا أن الإحصائية λ_{trace} أصغر من القيم الحرجة وبالتالي نقبل الفرضية العدمية H_0 أي وجود علاقات تكامل متزامن بين المتغيرات، حيث أن عدد متجهات التكامل المتزامن يقدر بـ (r = 1) عند مستوى معنوية 5 %.

وهذا ما يدل على وجود علاقات توازنيه طويلة المدى بين المتغيرات أي أنها لا تبتعد كثيرا عن بعضها البعض في المدى الطويل حيث تسلك سلوكا متشابها.

4 – نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM

بعد تقدير نموذج تصحيح الخطأ بطريقة المربعات الصغرى العادية تحصلنا على الانحدار التالي:

$$\Delta \text{ FDI} = -0.8154^* \varepsilon_{t-1} + 0.33108^* \Delta \text{ FDI}_{t-1} + 0.0158^* \Delta \text{ REXC}_{t-1} + 0.0072^* \Delta \text{ OPEN}_{t-1} - 0.04207^* \Delta \text{ FK}_{t-1} + 0.0388^* \Delta \text{ GDP}_{t-1} + 0.01597^* \Delta \text{ INFL}_{t-1} + 0.01737^* \Delta \text{ RES}_{t-1} - 0.3023 + 0.3776^* \text{DUMMY (ERR)} + U_t$$

الجدول (5) نموذج تصحيح الأخطاء ECM(1)، المتغير التابع Δ FDI

المتغيرات المفسرة في النموذج	معاملات الانحدار	الخطأ المعياري	اختبـــار t	الاحتمال
معلمة حد تصحيح الخطأ ε_{t-1}	-0.81550***	0.214929	-3.794277	0.0009
تفاضل الاستثمار الأجنبي المباشر بإبطاء سنة	0.331084*	0.168966	1.959465	0.0623
تفاضل سعر الصرف الحقيقي بإبطاء سنة	0.015803***	0.005094	3.102353	0.0050
تفاضل معدل الانفتاح التجاري بإبطاء سنة	0.007220	0.011976	0.602914	0.5525
تفاضل رأس المال الثابت بإبطاء سنة	-0.042078**	0.016551	-2.542351	0.0182
تفاضل معدل النمو الاقتصادي بإبطاء سنة	0.038836	0.028900	1.343774	0.1921
تفاضل نسبة التضخم بإبطاء سنة	0.015971	0.013078	1.221279	0.2344
تفاضل احتياطي الصرف (خارج الذهب) بإبطاء سنة	0.017373**	0.007201	2.412539	0.0242
العنصر الثابت	-0.302390**	0.140693	-2.149282	0.0424
نظام سعر الصرف (متغير صوري)	0.377681*	0.206387	1.829962	0.0802
معامل التحديد	0.6717	إحصائية اختبار *F-statistic*		5.2286
اختبار داربين واتسون	2.311993	الاحتمال *F-statistic*		0.000642
اختبار LM للارتباط الذاتي AR(2) (الاحتمال)	0.088	اختبار ARCH(2) (الاحتمال)		0.8456

***معنوي عند مستوى1%، **معنوي عند مستوى5%، *معنوي عند مستوى10 %

الشكل (1): استقراريه نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM

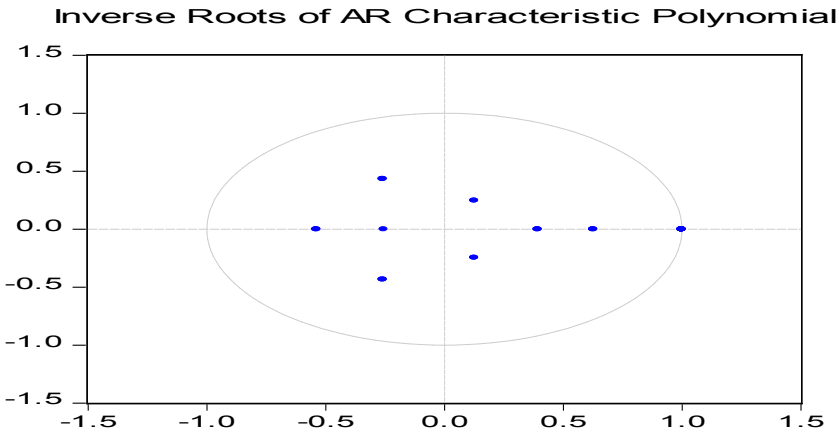

– يقدر معامل التحديد في النموذج بـ R^2 = 0.6717 وهذا ما يدل على قدرة النموذج لتفسير ما يربو عن 67 % من تغيرات المغير التابع Δ FDI أما النسبة المتبقية أي ما يعادل 33 % فهي ناتجة عن متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج و المتمثلة في العنصر العشوائي، كما نلاحظ أن إحصائية *F-statistic* = 5.2286 ومعنوية عند مستوى 1 % وكذلك 5 % وهذا ما يعكس المعنوية الإحصائية الكلية للنموذج المقدر، من جانب آخر فإن إحصائية داربين واتسون قدرت بـــ DW = 2.3119 مما يدل على أن أخطاء التقدير لا ترتبط ذاتيا.

– تقدر معلمة حد تصحيح الخطأ ε_{t-1} = −0.81550 سالبة ومعنوية إحصائيا عند مستوى 1 % وكذلك 5 % وهذا ما يؤكد صحة نموذج تصحيح الخطأ وتحقق الإشارة السالبة التي تدل على سرعة التعديل في النموذج.

ففي حالة اختلال التوازن في الأجل القصير فان معدل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يتعدل نحو قيمته التوازنية في الأجل الطويل بنسبة 81,5 %، أي أن هذا الأخير يستغرق حوالي 1,22 سنة ($\frac{1}{0,815}$ = 1,22) للعودة الى التوازن في الأجل الطويل بعد حدوث أي صدمة نتيجة للتغير في احدى محدداته.

– من جانب اخر نلاحظ أن معامل انحدار المتغير الصوري الذي يمثل نظام سعر الصرف يقدر بـ 0.377681 ومعنوي احصائيا عند مستوى 10 %، أي أن الانتقال من نظام التثبيت الى نظام التعويم المدار يزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المتوسط بنسبة 0.377681 % سنويا.

– من خلال الشكل (1) نلاحظ أن النموذج المقدر يستوفي شروط الاستقرار، وبالتالي يمكن القول ان النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء أو عدم ثبات التباين.

V- ملخص النتائج التطبيقية

توجد علاقة توازنية طويلة المدى بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومختلف المحددات التي تضمنتها الدراسة مما يدل على أن هذا الأخير يتكامل تكاملا متزامنا مع مختلف المتغيرات المحددة لسلوكه.

معدل نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لم يكن تحصيل حاصل لتغير نظام سعر الصرف حيث أن مضاعف نظام سعر كان صغير

لا يتجاوز 0.377681 %، وانما لمتغيرات ومحددات أخرى كسياسات تشجيع الاستثمار والتي تضم مختلف الحوافز الممنوحة للمستثمر الأجنبي.

سعر صرف الدينار الجزائري كان مقوم بأعلى من قيمته، حيث أن سياسة التخفيض من وجهة نظر المستثمر الأجنبي ليست إلا عودة الى التوازن والمستوى الحقيقي التوازني، وهذا ما أكدته النتائج الإحصائية للدراسة التطبيقية.

نصيب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتعدى 2 % من تكوين الناتج الداخلي الخام، والنسبة الأكبر من هذه التدفقات تستهدف قطاع المحروقات والخدمات دون القطاعات الأخرى، وهذا ما يحول دون تنويع هيكل الصادرات وزيادة الطلب على الدينار الجزائري.

قـــائمة المـراجع

1 – بربري محمد أمين (2009)، **مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية– دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري–**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا العدد السادس

2 – عماد عمر محمود علي الهنداوي (2011)، **علاقة أنظمة سعر الصرف بأداء الاقتصاد الاقتصاد المصري**، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد.

3- Andrew J. Abbott, Glauco De Vita, **Evidence on the impact of exchange rate regimes on foreign direct investment flows**.

4 - Bourbonnais ,R. (2011), **Econometrie**- Manuel et **exercices corrigés** ,

8e édition, DUNOD, Paris.

5 - Bourbonnais, R. et M.Terraza (2010)**, Analyses des séries temporelles –Applications à l'économie et à la gestion**, 3e édition , DUNOD , Paris , -

6- D.O . Cushman, Glauco De Vita, **(2012) on the impact of exchange rate regimes on foreign direct investment flows,** Review of international economics, 20 (1), 95-107.

7 -Reinhart. C, and Rogoff .K (2004) , "**The Modern History of Exchange Rate Arrangements:** A Reinterpretation," The Quarterly Journal of Economics, Vol. 19, No. 1, pp. 1–48.

8- EdwarsNkitiah-Amponsah , Charles bernor (2010)**, Effect of exchange rate Regimes on the FDI inflows in Ghana,** International Journal of Economics and Finance Vol. 3, No. 3; August 2011

9- Renania, Maryam Mirfatah, (2012) **The Impact of Exchange Rate Volatility on Foreign Direct Investment in Iran** Procedia Economics and Finance 1 - 365 – 373

10- Signe Nelgen, Carsten Hefeker، Mathias Busse (2010), **Foreign direct investment and Exchange rate regimes**

11- YOUGBARÉ L.(2009)**, Effets macroéconomiques des régimes de change** : Thèse de Doctorat en Sciences Economique, *Université d'Auvergne*, p 27

المـــلاحـق

VEC Granger Causality/
Dependent variable : D(FDI)

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
D(REXC)	9.624596***	1	0.0019
D(OPEN)	0.363506	1	0.5466
D(FK)	6.463549**	1	0.0110
D(GDP1)	1.805728	1	0.1790
D(INFL)	1.491522	1	0.2220
D(RES)	5.820344**	1	0.0158

***علاقة سببية معنوية عند مستوى 1 %

**علاقة سببية معنوية مستوى 5 %

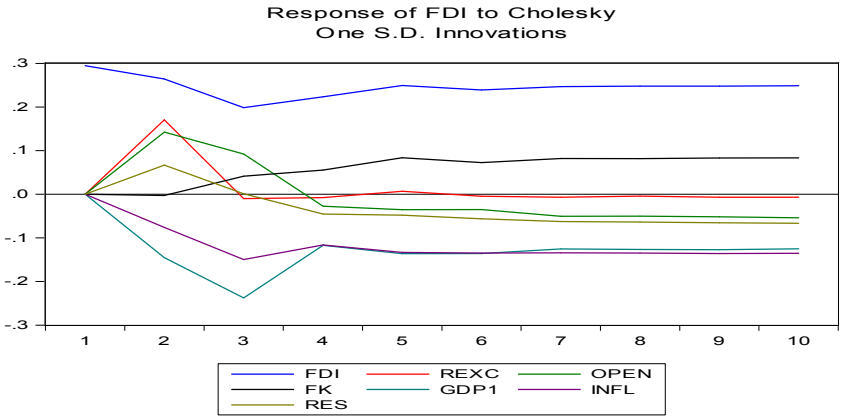

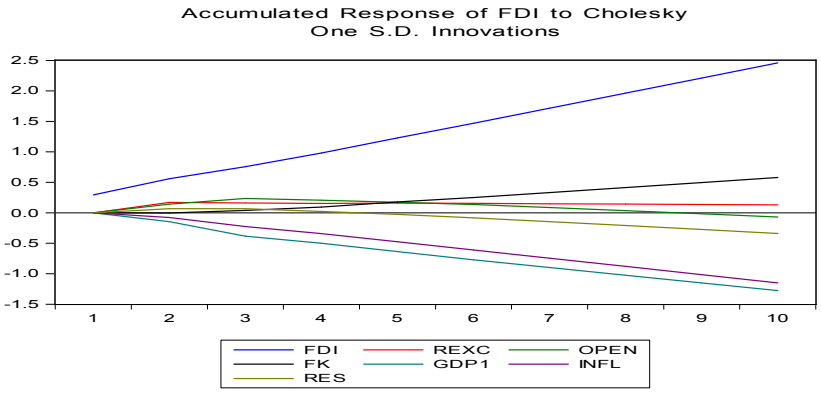
Accumulated Response of FDI to Cholesky
One S.D. Innovations
2.5
2.0
1.5
1.0
0.5
0.0
-0.5
-1.0
-1.5
1
2
3
4
5
6
7
8
9
10
FDI
REXC
OPEN
FK
GDP1
INFL
RES

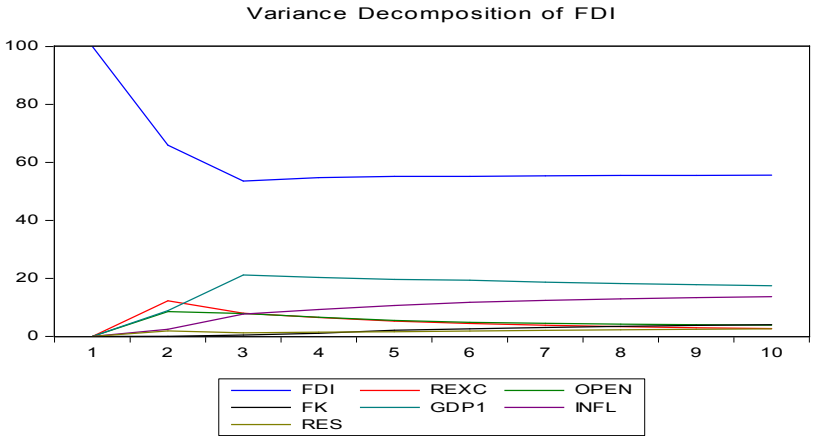
Variance Decomposition of FDI
100
80
60
40
20
0
1
2
3
4
5
6
7
8
9
10
FDI
REXC
OPEN
FK
GDP1
INFL
RES

صناعة المحاجر في الجزائر: الأهمية الاقتصادية والمتطلبات الصحية والبيئية للتنمية المستدامة

د. بوسالم أبوبكر
أستاذ محاضر بالمركز الجامعي – ميلة
Email: Bakeur87@yahoo.fr

د. الرڤ زينب
أستاذة محاضرة بجامعة الأغواط
Email: regzineb@yahoo.fr

الملخص:

يطغى على الواقع التصنيعي للمحاجر في الجزائر أن أنماط الانتاج والتصنيع فيها غير منسجمة بيئيا وصحيا، فعلى الرغم من كون هذه الصناعة مهمة وتعود بالنفع على الاقتصاد الوطني، لكن أضرارها أكبر وأبشع، واستمرارها بهذه الصورة سيجعل حياة المواطن الجزائري أكثر صعوبة.

وتهدف هذه الدراسة إلى تشخيص واقع منشآت صناعة الحجر في الجزائر، والوقوف على مدى فعاليتها في الاقتصاد الوطني، مع تحديد أثارها على صحة المواطنين والبيئة.

مع وضع تصور علمي وعملي قابل للتطبيق لمعالجة المشكلة لتحقيق التنمية الصناعية المستدامة في الجزائر من خلال تقديم التوصيات الضرورية للأطراف المعنية بموضوع الدراسة.

الكلمات الرئيسة (المفتاح): صناعة المحاجر، الصحة، البيئة والتنمية المستدامة.

Résumé:

En réalité le fait manufacturier des carrières en Algérie sont non harmonieuses avec l'environnement et la santé, malgré que cette industrie est importante et bénéfique pour l'économie nationale, mais elle a des mauvaises conséquences, et sa continualité de cette façon rendre la vie des citoyens algériens plus difficile.

Le but de cette étude était de diagnostiquer la réalité des carrières en Algérie, et se tenir sur leur efficacité dans l'économie nationale, afin de déterminer ses effets sur la santé des citoyens et l'environnement.

En appuyant sur la perception scientifique et applicable afin de résoudre le problème pour parvenir à un développement industriel durable en Algérie en fournissant les recommandations nécessaires aux parties concernées l'objet d'étude.

Les mots clés: les carrières, la santé, l'environnement et le développement durable.

مقدمـــــــة

شهدت الجزائر في الآونة الأخيرة تطورا مذهلا لمنحى انتشار المحاجر عبر مختلف التراب الوطني، حيث أنه عملها يكمن في تكسير ونقل الصخور، بغرض تلبية احتياجات السوق من المواد الأولية وكذا ورشات العمل والمشاريع الضخمة الجاري إنجازها بمستخرجاتها من الرمل والحصى والطين لدعم دواليب التنمية الاقتصادية بالوطن.

والملاحظ أن التنمية الاقتصادية في الجزائر تمت على حساب البيئة وهذا بالرغم من وجود جملة من النصوص القانونية التي تؤكد ضرورة مراعاة البيئة. لكن التلاهف المستمر على جمع الأموال وعدم الاكتراث وضعف قدرة القائمين على تسيير هذه المحاجر انعكس بظلال

سلبياته على البيئة وصحة المواطنين وأصبحت خطرا يهدد حياة واستقرار المواطن في الكثير من الولايات وبلدياتها بنشاطها المكثف في غياب رقابة حقيقية تسهر على كبح التجاوزات الخطيرة.

وكون البيئة الصحية والتنمية المستدامة يشكلان وجهان لعملة واحدة وهي المحافظة على حقوق الأجيال القادمة؛ وأي إخلال بهما يؤدي حتما إلى تدهور البيئة الطبيعية والاقتصادية. وبذلك فإن المشكل المثار اليوم هو أن تحقيق النمو الاقتصادي تم على حساب الموارد البيئية كالمياه، الغابات والهواء وعلى صحة المواطنين. لهذا لابد على المحاجر مراعاة الشروط البيئة الصحية وتكون التنمية المستدامة بمثابة إحدى الثوابت الجوهرية في عملها.

مشكلة الدراسة:

يتخوف ويحذر المختصين والباحثين في علم مخاطر التلوث البيئي والصحة البيئية من التداعيات السلبية لصناعة المحاجر من جراء عملها في مختلف المناطق والمدن الجزائرية، والتي تلقي بظلالها على واقع ومستقبل التنمية المستدامة. فواقع عمل هذه المحاجر ينشد التشخيص والاستشراف بحلول للحد من آثارها البيئية والصحية الناتجة عن أنشطتها. ومن هنا تبرز مشكلة الدراسة في:

التعرف على الأهمية الاقتصادية لصناعة المحاجر في الجزائر، والمتطلبات البيئية والصحية لعمل هذه المحاجر لتحقيق التنمية المستدامة.

فرضية الدراسة:

بناء على ما جاء في مشكلة الدراسة واستجابة لمتطلبات تحقيق أهدافها، وما أسفرت عنه الدراسات السابقة، قام الباحثان بصياغة فرضية الدراسة كالآتي:

هناك متطلبات بيئية وصحية يجب على المحاجر التقيد بها لتحقيق دواليب التنمية المستدامة ولاستفادة الاقتصاد الوطني الجزائري أكثر من جراء عملها.

هدف الدراسة:

الهدف من دراسة المشكلة هو الوقوف على الأهمية الاقتصادية لصناعة المحاجر، وإيجاد رؤية صحيحة لما تتطلبه هذه الصناعة للحد من أثارها السلبية على الحياة البيئية والصحية من أجل الاستفادة من مخرجات هذه الصناعة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تسلط الضوء على موضوع يهتم بدراسة صناعة المحاجر في الجزائر وتستمد الدراسة أهميتها من خلال:

- يستحق موضوع صناعة المحاجر الاهتمام سواء من جانب الباحثين أو الممارسين وحتى من طرف المشرع الجزائري، وهذا من أجل ايجاد حلول لمخلفات عمل هذه الصناعة.

- جذب انتباه أصحاب المصلحة إلى أهمية مساهمة صناعة المحاجر في الاقتصاد الوطني.

- محاولة لفت أنظار مسئولي المحاجر عن الأضرار البيئية

والصحية التي تنتج عن عمل منشآتهم، مع تقديم ارشادات علمية وعملية قابلة للتطبيق من أجل التقليل أو الحد من الآثار السلبية لمنشآتهم في تحقيق دواليب التنمية المستدامة.

الإطار المنهجي للدراسة:

بغية الاجابة على الاشكال المطروح واختبار مدى صحة الفرضيات، وبعد الإطلاع على الدراسات السابقة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي، حيث يعد هذا المنهج أحد أشكال الوصف والتفسير العلمي المنظم لوصف المتغير المبحوث وتحليله.

ومن أجل تحقيق هدف الدراسة قام الباحثان بالإطلاع على الدراسات المحلية والأجنبية وعلى الارشادات التي تصدرها الهيئات المختصة في مجال هذه الدراسة للوقوف على نتائجها وتوصياتها.

إضافة إلى قيام الباحثان بسلسلة من الزيارات الميدانية لبعض المحاجر الناشطة في التراب الوطني الجزائري، من أجل اجراء مقابلات مع أصحاب الاختصاص.

أولا- الأهمية الاقتصادية لصناعة المحاجر في الجزائر:

عرف المشرع الجزائري في المادة 2 من الأمر رقم 07-02 صناعة المحاجر على أنها النشاط المتمثل في استخراج أو رفع المواد المعدنية غير الفلزية التي لا تحتوي على أي مادة معدنية قابلة للتثمين والموجهة لأغراض البناء، والرصف وتخصيب الأراضي.[1] وتتمثل هذه

[1] المادة 02 من الأمر رقم 07-02 مؤرخ في 11 صفر 1428 الموافق 1 مارس 2007، المعدل والمتمم للقانون رقم 01-10 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1422 الموافق 3 يوليو 2001 المتعلق بقانون المناجم، (الجريدة الرسمية رقم 35).

المواد المعدنية التي يمكن استغلالها تحت نظام المحاجر في:[1]

– المواد المعدنية غير الفلزية الموجهة لإنتاج الحصى مثل الكلس والدولومي والصخر الرملي والبازلت والغرانيت والغرانوديوريت...؛

– الخث والرمل الموجه للبناء؛

– الحصاة الملساء والركام والرمل الغرانيتي وقشور الفليس وبقايا الكلس والجمعر والحجر النضيد وغيرها من الخامات المعدنية.

وحسب قانون المناجم الجزائري تمنح رخصة استغلال المحاجر من طرف الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية، بعد استشارة الوالي المختص اقليميا. حيث تحدد في هذه الرخصة المادة المعدنية المستخرجة أو المرفوعة، مدة صلاحيتها، مساحة المحيط[2] حيث لا تفوق المساحة القصوى لمحيط المساحة الممنوحة خمسة هكتارات[3]، وبالموازاة يجب أن تقل الطاقة الانتاجية القصوى لاستغلال مقالع الحجارة والمرامل عن 3000 طن متري في اليوم.[4] تحدد المساحات المخصصة للمحاجر عن طريق قانون المالية السنوي عن طريق اعداد الوثائق والرسم المساحي لعملية استغلال المقالع والمرامل.[5] مع اعتبار ملحقات

[1] المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 08–188 المؤرخ في 27 جمادي الثانية 1429 الموافق 1 يوليو 2008، المتعلق بكيفيات استغلال مقالع الحجارة والمرامل وتعليقها وسحبها.

[2] المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 08–188.

[2] المادة 23 من من القانون رقم: 01–10.

[3] المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 08–188.

[4] المادة 09 من المرسوم التنفيذي رقم 08–188.

[5] المادة 132 من من القانون رقم: 01–10 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1422 الموافق 3 يوليو 2001 المتعلق بقانون المناجم، (الجريدة الرسمية رقم 35).

لاستغلال المنجمي، كل المنشآت الموجودة في مربع الاستغلال نفسه، وكذا كل المنشآت الباطنية والسطحية التابعة لها والمرتبطة بنشاطها.[1]

ويسبق عملية الموافقة على منح رخصة الاستغلال تحقيق إداري وتقني يعرض على الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية والوكالة الوطنية للجيولوجيا والمراقبة المنجمية لطلب آرائهما وعليه تقدم ردهما في ظرف خمسة أيام من تاريخ استلام الملف التقني.

وللمحاجر دور فعال وأهمية بالغة في تحريك الاقتصاد الوطني والتأثير فيه، ويتمثل ذلك من خلال:

1- المساهمة في توفير فرص العمل وتقليل مشكلة البطالة: تعتبر مشكلة البطالة من أكبر المشاكل في الدول النامية على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي حيث أخذت حيزا كبيرا من اهتمامات البرامج التنموية الهادفة إلى القضاء على هذا المشكل. وتساعد صناعة المحاجر في التقليل من المشكلة حيث أنها تساهم في خلق فرص عمل لتشغيل الشباب، والتخفيف من حدة مشكلة البطالة التي تعاني منها معظم الدول -على الرغم من أن الجزائر سجلت تراجع في نسبة البطالة خلال 2013 إلى 9.3% حسب تقرير صندوق النقد الدولي[2]- وذلك بتكلفة منخفضة نسبيا إذا ما قُورنت بتكلفة خلق فرص العمل بالصناعات الأخرى الكبرى، ومن ثم تخفيف العبء على ميزانيات الدولة في هذا المجال.

[1] المادة 23 من من القانون رقم: 01-10.

[2] http://arabtravail.blogspot.com, consulté le : 20/10/2013.

والجدول التالي يوضح اتجاهات العمالة في صناعة المحاجر خلال ثلاثة سنوات الأخيرة **(حسب آخر التقارير المنشورة من طرف الوكالة الوطنية للإحصائيات)** ونسبة مساهمتها في توفير مناصب عمل مقارنة بالقطاعات الصناعية الأخرى الخارج المحروقات.

الجدول رقم (1): تطور العمالة في القطاع الصناعي الجزائري خارج صناعة الطاقة

	عدد العمال			نسبة العمال		
الوحدات (القطاعات)	2010	2011	2012	2010	2011	2012
صناعة المحاجر	6 567	6 599	6687	6,5	6,4	6,7
صناعة الاسمنت	33 821	34 062	34825	33,3	33,2	34,7
صناعة الزجاج	13 667	13 480	13135	13,4	13,1	13,1
صناعة الصيدلة والكيمياء	9 611	7 648	7461	9,4	7,5	7,4
صناعة التغذية	19 169	19 486	19854	18,8	19,0	19,8
صناعة الغزل والنسيج	11 075	10 832	7421	10,9	10,6	7,4
صناعة الجلود	1 367	1 483	1590	1,3	1,4	1,6
صناعة الخشب، الفلين والأوراق	6 431	9 025	9506	6,3	8,8	9,5
الاجمالـــي	**101 708**	**102 615**	**100479**	**100**	**100**	**100**

Source : Office National des statistiques par la Direction Technique Chargée des Statistiques d'entreprises et du Suivi de la Conjoncture, **l'activité industrielle année 2012**, N^0 180/2013, Alger Juillet 2013, P24.

ونلاحظ من الجدول السابق أن نسبة مناصب الشغل في صناعة استغلال المحاجر في ارتفاع مستمر خلال ثلاثة سنوات الأخيرة، حيث وفرت هذه الصناعة خلال السنة الماضية 6687 منصب شغل ما نسبته 6.7% من مجموع العمالة في القطاع الصناعي خارج المحروقات (الطاقة)، وعلى الرغم من ضعف نسبة المساهمة إلا أنه في حالة الاستغناء عن هذه الصناعة فهي تخلف أكثر من 6000 بطال الذين هم في أغلب الحالات يعولون أفراد من ذويهم.

2- تحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية: تساهم صناعة المحاجر في إيجاد التوازن بين المناطق الريفية والحضرية لتوزيع أفضل للمنافع. لأن المحاجر تتسم بالمرونة في التوطن والتنقل بين مختلف المناطق والأقاليم، الأمر الذي يساهم في خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية والريفية التي تكثر فيها نسبة البطالة، حيث تساعد المحاجر على خلق مناصب عمل في القطاعات الريفية، الذي بدوره يساهم في إعادة التوزيع السكاني من خلال الحد من تدفق الأفراد إلى المدن سعيا وراء فرص أفضل للعمل.

3- جلب واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية لاستثمارها داخل الوطن: الذي يساهم في ترقية الصناعة من خلال تطوير فنون استغلال المحاجر (استعمال آلات*: تحافظ على البيئة، تحقق الأمن الصناعي،...إلخ).

فمع التسهيلات التي تقدمها الدولة الجزائرية من توفير قوانين لحماية الاستثمار الأجنبي وتوافر الهياكل القاعدية من طرق ووسائل النقل...لتسهيل نقل المواد المستخرجة من المحاجر تزايد الاستثمار الأجنبي في هذه صناعة، حيث قدر عدد المستثمرين الأجانب في استغلال المحاجر قبل سنة 2001 حوالي خمسة مستثمرين أجانب[1]،

* حسب المادة 173 من القانون المنجمي الجزائري رقم 01-10 تعفى من الحقوق والرسوم والأتاوى الجمركية، عمليات استيراد معدات التجهيز والمواد والمنتجات الموجهة للاستعمال في أنشطة التنقيب والاستكشاف المنجمين التي تقوم بها المحاجر لفائدتها أو لحسابها. سعيا من المشرع الجزائري إلى تطوير آليات عمل المحاجر.

[1] Tayeb BELGHAIT, **présentation du secteur minier en Algérie**, 2éme rencontres franco-algériennes mines et carrières, Alger 5-6 mai 2009, P6.

أما بعد 2001 –بعد صدور قانون المناجم– وتحديدا سنة 2008 وصل عدد المستثمرين إلى أكثر من 35 مستثمر أجنبي[1].

4- توفير تدفقات مالية لخزينة الدولة: نتيجة الاتاوات والضرائب والرسوم التي تدفعها بفعل نشاطها، حيث توضح آخر الاحصائيات أن معدل الضرائب على القيمة المضافة المتحصل عليها من صناعة المحاجر قدر بـ 22750.5 مليون دينار في سنة 2012 وهذا ما نسبته 3.12% من المداخيل المتحصل عليها من القطاع الصناعي ككل خارج المحروقات. والجدول التالي يوضح اتجاهات معدل القيمة المضافة لصناعة المحاجر.

الجدول رقم (2): تطور معدل القيمة المضافة لصناعة المحاجر

الوحدة: مليون دينار جزائري

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المحاجر	6317.0	8495.2	10478.2	1691.6	16029.4	16306.9	19546.4	22750.5
قطاع الصناعي	419812.7	443855.8	463098.5	519501.1	5733066.6	597909.6	663756.5	728615.2
صناعة المحاجر%	1.50	1.91	2.26	3.26	2.79	2.72	2.94	3.12

Source : Office National des statistiques, OP-CIT, P45.

[1] IBID.

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن الضرائب المتحصل عليها من جراء استغلال المحاجر هي في ارتفاع مستمر خلال ثلاثة سنوات الأخيرة، وخاصة مع تطور رقم أعمال صناعة المحاجر، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3): تطور لرقم أعمال لصناعة المحاجر

الوحدة: 10^6 دينار جزائري

	رقم الأعمال 10^6 دج			%المساهمة		
	2010	2011	2012	2010	2011	2012
صناعة المحاجر	20 937	20 471	095 23	6,6	5,8	6,5
اجمالي رقم أعمال قطاع الصناعة خارج المحروقات	315 709	353 261	356167	100	100	100

Source : Office National des statistiques, OP-CIT, P23.

فرقم الأعمال المحقق خلال 2012 تجاوز 23 مليار دينار وهذا ما يمثل 6.5% من اجمالي رقم أعمال قطاع الصناعة ككل خارج المحروقات، ويعتبر ما حققته صناعة استغلال المحاجر في السنة الماضية من أرباح الأعلى خلال ثلاثة سنوات الأخيرة.

5- المساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي مع المؤسسات الأخرى: تعتبر المحاجر وعاء لتلبية السوق بالمواد الأولية وكذا ورشات العمل والمشاريع الضخمة الجاري إنجازها بمستخرجاتها من الرمل

والحصى... لدعم دواليب التنمية الاقتصادية الوطنية. فمخرجات صناعة استغلال المحاجر هي عبارة عن مدخلات صناعات أخرى؛ أي تعتبر صناعة مغذية. والجدول التالي يوضح تطور معدل استهلاك مخرجات المحاجر من طرف الصناعات الأخرى.

الجدول رقم (4): تطور معدل استخدام القدرة الانتاجية للمحاجر

الوحدة: نسبة مؤوية %

2012	2011	2010	2009	2008	2007	
74.8	71.8	67.0	50.4	139.9	82.0	خام الحديد
49.7	53.6	102.0	106.9	90.0	97.8	خام الأحجار، الأرجيل والرمل
40.4	65.5	41.2	41.8	38.5	47.7	خام الملح
82.2	64.3	76.3	62.2	111.4	106.6	خام الفوسفات
37.1	38.4	49.2	44.0	65.1	71.1	خام المعادن غير الثمينة
52.1	55.2	90.3	90.8	88.7	93.4	المحاجر

Source : Office National des statistiques, OP-CIT, P31.

ويلاحظ من خلال الجدول السابق أن في أغلب الحالات تجاوز استهلاك مخرجات صناعة المحاجر من حديد والأحجار والرمل... 50% من طرف السوق والصناعات الأخرى، ومن هنا تبرز الأهمية الاقتصادية التي تتميز بها هذه الصناعة في تغذية الصناعات الأخرى.

ويلاحظ في بعض الحالات أن هناك استيراد أو استهلاك الفائض السنة الماضية لهذه الخامات كحالة خام الحديد سنة 2008 فبنسبة 39.9% تم استراده. وهو الحال كذلك للأحجار والأرجيل والرمل سنة 2009 و2010 الذي لم يكفي انتاج هذه الخامات في هذين السنتين سوق المواد الأولية.

ثانيا- الآثار البيئية والصحية لصناعة المحاجر:

رغم أن المحاجر تشكل أحد أهم الصناعات في الجزائر، لمساهمتها في الاقتصاد الوطني، إلا أنها من أكثر الصناعات التي تقام بشكل عشوائي ودون ترخيص، فتعود بضرر بيئي كبير على الأرض والإنسان، سيما أن أغلب المحاجر تتواجد بالقرب من الأحياء السكنية، والأراضي الزراعية. ويمكن في ما يلي ذكر بعض الأضرار البيئة والصحية لصناعة المحاجر:

1- الآثار البيئية المترتبة عن استغلال المحاجر: إن الانعكاسات والآثار السلبية على البيئة متعددة ومختلفة، إذ ينجم عن النشاط المحاجر تأثيرات على:

1.1- تلـوث الهـــواء: الهواء الطبيعي يعتبر عنصرا هاما لحياة الإنسان، النبات وغيرها من الكائنات الحية على سطح الكرة الأرضية. ويعتبر كذلك المكون الرئيسي للغلاف الجوي الذي يحافظ على الحالة الطبيعية للكرة الأرضية ويحميها من الإشعاعات الضارة ومن التقلبات غير المرغوبة في درجات الحرارة، هذا بالإضافة إلى أنه يعتبر المصدر الذي تستمد منه الكائنات الحية الغازات والعناصر اللازمة لقيامها بوظائفها الحيويـة.[1]

يعتبر عمل المحاجر من أهم العوامل المؤثرة على تلوث الهواء من جراء تطاير الأغبرة والأدخنة الملوثة الناتجة عن عملها أو نتيجة

[1] سليمان بن عبد العزيز المشعل، **المخاطر البيئية والصحية للمحاجر والكسارات في محافظة حريملاء**، مقال غير منشور، 2010، ص6.

حركة الآليات والشاحنات على الطرق الترابية. حيث تعتبر المحاجر الملوث الرئيسي للهواء فنسبة الغبار في المناطق التي تعمل فيها عالية جدا بالمقارنة مع المعايير الدولية المسموح بها لكمية الغبار في الجو حيث أن الحد الأقصى المسموح به لتركيز الغبار في الجو هو 15ملغم/ م^3 فقط.[1]

2.1- تلـوث الميـاه الجـوفيـــة: ينتج ذلك من جراء تسرب المياه الملوثة والمستخدمة في عملية استغلال المحاجر إلى سطح وباطن الأرض، حيث تتأثر جدوى وفاعلية مخزون المياه الجوفية المستخدمة لعملية الشرب أو السقي... من توافر هذه الملوثات البيئية.

3.1- تلـوث التربـــة: تتأثر التربة في المناطق القريبة من المحاجر نتيجة تلوث الهواء والمياه، فالغبار الناتج عن المحاجر يؤثر على المواصفات الكيميائية والفيزيائية للتربة حيث يعمل على إغلاق مساماتها مما يقلل من خصوبتها، إضافة إلى تغييرها لقوام التربة فالمحاجر ينتج من عملها دقائق صغيرة تنتقل خلال سيول مياه الأمطار وتتراكم في الأراضي الزراعية المنخفضة.

وتتلوث التربة أيضا من جراء توافر النفايات الصلبة والخطرة المستخدمة والمخزنة في طبيعة عمل وإنتاجية المحاجر. مما يصعب على الحيوانات والنباتات العيش في المنطقة مما يقضي على التنوع الحيوي، نتيجة:

[1] فايز فريجات ويوسف حلايقة، **بلدية الشيوخ تجربة رائدة في التعاون مع المجتمع المحلي وإعادة تأهيل المحاجر المهملة**، مرصد الحضري، جامعة القدس، فلسطين، د.س، ص6.

– استنزاف التربة لصلاحيتها الانتاجية.

– القضاء على المساحات الرعوية بسبب القضاء على الغطاء النباتي مما يؤثر على الثروة الحيوانية.

– القضاء على الحظائر الطبيعية الوطنية البالغ عددها إحدى عشر حظيرة فقط في الجزائر، التي تضطلع بدور حيوي ألا وهو الحفاظ على التنوع البيئي؛ أي وبكل بساطة الحفاظ على الحياة. فحماية 0,02% من التراب الوطني (المساحة التي تعادل مجموع الحظائر الوطنية الإحدى عشر) يسمح بحماية 60% من أصناف الحيوانات في الجزائر.

4.1- التلـوث السمعـي (الضجيج): الصادر عن مولدات الكهرباء والمعدات والآلات المستخدمة في الصناعة بالمحاجر، ودوي المتفجرات المستعملة في تكسير الحجارة؛ حيث بلغ استهلاك محاجر قطب الحصى قروز بعين ملوك بولاية ميلة لوحده 706462 كلغ من المواد المتفجرة السنة الماضية، وهذا ما يعتبر استهلاك مفرط نظرا لمساحة المحاجر التي لا تستدعى هذه الكمية من الديناميت.

ويؤثر هذا النوع من التلوث على العاملين وعلى السكان القريبين من مناطق المحاجر وعلى الحياة البرية، وحتى على المنشآت السكانية القريبة التي تتعرض إلى تصدع جدرانها بسبب استعمال المتفجرات، إضافة إلى تخريب المواقع والمباني التاريخية والأثرية كما حدث لجبال الرفراف وكاف غنم بمنطقة جبل الحمراء ببلدية المنصورة بولاية ميلة التي طمست معالمها التاريخية بعد تشوه الذي تعرضت له من جراء

عمل المحاجر، فهذه الجبال تعتبر مسرحا للعديد من المعارك إبان الثورة التحريرية والأمثلة عديدة في مختلف أنحاء الوطن، الذي بدوره يؤثر على حركة السياحة التراثية نتيجة تأثر محاور جذب مرتادي هذه المواقع.

5.1- التلوث البصري (تشوه المنظر الطبيعي): تتعرض الأراضي القريبة من المحاجر إلى تشويه لشكلها ولمناظرها الطبيعية نتيجة تجردها من غطائها النباتي بعد تعرضها اليومي للأتربة والغبار الذي يؤدي إلى جفافها، إضافة إلى الحفر التي تتركها المحاجر نتيجة اقتلاع الحجارة التي يصل عمقها إلى 40 مترا، وهذا ما يؤثر على السياحة فهذه المناطق علاوة على ذلك تصبح منعدمة السلامة.

إضافة إلى ذلك فنقل المواد المنتجة والصخور من موقع المحاجر إلى المصنع أو المورد أو السوق يؤثر على الطرقات والجسور نتيجة عدم الالتزام الشاحنات الناقلة بالحمولة المسموحة بها. فالمناطق التي بها المحاجر تحصي يوميا الآلاف من الشاحنات التي تقطع طرقها. فبلدية قجال لوحدها يمر على طرقها يوميا ما يزيد عن 1200 شاحنة، حيث تساهم في مجملها في تقليص مدة صلاحية الطريق، خاصة وأن كل الشاحنات تعمد إلى الزيادة في الحمولة.

2- المخاطر الصحية للتلوث البيئي: لا تتوقف أضرار المحاجر على تشويه الطبيعة وقتل الحياة النباتية فيها فحسب، بل تعدتها إلى انتشار الأمراض بين المواطنين، عدا عن فقد بعض المواطنين لحياتهم نتيجة حوادث وقعت في المحاجر، أو تسببت بها الآليات. يعتبر التلوث البيئي من جراء استغلال المحاجر المحور الأساس في توافر المخاطر

الصحية والأمراض، فقرية راس جنات بولاية بومرداس المحاذية للمحاجر لوحدها أحصت في العام الفارط 1472 حالة اصابة بأمراض تنفسية وأمراض العيون الذي يعتبر رقم مخيف، ولابد من الجهات الوصية الوقوف عليه.

ويصنف تأثير تلوث الهواء على الصحة العامة من أهم المصادر لتوافر الأمراض بسبب تواجد المواد الكيمائية والغازات والأغبرة الخطرة والسامة في مناطق المحاذية للمحاجر، وهذا ما ينتج عنه:[1]

– تأثر الجهاز العصبي والتنفسي نتيجة غاز أول أكسيد الكربون، أما غاز ثاني أكسيد الكربون يساهم في ارتفاع الإصابة بالربو الشعبي والحساسية.

– أمرض ملتحمة العين وتهيج الأغشية المخاطية بسبب غاز كبريتيد الهيدروجين.

– أما غاز ثاني أكسيد الكبريت يؤدي إلى التهاب القصبات الهوائية، التشنج المفاجئ والاختناق، التأثير على حاسة الشم، حساسية الجلد.

– وينتج أيضا عن عمل المحاجر تلوث الهواء بالرصاص الذي يتسبب في الضعف العام للجسم وتراكم حامض البوليك في الكلى والمفاصل، إضافة إلى ارتفاع وتسارع معدل الاصابة بالاضطرابات السلوكية كالإفراط في النشاط وتشتت الانتباه لدى الأطفال حديثي الولادة.

[1] سليمان بن عبدالعزيز المشعل، مرجع سابق، ص7.

– غاز الأمونيا (النشادر) يسبب تهيج في الأغشية المخاطية للعيون والحنجرة والجيوب الأنفية، كما يمكنه كذلك أن يؤدي الى العقم وذلك لشدة تأثيره على بعض الانزيمات بالجسم.

– ينتج عن الجزيئات المعلقة في الهواء كالغبار، الأتربة،...الخ تأثيرات على الجلد، العيون، الجهاز التنفسي كالتهاب الشعب الهوائية والانتفاخ الرئوي وأمراض الحساسية والربو وغيرها.

ومع مرور الزمن وطول فترة التعرض للمواد الملوثة يؤدي إلى الإصابة ببعض الأمراض الخطرة كما هو الحال في "سرطان الرئة".

إضافة إلى التأثيرات الصحية الناتجة عن تلوث الهواء، فهناك تأثيرات صحية ناتجة عن تلوث المياه وخاصة مع عدم وجود شبكة صرف صحي للمحاجر، فإن الناتج عن المحاجر من المياه المحملة بالرواسب تصب في الأراضي المحيطة بها، مما يشكل مشكلة بيئية إضافية للمحصول الزراعي الذي هو مصدر تغذية السكان مما يتسبب في تسممات غذائية لمن يتناول هذا المحصول.

أو يمكن لهذه المياه المتسربة الملوثة أن تتجمع في شكل مستنقعات تتكاثر فيها الحشرات التي تتسبب في نشر الأمراض بين الأشخاص كاالملاريا (حمى المستنقعات). والأدهى والأمر أنها هذه المياه المتسربة تلوث المياه الجوفية الذي يعتبر تعدي صارخ على حقوق الأجيال القادمة.

أما استعمال المتفجرات فيؤثر على الحالة السمعية للأشخاص القريبين من الموقع خاصة مع عدم توفر اجراءات السلامة المهنية، ففي

محجر بوقايد في تيسمسيلت وعين ميمون في خنشلة أحصيا أكثر من 50 حالة صمم.

ثالثا- المتطلبات البيئية والصحية لصناعة المحاجر لتحقيق التنمية المستدامة:

لقد نجح مؤتمر قمة الأرض الذي عقد عام 1992 في أن يستنهض ضمير العالم إلى تحقيق تنمية مستدامة بيئيا، ويعنى بالتنمية المستدامة التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون أن تعرض للخطر احتياجات جيل المستقبل.[1] وبالرجوع إلى نص المادة 4 من القانون رقم: 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة[2] نجد أن هذه الأخيرة مفهوم يعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية. يتبين أنه توجد ضرورة للتوفيق بين التنمية الاقتصادية ومتطلباتها من جهة، وضرورة حماية الموارد البيئية من جهة أخرى. ومن متطلبات التي يجب توفرها في عمل المحاجر من أجل التقليل من الآثار السلبية على البيئة وصحة المواطنين لتحقيق التنمية المستدامة، نذكر ما يلي:

1- دراسة التقييم البيئي الشامل: فتنظيم وتهيئة محاور المحافظة على البيئة من التلوث وتوافر الصحة العامة لتحقيق التنمية

[1] اسماعيل سراج ،"حتى تصبح التنمية المستدامة"، **مجلة التمويل والتنمية بمساهمة صندوق النقد الدولي**، ديسمبر1993، ص7.

[2] القانون رقم: 03-10 المؤرخ في 19 جمادي الأول 1424 الموافق 17 يوليو 2003 المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة، (الجريدة الرسمية رقم43).

المستدامة يتم من خلال الموافقة على جاهزية وسلامة ونظامية المحاجر للعمل. حيث عرف المشرع الجزائري في المادة 24 من قانون المناجم التقييم البيئي على أنه العملية التي تهدف إلى معرفة وضعية موقع الاستغلال بالنظر إلى:

– قياس التأثير الذي قد يحدثه النشاط الممارس على البيئة.

– تقدير مدى مطابقة طرق الاستغلال للمعايير التي يفرضها التشريع والتنظيم والالتزامات التعاقدية.

– إعداد حوصلة حول تأثير النشاط الممارس سابقا على الموقع، ثم إما اتخاذ الاجراءات الكفيلة بإعادة إصلاح الموقع، أو التحقق من مطابقة الإجراءات المتخذة أو المزمع اتخاذها بالنظر إلى المعايير القانونية والتنظيمية والتعاقدية.

حيث فرض القانون مجموعة من الاجراءات العامة التي يجب التقيد بها من طرف المحاجر، لتحقيق الشروط البيئية الصحية التي تصب دائما في تحقيق التمية المستدامة.

2- كبح انبعاثات الملوثة للهواء: استنادا لما تقدمت به مجموعة البنك الدولي من ارشادات[1]، يمكن للمحاجر منع أو تقليل تلوث الهواء من خلال إدارة الانبعاثات الصادرة من عملية التعدين في المحجر من خلال التأكد من أن الانبعاثات لا تسفر عن تركزات ملوثات تبلغ أو تتجاوز ما تنص عليه الإرشادات والمعايير المعنية بشأن نوعية الهواء

[1] مجموعة البنك الدولي، **إرشادات عامة بشأن البيئية والصحة والسلامة**، 30 أبريل 2007، ص4-21.

المحيط بتطبيق المعايير التي تنص عليها التشريعات الوطنية. حيث يتطلب ذلك المحافظة على المعايير والقياسات العلمية المناسبة لمستوى جودة الهواء بالتزامن مع توافر المصدات والأشجار في محيط المشروع. مع وجود رصد دوري للمعطيات والمواد التالية:

- الغازات المنبعثة سواءً مع عمليات التعدين أو معالجة النفايات أو المرادم وخاصة ثاني أكسيد الكبريت وأكاسيد النيتروجين وأول أكسيد الكربون.
- دقائق الغبار الناتج عن الطحن الدقيق للصخور أثناء عمليات التعدين وخاصة النسبة الأقل من 10 ميكرون.

3- حمايـة التربـة من المؤثـرات: حيث يفترض احترام الإجراءات العلمية والمهنية المنصوص عليها في أنظمة جمع وإتلاف النفايات الصلبة والسائلة المنتجة عن عمل المحاجر، من خلال اقامة مرادم للنفايات بعيدا عن المناطق المأهولة بالسكان وإدارتها بطريقة علمية ومهنية تتوافق مع النظام البيئي الجزائري لضمان عدم تلوث البيئة وعدم الحاق أضرار بصحة المواطنين.

كما يجب التزام الشاحنات المخصصة لنقل الحمولة بشروط الوزن المسموح به من وزارة النقل والمواصلات وكذلك التغطية الشاملة للحمولة، وهذا من أجل المحافظة على الأراضي المحاذية للمحاجر.

4- تنظيم آليات تصريف المياه الملوثة: من خلال وضع خطة عملية لتوزيع وتصريف المياه المستخدمة في عمل المحاجر، فمعالجة المياه المستعملة ضروري قبل صرفها، حيث ينبغي أن تكون أحمال

الملوثات مقبولة مع القدرة الاستيعابية للمياه التي تستقبل حمل الملوثات الجاري صرفه في المياه المستعملة، التي تختلف هذه القدرة حسب إذا كانت المياه موجه إلى الشرب، الري أو غير ذلك. ومن الأفضل فيما إذا كان صرف المياه المستعملة إلى شبكات الصرف الصحي.

ويمكن أيضا إعادة استخدام وتدوير المياه لتحقيق وفورات في استخدامها في العمليات الصناعية، أو استخدام مياه الأمطار في عمل التعدين في المحاجر وهذا للاقتصاد في الاستغلال لتحقيق استدامة في مورد المياه.

5- التقليل من مصادر الضجيج: يفترض واقع الإحترازات والاشتراطات البيئية البعد عن مصادر الإزعاج، حيث لا يسمح أن يزيد معدل الضجيج في المحجر عن المعايير المحددة، لهذا يجب توفير وسائل الحد أو التقليل من مصادر الازعاج مع تزويد العمال بوسائل الحماية من الضجيج. وكذلك الأخذ بعين الاعتبار عمل الصيانة الدورية للمعدات وأن تكون في مواقع مغلقة ومعزولة.

أما بالنسبة للضجيج الصادر من المتفجرات المستعملة في تكسير الحجارة فيمكن استعمال المتفجرات الصامتة، مع الاعتدال في الكميات المستعملة.

الخاتمة والتوصيات

أولا- الخاتمة:

تعد صناعة استغلال المحاجر في الجزائر ذات أهمية اقتصادية وطنية لكونها مصدر رزق للكثير من الأسر، وتعتبر صناعة مغذية للصناعات الأخرى فمخرجات المحاجر هي مدخلات نشاطات صناعية أخرى، فضلا عن مساهمتها في توفير تدفقات مالية لخزينة الدولة. وبذلك فالخامات الصخرية المتوافرة في الأراضي الجزائرية، موردا طبيعيا ذا أهمية اقتصادية وطنية، ومن الموارد غير المتجددة، ولكن لما كان استغلال المحاجر لهذه الخامات والمساحات المحيطة بها غير مراقب وعشوائي يعمل على نفاد هذا المصدر الموجود على رقعة محددة من الأرض، إضافة إلى أن عمل المحاجر يؤدي إلى أضرار بيئية، صحية واقتصادية بعيدة المدى. فاستغلال المحاجر في الجزائر حول صحة المواطنين والبيئة إلى جحيم، وهذا ظهر جليا من خلال ما تقدم من طرح عن المشاكل والآثار التي ألحقتها هذه المحاجر بحق البيئة ومكوناتها، من تدمير وتجريف للأراضي إلى موت النباتات والأشجار وإصابة المواطنين بالأمراض.

ثانيا- التوصيات:

استناداً إلى ما تم التعرض إليه توصي هذه الورقة البحثية بما يلي:

- ينبغي تصميم الاجراءات الكفيلية بحماية البيئة والصحة بما يتناسب مع الأخطار والمخاطر المُحددة من عمل المحجر استنادا إلى

نتائج التقييم البيئي؛

– يجب أن يستند تطبيق الارشادات والإجراءات المحددة إلى الرأي المهني المتخصص الذي يصدر عن أشخاص مؤهلين من ذوي الخبرة العملية؛

– تحديد الأولويات في إدارة مخاطر المحجر بهدف تحقيق تخفيض شامل للمخاطر على الصحة والبيئة؛

– تحبيذ استراتيجيات تؤدي إلى إزالة سبب الخطر عند منبعه، على سبيل المثال باختيار مواد أو عمليات وإجراءات أقل خطورة مما يؤدي إلى تفادي ضرورة وجود ضوابط البيئة والصحة؛

– إعداد العاملين والمجتمعات المحلية القريبة للاستجابة للأثار السلبية للمحجر، بما في ذلك تزويدهم بالموارد التقنية والمالية بغية السيطرة الفعالة على تلك الحوادث على نحو يضمن السلامة وإعادة شروط السلامة والصحة لبيئة العمل والمجتمع المحلي المعني؛

– على الجهات الوصية على تنظيم المحاجر (شرطة المحاجر، المركز الوطني للممتلكات المنجمية، الوكالة الوطنية للجيولوجيا ومراقبة المناجم، المصالح المحلية،...) الصرامة في تطبيق اللوائح والقوانين المنظمة للمحاجر للمحافظة على البيئة والصحة؛

– إجبار أصحاب المحاجر المهجورة على إعادة تأهيل محاجرهم بعد إنهاء عملهم بها لأن في الغالب المحاجر المهجورة تصبح بؤرا لتجمع النفايات، من خلال تشجير أراضي المحاجر بما يمنع تشوه المنظر العام ويزيل المكاره البيئية والصحية؛

– على المؤسسات التعليمية من جامعات ومعاهد تكثيف جهودها في تقديم الدراسات والأبحاث التي تخدم هذه الصناعة، والعمل على تنظيم المحاضرات وورش العمل والتي من شأنها أن تسهم بشكل مباشر في الحل الجذري للمشكلة.

المراجع:

– فايز فريجات ويوسف حلايقة، **بلدية الشيوخ تجربة رائدة في التعاون مع المجتمع المحلي وإعادة تأهيل المحاجر المهملة**، مرصد الحضري، جامعة القدس، فلسطين، د.س، ص6.

– إسماعيل سراج، "حتى تصبح التنمية المستدامة"، **مجلة التمويل والتنمية بمساهمة صندوق النقد الدولي**، ديسمبر1993، ص7.

– سليمان بن عبد العزيز المشعل، **المخاطر البيئية والصحية للمحاجر والكسارات في محافظة حريملاء**، مقال غير منشور، ص6.

– مجموعة البنك الدولي، إرشادات عامة بشأن البيئية والصحة والسلامة، 30 أبريل 2007، ص4–21.

– المادة 02 من الأمر رقم 07–02 مؤرخ في 11 صفر 1428 الموافق 1 مارس 2007، المعدل والمتمم للقانون رقم 01–10 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1422 الموافق 3 يوليو 2001 المتعلق بقانون المناجم، (الجريدة الرسمية رقم 35).

– المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 08–188 المؤرخ في 27 جمادي الثانية 1429 الموافق 1 يوليو 2008، المتعلق بكيفيات استغلال مقالع الحجارة والمرامل وتعليقها وسحبها.

– المادة 03–10 المؤرخ في 19 جمادي الأول 1424 الموافق 17 يوليو 2003 المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة، (الجريدة الرسمية رقم43).

– المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 08–188.

– المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 08–188.

– المادة 09 من المرسوم التنفيذي رقم 08–188.

– المادة 132 من القانون رقم: 01–10 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1422 الموافق 3 يوليو 2001 المتعلق بقانون المناجم، (الجريدة الرسمية رقم 35).

– المادة 173 من القانون المنجمي الجزائري رقم 01–10 تعفى من الحقوق والرسوم والأتاوى الجمركية، عمليات استيراد معدات التجهيز والمواد والمنتجات الموجهة للاستعمال في أنشطة التنقيب والاستكشاف المنجمين التي تقوم بها المحاجر لفائدتها أو لحسابها. سعيا من المشرع الجزائري إلى تطوير آليات عمل المحاجر.

– المادة 23 من من القانون رقم: 01–10.

- Tayeb BELGHAIT, **présentation du secteur minier en Algérie**, 2éme rencontres franco-algériennes mines et carrières, Alger 5-6 mai 2009, P6.

- Office National des statistiques par la Direction Technique Chargée des Statistiques d'entreprises et du Suivi de la

Conjoncture, l'activité industrielle année 2012, N^0 180/2013, Alger Juillet 2013, P24.
- http://arabtravail.blogspot.com, consulté le: 20/10/2013.

تقدير معدل العائد من التعليم الجامعي في الجزائر بواسطة دالة الكسب المنسرية.

د. عبد الرحمان عبد القادر **د. بن العارية حسين**

أستاذ محاضر ب –جامعة أدرار– **أستاذ محاضر أ –جامعة أدرار–**

Email: hbenlaria@yahoo.fr **Email: aek2509@yahoo.fr**

أ. بن العارية أحمد

أستاذ مساعد ب – جامعة أدرار-

Email: ahmed.benlaria@gmail.com

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتقييم معدل العائد الاقتصادي للتعليم العالي في الجزائر، ولهذا الغرض تم جمع بيانات مقطعية عن الدخل وسنوات الدراسة والخبرة لـ 171 عاملا كعينة من مدينة أدرار، واستخدم نموذج مينسر (1974) Mincer في شكله الموسع لاعتباره نموذجا مرجعيا ومعترفا به في العديد من الدراسات المهتمة بقياس العائد من التعليم. كما أنه تم تقدير هذا النموذج بطريقة انحدار الحرف Ridge Regression لمعالجة مشكل التعدد الخطي بين متغيرات الدراسة. وأظهرت نتائج الدراسات أن معدل العائد الاقتصادي للتعليم العالي في الجزائر يبلغ 8.4%، وهو معدل متدنّ مقارنة بالمعدل العالمي (19%)، كما أنه منخفض عن المعدلات الإقليمية والتي بلغت 27.8% في إفريقيا جنوب الصحراء، و18.8% في آسيا و11.6% في دول منظمة التعاون الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: رأس المال البشري، اقتصاديات التعليم، العائد من

للتعليم.

Abstract:

This study aims to measure and evaluate the economic rate of return to higher education in Algeria. For this purpose, we collected cross-sectional data on income, years of education and experience of 171 workers as a sample from Adrar city. The used model was the extended mincerian earning equation. This model was estimated using Ridge Regression to solve the multicollinearity problem. The results showed that the economic rate of return to higher education in Algeria reached 8.4%, which is low compared with the world average (19%), as it is lower than the regional rates, which amounted to 27.8% in sub-Saharan Africa, 18.8% in Asia and 11.6% in OECD countries.

Keywords: human capital, economics of education, return to education.

مقدمة:

لقد حاول الاقتصاديون أن يقدروا ويقيسوا مدى إسهام التعليم في النمو الاقتصادي للدولة، فاصطنعوا لهذه الغاية طرائق عديدة تكاثرت وتنوعت، وقد جرت محاولات متعددة لحساب عائد التعليم لكن الصعوبة الجوهرية فيها هي تحويل عائد التعليم إلى تقديرات نقدية. ولو نظرنا إلى بعض الدراسات الخاصة بحساب العائد من التعليم لوجدنا أنها تلقي ضوءا واضحا على نوع المناهج التي يمكن استخدامها في حساب هذا العائد، وذلك على الرغم من الصعوبات المتنوعة التي تعترض هذا الحساب.

بالنظر إلى كل ما سبق يظهر جليا أن العائد الاقتصادي للتعليم يحتل أهمية واضحة في علم اقتصاديات التعليم، فهو يشكل محور النظرة الاقتصادية للتعليم. لأن العائد من التعليم هو المبرر الأساسي للإنفاق المستمر والواسع والمتزايد على التعليم. لذلك جاءت هذه الدراسة مبرزة لمختلف الجوانب السابقة، مع التركيز على مفهوم العائد من التعليم العالي، ومحاولة تقديره في الجزائر لغرض تقييمه من خلال مقارنته مع العوائد العربية والعالمية.

أولا: دراسات سابقة في العائد من التعليم العالي.

سنحاول في هذا المحور استعراض نتائج أهم الدراسات التي قامت بقياس معدلات العائد على التعليم بصفة عامة، والتعليم العالي بصفة خاصة، سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي أو الوطني، مع الإشارة إلى الطريقة المستخدمة في حساب معدل العائد من التعليم،

وذلك تمهيداً لمقارنة هذه النتائج مع مثيلاتها التي سيتم التوصل إليها في الدراسة التطبيقية، وذلك بهدف استخلاص بعض النتائج والاتجاهات العامة التي يمكن الاعتماد عليها عند تطوير سياسات التعليم.

يعتبر ساكاروبولس من المجتهدين في مجال قياس معدلات العائد على التعليم على مستوى العالم، وكان لدراساته أثر كبير في صياغة عدد من السياسات التعليمية في الدول النامية خصوصاً تلك الدول التي ارتبطت بعلاقة بالبنك الدولي وعمليات تمويله التنموية[1] . ومن أهم دراساته تلك التي نشرها عام 2004 حيث رصد بيانات 98 دولة لحساب معدل العائد للتعليم. وتوصل من جهود رصده لمعدلات العائد على التعليم على مستوى العالم إلى استنباط عدد من الملاحظات يمكن تلخيص أهمها فيما يلي[2]:

1- تتدنى معدلات العائد للتعليم مع ارتفاع مستوى التعليم بحيث تكون معدلات العائد لمستوى التعليم الابتدائي أعلى من تلك للمستوى الثانوي والتي بدورها تكون أعلى من تلك للمستوى العالي. وتنطبق هذه الملاحظة على معدلات العائد الخاصة (على مستوى الفرد) ومعدلات العائد المجتمعية، كما تنطبق على مختلف أقاليم العالم. ويلاحظ أيضاً أن معدل العائد الخاص أعلى من معدل العائد المجتمعي.

[1]علي عبد القادر علي، "أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أكتوبر 2001، ص18.

[2]GEORGE PSACHAROPOULOS & HARRY ANTHONY PATRINOS, "Returns to Investment in Education: A Further Update", Education Economics, Vol. 12, No. 2, August 2004.

2- تتدنى معدلات العائد على مختلف مستويات التعليم مع ارتفاع متوسط دخل الفرد كما يتدنى متوسط معدل العائد على التعليم مع ارتفاع متوسط دخل الفرد. وتعكس هذه الملاحظة عمل قانون تناقص الغلة في حالة رأس المال البشري.

3- وعلى الرغم من عدم توفير تفاصيل النتائج، يعتقد بأن العائد على التعليم يختلف حسب القطاع الاقتصادي الذي يعمل فيه الفرد. ويلاحظ في هذا الخصوص أن معدل العائد على التعليم للعاملين في القطاع الخاص "التنافسي" يبلغ 11,2 % مقارنة بمعدل عائد التعليم للعاملين في القطاع العام "غير التنافسي" الذي يبلغ 90%.

ثانيا: نموذج الدراسة:

اعتمادا على ما قدمه بيكر Becker (1964)[1] قام مينسر Mincer (1974) بتطوير نموذج مركزا على التعليم الأساسي واكتساب المعرفة من الخبرة. ويعتبر نموذج لوغاريتم الدخل لمنسر نموذجا مرجعيا ومعترفا به، حيث تم الاعتماد عليه لحساب عوائد التعليم في الكثير من الأبحاث والدراسات. وتعتمد هذه الطريقة على تقدير معاملات دالة الكسب المينسرية التالية[2]:

$$\ln W_i = \alpha + \beta S_i + \delta EXP_i + \gamma EXP_i^2 + \varepsilon_i$$

[1] Becker, G.S. (1964) "Human Capital: A Theoretical and Empirical Analysis with Special Reference to Education", Chicago: The University of Chicago Press.

[2] Mincer, J. (1974) "Schooling, Experience and Earnings". New York: National Bureau of Economic Research.

حيث أن لوغاريتم الدخل W_i الفرد i محدد بمستواه التعليمي S_i ، وخبرته المهنية EXP_i (الفرق بين سنه الحالي وسنه عند إنهاء الدراسة)، ومربع خبرته المهنية EXP_i^2 .

ويتم تقدير المعاملات α, β, δ و γ اعتمادا على بيانات عينة من الأفراد.

كما يعتمد هذا النموذج على مجموعة من الفرضيات[1]:

1- خطية عوائد التعليم، أي أن: $\partial lnW_i / \partial S_i = \beta$

2- تجانس عوائد التعليم، أي أن: $\forall i,\ \beta_i = \beta$

3- لا يوجد تأثير خارجي على دخل الفرد، أي أن: $E[\varepsilon_i | X_i] = 0$، حيث X_i يمثل شعاع المتغيرات المستقلة.

لكن عند استخدامها لتقدير معدلات العائد لمختلف مراحل التعليم تعرف حينئذ بدالة الكسب الموسعة (extended earning function) وهي على الشكل التالي:[2]

$$\ln W_i = \alpha + \beta_1 PRIM_i + \beta_2 SEC_i + \beta_3 UNIV_i + \delta EXP_i + \gamma EXP_i^2 + \varepsilon_i$$

حيث المتغيرات $PRIM_i, SEC_i, UNIV_i$ هي عدد سنوات دراسة الفرد i في المستوى الابتدائي، الثانوي والجامعي على

[1] Mincer, J. (1974) "Schooling, Experience and Earnings". Op. cit., P48.

[2] بوطيبة فيصل، "العائد من التعليم في الجزائر"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010، ص 112.

التوالي.

وفي هذه الحالة يتم حساب معدل العائد الخاص لكل مستوى دراسي كما يلي:

$$r_{PRIM} = \frac{\beta_1}{S_{PRIM}}; \quad r_{SEC} = \frac{\beta_2 - \beta_1}{S_{SEC} - S_{PRIM}}; \quad r_{UNIV} = \frac{\beta_3 - \beta_2}{S_{UNIV} - S_{SEC}}$$

حيث S_{PRIM} ، S_{SEC} ، S_{UNIV} تمثل عدد السنوات الدراسية لكل مستوى دراسي (ابتدائي، ثانوي، جامعي على التوالي).

وتعد طريقة دالة الكسب المينسرية من أبسط الطرق لحساب معدل العائد من التعليم، إلا أنها لا تخلو من بعض النقائص. حيث أنها تفترض ثبات عائدات التعليم بغض النظر عن عدد سنوات الدراسة. وهذا ما نفاه Heckman et al (1996) باعتبار أن مدة التعليم غير متجانسة، وأن تأثير كل مستوى يختلف عن الآخر[1].

واعترض الكثير من الباحثين[2] على فرضية التأثير الخارجي، حيث أكدوا أن للمستوى التعليمي للآباء ودخلهم تأثيرا على التطور

[1] Heckman, J., A. Layne-Farrar and P. Todd (1996) "Human capital pricing equations with an application to estimating the effect of schooling quality on earnings", The Review of Economics and Statistics, 78 (4): 562–610.

[2] انظر:
Griliches, 1977; Willis and Rosen, 1979; Willis, 1986; Carneiro et al, 2001; Heckman and Vytlacil, 2003.

المعرفي للأبناء ونوعية التعليم والتفوق التعليمي[1]. وبالتالي كان لزاما إعادة النظر في دالة الكسب الموسعة ليصبح شكلها كما يلي:

$$\ln W_i = \alpha + \beta_1 PRIM_i + \beta_2 MOY_i + \beta_3 SEC_i + \beta_4 UNIV_i + \delta EXP_i + \gamma EXP_i^2 + \theta X + \varepsilon_i$$

حيث أن X يمثل شعاع الخصائص والخلفية الاجتماعية للفرد.

كما أكد Blundell (2001) على وجود العديد من المشاكل القياسية عند تقدير دالة الكسب المينسرية بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS، مما يلزم اللجوء لاستخدام طرق أخرى للتقدير مثل طريقة المتغيرات المساعدة (Instrumental Variables IVs)، طريقة دالة التحكم (Control Function Method)، وطريقة المطابقة (Matching Method)[2].

ثالثا: بيانات الدراسة.

بالرجوع إلى الدراسات التي تم استعراضها في الجزء الأول، يظهر جليا أنها اعتمدت على المسوحات الإحصائية التي تقوم بها الجهات الرسمية للبلد، أو مؤسسات متخصصة في جمع الإحصائيات، وذلك لما يحتاجه جمعها من وقت طويل وتكاليف عالية. على عكس

[1] Card, D. (1999) "The causal effect of education on earnings", in O. Ashenfelter and D. Card (ed.), Handbook of Labor Economics, vol. 3A, Chapter 30. Amsterdam: North Holland, p 1822.

[2] Blundell, R., L. Dearden and B. Sianesi (2001), "Estimating the Returns to Education: Models, Methods and Results", Centre for the Economics of Education. London: London School of Economics.

ذلك تماما لم نجد خلال بحثنا أي مسح وطني تاريخي مخصص لدخل العمال في الجزائر، بالإضافة إلى أن الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) يوفر مسحا سنويا مجمعا فقط للعمالة، ناهيك عن عدم وجود أي معلومات إطلاقا عن الخصائص الفردية للعمال.

وبالتالي كنا مجبرين على اللجوء إلى استخدام الاستبيان لجمع البيانات اللازمة لعملية تقدير العائد الاقتصادي للتعليم العالي في الجزائر. وعليه قمنا بتوزيع 315 نسخة ورقية على عينة تم اختيارها عشوائيا من الموظفين في مدينة أدرار.

بعد توزيع الاستبيانات، استرجع منها 209 استبيان، ثم استبعد بعد ذلك 38 استبيان لعدم ملئها بالكيفية المناسبة، وبالتالي يبقى 171 استبيانا تم قبوله لاستخدامه في الدراسة. وفيما يلي عرض للخصائص الوصفية لعينة الدراسة:

1- متوسط سنوات الدراسة:

الجدول رقم (01): متوسط سنوات الدراسة حسب الجنس والإقامة

	العدد	النسبة %	متوسط سنوات الدراسة
إجمالي العينة	171	100	15.56
ذكور	90	52.63	15.31
إناث	81	47.37	15.83
حضر	123	71.92	15.63
ريف	48	28.08	15.37

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Statgraphics

يظهر الجدول رقم (01) أن متوسط سنوات الدراسة الإجمالي للعينة 15.56%، كما أنه متقارب بين الإناث والذكور، وبين المقيمين في الريف والمقيمين في الحضر.

2- متوسط الدخل حسب المستوى الدراسي:

الجدول رقم (02): متوسط الدخل حسب المستوى الدراسي (دج)

	إجمالي العينة	ذكور	إناث
ابتدائي	9996.66	9788.66	11877.33
متوسط	16166.66	15580	18877.66
ثانوي	19833.33	18333.33	21333.33
جامعي	57942.30	58316.45	57558.44
متوسط الدخل الإجمالي	54298.24	52998.88	55740.74

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Statgraphics

يظهر الجدول رقم (02) أن متوسط الدخل الإجمالي يتناسب طرديا مع المستوى الدراسي، وينطبق ذلك أيضا على الذكور والإناث.

رابعا: طريقة التقدير.

تعتمد طريقة التقدير على اسلوب انحدار الحرف "Ridge Regression" التي اقترحت لأول مرة من طرف Horel في عام 1962 بعد ذلك طورت من طرف كل من Horel & Kennard في عام 1970 والتي تتضمن اضافة الثابت k إلى عناصر قطر المصفوفة $(X'X)$ قبل اخذ معكوسها.[1]

[1] ساوس الشيخ، **معالجة مشكلة الازدواج الخطي باستخدام انحدار الحرف دراسة تطبيقية على دالة**

1. تقدير معلمات انحدار الحرف:

يتم تقدير معلمات الانحدار المعيارية وفقاً لأسلوب انحدار الحرف كالآتي:

$$\beta_k^* = (X'X + kI)^{-1}X'Y\ ;\ 0 \leq k \leq 1$$

حيث:

β_k^*: شعاع معاملات انحدار الحرف المعيارية المقدرة (لا يتضمن المقدار الثابت أو مقدر المقطع)؛

k: كمية ثابتة تمثل مقدار التحيز وقيمتها محصورة بين الصفر والواحد الصحيح؛

$X'X$: مصفوفة معاملات الارتباط الجزئي البسيط ما بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض؛

I : مصفوفة الوحدة من الرتبة $p \times p$ ؛

$X'Y$: مصفوفة معاملات الارتباط الجزئي البسيط ما بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

2. تحديد القيمة المناسبة لمعلمة انحدار الحرف في ظل مشكلة الازدواج الخطي.

يترتب غالباً في ظل مشكلة الازدواج الخطي كبر حجم الأخطاء المعيارية للمعلمات المقدرة نتيجة كبر قيم العناصر القطرية للمصفوفة $(X'X)^{-1}$، دلك لأن: $var(\hat{\beta}) = S^2(X'X)^{-1}$

الإنفاق الاستهلاكي في الجزائر خلال الفترة 1970-2011، مجلة الحقيقة، العدد 29، جامعة أدرار، ص ص 34-54.

يتسبب ذلك في عدم معنوية التقديرات اضافة الى عدم استقرار المعلمات المقدرة واختلاف اشارتها عند حدوث أي تغير في حجم العينة ومن الطرق الأساسية الواسعة الاستخدام في الكشف عن وجود مشكلة الازدواج الخطي حساب عوامل تضخم التباين Variance Inflation Factors (VIF's)حيث نقيس عوامل تضخم التباين مدى تضخم تباينات معاملات الانحدار المقدرة في ظل وجود الازدواج الخطي.

وتستخدم قيم عوامل تضخم التباين VIF's لقياس مدى بعد مقدرات المربعات الصغرى عن قيمها الحقيقية حيث تأخذ القيمة المتوقعة لمجموع مربعات انحرافات معلمات الانحدار المقدرة عن قيمها الحقيقية الصيغة التالية:

$$E\left[\sum_{i=1}^{p}\left(\hat{\beta}_i-\hat{\beta}_j\right)^2\right]=\sigma^2\sum_{i=1}^{p}VIF_i=\sigma^2 p$$

ومن ثم يمكن حساب النسبة التالية:

$$\frac{\sigma^2\sum_{i=1}^{p}VIF_i}{\sigma^2 p}=\frac{\sum_{i=1}^{p}VIF_i}{p}$$

وتشير هذه النسبة الى متوسط قيم VIF's لمعاملات الانحدار المقدرة و اذا كانت المتغيرات المستقلة متعامدة أي لا يوجد بينها ارتباط فان هذه النسبة تساوي الواحد الصحيح ولذلك نجد أنه كلما زادت قيمة متوسط VIF's عن الواحد الصحيح دل ذلك على وجود ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة وتستخدم بعض البرامج الجاهزة معكوس VIF للكشف عن وجود الازدواج الخطي وتحديد دخول أي متغير للنموذج من عدمه و يعرف هذا المقياس: Tolerance حيث:

$$Tolerance = \frac{1}{VIF_i} = 1 - R_i^2$$

و تعكس قيمة الثابت k مقدار التحيز في المقدرات ويلاحظ أنه عندما تكون قيمة الثابت k مساوية للصفر فإنه يمكن الحصول على مقدرات المربعات الصغرى.

وعندما تكون قيمة الثابت k أكبر من الصفر نحصل على مقدرات متحيزة الا أنها أكثر استقرارا من المربعات الصغرى و يعاب على طريقة انحدار الحرف صعوبة تحديد k التي تعطى أفضل نموذج يستخدم عادة الرسم البياني.

خامسا: تقدير النموذج.

I. تقدير النموذج العام.

يعرض هذا الجزء نتائج تطبيق انحدار الحرف على البيانات المقطعية لمتغير لوغاريتم الدخل، والذي يمثل المتغير التابع الرئيسي في الدراسة وأهم العوامل المقترحة المؤثرة فيه. واستخدمنا النسخة 16 من برنامج Statgraphics في جميع الاختبارات وعمليات التقدير خلال هذه الدراسة.

1. الكشف عن الازدواج الخطي:

بالكشف عن مصفوفة الارتباط الجزئي لمتغيرات النموذج المستقلة والموضحة في الجدول رقم (03)التالي:

الجدول رقم (03): مصفوفة الارتباط للمتغيرات المستقلة في النموذج العام

	MOY	SEC	UNIV	EXP	EXPsqu
MOY		0.0346	−0.0614	0.0083	−0.0028
		(171)	(171)	(171)	(171)
		0.6532	0.4252	0.9146	0.9709
SEC	0.0346		0.5171	0.0779	0.0771
	(171)		(171)	(171)	(171)
	0.6532		0.0000	0.3114	0.3164
UNIV	−0.0614	0.5171		0.1386	0.2280
	(171)	(171)		(171)	(171)
	0.4252	0.0000		0.0707	0.0027
EXP	0.0083	0.0779	0.1386		0.9184
	(171)	(171)	(171)		(171)
	0.9146	0.3114	0.0707		0.0000
EXPsqu	−0.0028	0.0771	0.2280	0.9184	
	(171)	(171)	(171)	(171)	
	0.9709	0.3164	0.0027	0.0000	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Statgraphics

يتضح من الجدول أعلاه وجود ارتباط قوي بين متغير الخبرة ومتغير مربع الخبرة، أما باقي الارتباطات فكانت ضعيفة، حيث أن أصغر ارتباط بالقيمة المطلقة هو 0.0028 سجل ما بين متغير مربع الخبرة ومتغير عدد سنوات الدراسة في المتوسطة، أما أكبر ارتباط بالقيمة المطلقة هو 0.9184 سجل ما بين متغير الخبرة ومتغير مربع الخبرة، وبالتالي فإن هناك إخلال بأحد فروض تطبيق طريقة المربعات

الصغرى العادية والتي يمكن معالجتها بنموذج انحدار الحرف.

2. تقدير قيمة معلمة انحدار الحرف (ثابت التحيز) (k):

للوصول إلى قيمة جيدة لمعلمة انحدار الحرف تم استخدام برنامج Statgraphics في الحصول على شكل Ridge Trace، الذي يوضح العلاقة بين قيم المعلمات المعيارية للمتغيرات المتوقع تأثيرها على لوغاريتم الدخل، والقيم المختلفة لمعلمة انحدار الحرف، كما هو موضح في الشكل.

الشكل رقم (01): Ridge Trace لدالة لوغاريتم الدخل

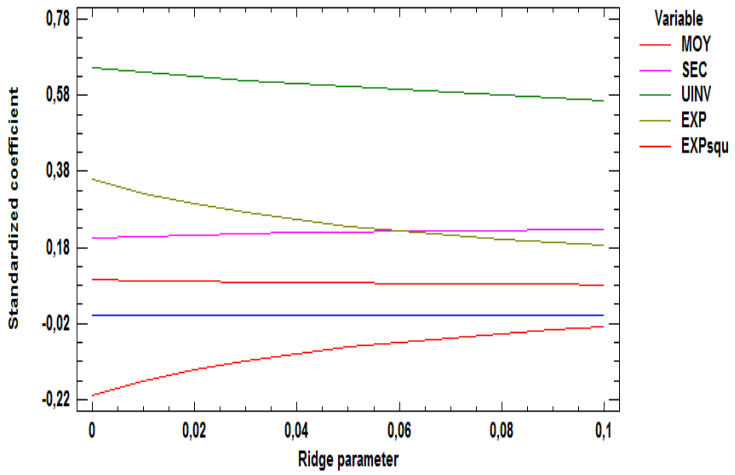

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Statgraphics

ويتبين من الشكل أعلاه أن أفضل قيمة لمعلمة انحدار الحرف هي $k = 0.02$ تقريباً؛ وذلك لأنها أقل قيمة تبدأ بعدها المعلمات المعيارية في الاستقرار. وقد تم اختيار هذه القيمة بعد إجراء عدة مقارنات بينها وبين القيم السابقة واللاحقة.

3. تحليل نتائج تقدير انحدار الحرف:

كانت نتائج تقدير دالة $\ln W_i$ بافتراض $k = 0.02$ بالشكل التالي:

$$\ln W_i = 9.257 + 0.0759MOY_i + 0.136SEC_i + 0.22UINV_i + 0.039LEXP_i - 0.001EXPsqu_i$$

$S.E$	(0.039)	(0.035)	(0.020)	(0.016)	(0.001)
t	(2.027)	(3.768)	(11.511)	(3.009)	(-1.733)

$D.W = 1.03133$ $F = 61.706$ $n = 171$ $\overline{R}^2 = 0.628652$ $k = 0.02$

التحليل الإحصائي:

✓ يتضح من النتائج ثبوت معنوية المعاملات المقدرة الخاصة بمتغير عدد سنوات الدراسة في المستوى المتوسط، ومتغير عدد سنوات الدراسة في المستوى الثانوي، ومتغير عدد سنوات الدراسة في المستوى الجامعي، ومتغير الخبرة؛ حيث يتضح من فحص قيمة ستودنت المحسوبة t للمعلمات المقدرة لها أنها تزيد عن القيمة الحرجة لتوزيع ستودنت ± 1.97 وذلك عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ ودرجة حرية 165.

✓ ثبوت معنوية النموذج ككل وفقا لاختبار F، وذلك عند مستوى معنوية α=0.05. كما بلغت قيمة معامل التحديد الى 63.95% تقريبا، ويشير دلك الى ارتفاع القدرة التفسيرية للنموذج ككل، اما معامل التحديد المعدل المناسب في حالة زيادة المتغيرات التفسيرية عن اثنان وأكثر فقد بلغ 62.86% تقريبا.

✓ أظهرت نتائج التقدير أن إشارة جميع المعاملات موجبة وهذا يوافق النظرية الاقتصادية، باعتبار أن عدد سنوات الدراسة وعدد سنوات الخبرة يفترض أن يؤثر إيجابا على لوغاريتم دخل الفرد.

✓ معامل متغير عدد سنوات الدراسة في الجامعة يفوق المعامل الخاص بمتغيرات عدد سنوات الدراسة في المتوسط والثانوي. فالزيادة في عدد سنوات الدراسة في الجامعة بسنة واحدة تؤدي إلى زيادة لوغاريتم الدخل بـ0.22، بينما تؤدي زيادة عدد سنوات الدراسة في الثانوي بسنة واحدة إلى زيادة لوغاريتم الدخل بـ0.136، وتؤدي زيادة عدد سنوات الدراسة في المتوسط بسنة واحدة إلى زيادة لوغاريتم الدخل بـ 0.0759.

II. تقدير النموذج حسب الجنس.

تم تقدير قيمة معلمة انحدار الحرف (ثابت التحيز) (k) بنفس الطريقة التي اعتمدنا عليها عند تقدير النموذج العام، وتم اختيار $k = 0.02$[1].

يوضح الجدول رقم (04) نتائج تقدير دالة $\ln W_i$ بافتراض $k = 0.02$حسب الجنس، حيث يلاحظ على النتائج الواردة في الجدول رقم ما يلي:

الجدول رقم (04): تقدير دالة $\ln W_i$ حسب الجنس بافتراض $k = 0.02$

	الاناث		الذكور	
المعلمة	التقدير	المعنوية	التقدير	المعنوية
الثابت	10,7355	0,000	9,10793	0,000
عدد سنوات الدراسة في المتوسطة	−0,16932	0,227	0,086298	0,055
عدد سنوات الدراسة في الثانوي	−0,0292	0,670	0,156079	0,010

[1] انظر الملاحق رقم (7) (8) (9) (10).

عدد سنوات الدراسة في الجامعة	0,177043	0,000	0,216779	0,000
الخبرة	0,02735	0,052	0,04869	0,031
مربع الخبرة	-0,00116	0,185	-0,00096	0,354

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على Statgraphics

أما مؤشرات جودة النموذج الخاص بدالة لوغاريتم الدخل فهي موضحة في الجدول رقم (05) التالي:

الجدول رقم (05): مؤشرات جودة دالة $\ln W_t$ حسب الجنس بافتراض $k = 0.02$

	الاناث		الذكور	
	التقدير	المعنوية	التقدير	المعنوية
مؤشر فيشر	18.388	0.000	41.199	0.000
معامل التحديد	53.81	-	69.89	-
معامل التحديد المعدل	50.73	-	68.20	-
الخطأ المعياري للتقدير	0.2161	-	0.303	-

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على Statgraphics

التحليل الإحصائي:

✓ يتضح من النتائج ثبوت معنوية المعاملات المقدرة الخاصة بمتغير عدد سنوات الدراسة في المستوى المتوسط، ومتغير عدد سنوات الدراسة في المستوى الثانوي، ومتغير عدد سنوات الدراسة في المستوى الجامعيومتغير الخبرة بالنسبة للذكور، وذلك عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$؛ بينما بالنسبة للإناث يظهر عدم ثبوت معنوية معلمات متغير عدد سنوات الدراسة في المستوى المتوسط، ومتغير عدد سنوات الدراسة في المستوى الثانوي.

✓ ثبوت معنوية النموذج ككل وفقا لاختبار F بالنسبة لنموذجي الذكور والإناث، وذلك عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$. كما بلغت قيمة معامل التحديد 53.81% لنموذج لإناث، و69.89% بالنسبة لنموذج الذكور، ويشير دلك الى ارتفاع القدرة التفسيرية للنموذجين ككل. أما معامل التحديد المعدل المناسب في حالة زيادة المتغيرات التفسيرية عن اثنان وأكثر فقد بلغ 50.73% لنموذج الإناث، و68.20% لنموذج الذكور.

✓ تظهر نتائج التقدير أن إشارة جميع المعاملات موجبة بالنسبة للإناث والذكور، باستثناء معاملي متغير عدد سنوات الدراسة في المستوى المتوسط، ومتغير عدد سنوات الدراسة في المستوى الثانوي بالنسبة للإناث وهذا يوافق النظرية الاقتصادية، باعتبار أن عدد سنوات الدراسة وعدد سنوات الخبرة يفترض أن يؤثر إيجابا على لوغاريتم دخل الفرد.

✓ معامل متغير عدد سنوات الدراسة في الجامعة بالنسبة للإناث يساوي 0.1770، أي أن الزيادة في عدد سنوات الدراسة في الجامعة بسنة واحدة تؤدي إلى زيادة لوغاريتم الدخل بـ 0.177.

✓ معامل متغير عدد سنوات الدراسة في الجامعة بالنسبة للذكور يفوق المعامل الخاص بمتغيرات عدد سنوات الدراسة في المتوسط والثانوي. فالزيادة في عدد سنوات الدراسة في الجامعة بسنة واحدة تؤدي إلى زيادة لوغاريتم الدخل بـ 0.216، بينما تؤدي زيادة عدد سنوات الدراسة في الثانوي بسنة واحدة إلى زيادة لوغاريتم الدخل بـ 0.156، وتؤدي زيادة

عدد سنوات الدراسة في المتوسط بسنة واحدة إلى زيادة لوغاريتم الدخل بـ 0.086.

III. تقدير النموذج حسب الإقامة.

تم تقدير قيمة معلمة انحدار الحرف (ثابت التحيز) (k) بنفس الطريقة التي اعتمدنا عليها عند تقدير النموذج العام، وتم اختيار $k = 0.02$[1].

يوضح الجدول رقم (06) نتائج تقدير دالة $\ln W_i$ بافتراض $k = 0.02$ حسب محل الاقامة، حيث يلاحظ على النتائج الواردة في الجدول رقم ما يلي:

الجدول رقم (06): تقدير دالة $\ln W_i$ حسب محل الإقامة بافتراض $k = 0.02$

	ريف		حضر	
المعلمة	**التقدير**	**المعنوية**	**التقدير**	**المعنوية**
الثابت	10,5512	0,000	9,23443	0,000
عدد سنوات الدراسة في المتوسطة	−0,29997	0,438	0,081094	0,042
عدد سنوات الدراسة في الثانوي	0,100081	0,247	0,128758	0,004
عدد سنوات الدراسة في الجامعة	0,204298	0,000	0,228153	0,000
الخبرة	0,051465	0,130	0,039273	0,010
مربع الخبرة	−0,00301	0,254	−0,00125	0,121

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Statgraphics

[1] انظر الملاحق رقم (13) (14) (15) (16).

أما مؤشرات جودة النموذج الخاص بدالة لوغاريتم الدخل فهي موضحة في الجدول رقم (07) التالي:

الجدول رقم (07): مؤشرات جودة دالة $\ln W_i$ حسب محل الإقامة بافتراض $k = 0.02$

	ريف		حضر	
	التقدير	المعنوية	التقدير	المعنوية
مؤشر فيشر	15.414	0.000	44.895	0.000
معامل التحديد	63.18	-	64,534	-
معامل التحديد المعدل	58.79	-	63,0183	-
الخطأ المعياري للتقدير	0.257	-	0,281818	-

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Statgraphics

التحليل الإحصائي:

✓ يتضح من النتائج ثبوت معنوية المعاملات المقدرة الخاصة بمتغير عدد سنوات الدراسة في المستوى المتوسط، ومتغير عدد سنوات الدراسة في المستوى الثانوي، ومتغير عدد سنوات الدراسة في المستوى الجامعي ومتغير الخبرة بالنسبة للمقيمين في الحضر، وذلك عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$؛ بينما بالنسبة للمقيمين في الحضر فيظهر عدم ثبوت معنوية معلمات متغير عدد سنوات الدراسة في المستوى المتوسط، ومتغير عدد سنوات الدراسة في المستوى الثانوي.

✓ ثبوت معنوية النموذج ككل وفقا لاختبار F بالنسبة لنموذجي المقيمين في الريف والمقيمين في الحضر، وذلك عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$. كما بلغت قيمة معامل التحديد 63.18% لنموذج المقيمين في الريف، و64,53% بالنسبة لنموذج المقيمين في الحضر،

ويشير ذلك إلى ارتفاع القدرة التفسيرية للنموذجين ككل. أما معامل التحديد المعدل المناسب في حالة زيادة المتغيرات التفسيرية عن اثنان وأكثر فقد بلغ 58.79% لنموذج المقيمين في الريف، و63,01% لنموذج المقيمين في الحضر.

✓ تظهر نتائج التقدير أن إشارة جميع المعاملات موجبة بالنسبة للمقيمين في الريف والمقيمين في الحضر، باستثناء معامل متغير عدد سنوات الدراسة في المستوى المتوسط بالنسبة للمقيمين في الريف،وهذا يوافق النظرية الاقتصادية، باعتبار أن عدد سنوات الدراسة وعدد سنوات الخبرة يفترض أن يأثرا إيجابا على لوغاريتم دخل الفرد.

✓ بالنسبة للمقيمين في الريف الزيادة في عدد سنوات الدراسة في الثانوي بسنة واحدة تؤدي إلى زيادة لوغاريتم الدخل بـ 0,1. كما أن الزيادة في عدد سنوات الدراسة في الجامعة بسنة واحدة تؤدي إلى زيادة لوغاريتم الدخل بـ 0,2.

✓ معامل متغير عدد سنوات الدراسة في الجامعة بالنسبة للمقيمين في الحضر يفوق المعامل الخاص بمتغيرات عدد سنوات الدراسة في المتوسط والثانوي. فالزيادة في عدد سنوات الدراسة في الجامعة بسنة واحدة تؤدي إلى زيادة لوغاريتم الدخل بـ 0,081، بينما تؤدي زيادة عدد سنوات الدراسة في الثانوي بسنة واحدة إلى زيادة لوغاريتم الدخل بـ 0,128، وتؤدي زيادة عدد سنوات الدراسة في المتوسط بسنة واحدة إلى زيادة لوغاريتم الدخل بـ 0,228.

سادسا: النتائج.

قمنا بحساب معدل العائد الاقتصادي لمختلف مستويات التعليم اعتمادا على النموذج العام، والنموذج حسب الإقامة، والنموذج حسب الجنس، والنتائج ملخصة في الجدول رقم (08) التالي:

الجدول رقم (08): العائد الاقتصادي للتعليم العالي.

	الكلي	الجنس		الإقامة	
		ذكور	إناث	ريف	حضر
العائد الاقتصادي للتعليم العالي	%8.4	%14.78	%6.07	%10.42	%9.93

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Statgraphics

✓ يظهر الجدول أن العائد الاقتصادي للتعليم العالي الكلي يبلغ 8.4%، وهو معدل منخفض بشكل ملحوظ مقارنة بالمتوسط السائد على مستوى العالم والذي يساوي19%، كما أنه منخفض عن المعدلات الإقليمية والتي بلغت 27.8% في إفريقيا جنوب الصحراء، و18.8 % في كل من آسيا وأوروبا – الشرق الأوسط– شمال إفريقيا، و11.6% في دول منظمة التعاون الاقتصادي.

✓ معدل العائد على التعليم العالي بالنسبة للإناث أدنى منه بالنسبة للذكور (6.07%و14.78%على الترتيب)، وهو ما يتعارض مع الاتجاهات العالمية في هذا المجال.

✓ معدل العائد على التعليم العالي بالنسبة للمقيمين في الحضر أدنى منه بالنسبة للمقيمين في الريف (9.93%و10.42 %على الترتيب).

خاتمة:

للتعليم دور كبير في دخل الأفراد، وهذا ما أكدته النظريات الاقتصادية. لذلك حاولنا في هذا البحث تقدير العلاقة التي تربط دخل الفرد بالمستوى التعليمي، وذلك اعتمادا على البيانات التي جمعت عن طريق الاستبيان. ولتفادي المشاكل القياسية، قمنا بتقدير النموذج المختار معتمدين على طريقة انحدار الحرف.

وأظهرت نتائج الدراسة القياسية أن العائد الاقتصادي للتعليم العالي في الجزائر يبلغ 8.4%، وبالرغم من أنه معدل منخفض نسبيا مقارنة بالمعدلات العالمية والإقليمية، إلا أنهيؤكد الدور الهام والإيجابي الذي يلعبه المستوى التعليمي خاصة التعليم العالي في زيادة دخول الأفراد،

أما معدل العائد على التعليم العالي بالنسبة للإناث أدنى منه بالنسبة للذكور، وهو ما يتعارض مع الاتجاهات العالمية في هذا المجال. كما أن معدل العائد على التعليم بالنسبة للمقيمين في الحضر أدنى منه بالنسبة للمقيمين في الريف.

قائمة المراجع:

- علي عبد القادر علي، "أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري" المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أكتوبر 2001.

- بوطيبة فيصل، "العائد من التعليم في الجزائر"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010.

- ساوس الشيخ، معالجة مشكلة الازدواج الخطي باستخدام الانحدار في دراسة تطبيقية على دالة الانفاق الاستهلاكي في الجزائر خلال الفترة 1970-2011، **مجلة الحقيقة**، العدد 29، جامعة أدرار.

- GEORG - PSACHAROPOULOS & HARRY ANTHONY PATRINOS, "Returns to Investment in Education: A Further Update", Education Economics, Vol. 12, No. 2, August 2004.
- Becker, G.S. (1964) "Human Capital: A Theoretical and Empirical Analysis with Special Reference to Education", Chicago: The University of Chicago Press.
- Mincer, J. (1974) "Schooling, Experience and Earnings". New York: National Bureau of Economic Research.
- Heckman, J., A. Layne-Farrar and P. Todd (1996) "Human capital pricing equations with an application to estimating the effect of schooling quality on earnings", The Review of Economics and Statistics, 78 (4).
- Griliches, 1977; Willis and Rosen, 1979; Willis, 1986; Carneiro et al., 2001; Heckman and Vytlacil, 2003.
- Card, D. (1999) "The causal effect of education on earnings", in O. Ashenfelter and D. Card (ed.), Handbook of Labor Economics, vol. 3A, Chapter 30. Amsterdam: North Holland.
- Blundell, R., L. Dearden and B. Sianesi (2001), "Estimating the Returns to Education: Models, Methods and Results", Centre for the Economics of Education. London: London School of Economics.

الملاحق:

1- ملاحق برنامج Statgraphics لعملية تقدير النموذج العام

الملحق رقم (01): أشكال Matrix plot للمتغيرات المستقلة للنموذج العام

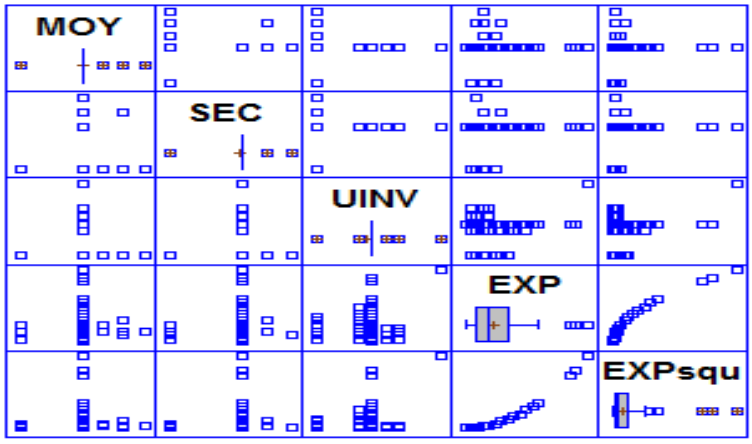

الملحق رقم (02): مصفوفة الارتباط للمتغيرات المستقلة في النموذج العام

	MOY	SEC	UINV	EXP	EXPsqu
MOY		0,0346	-0,0614	0,0083	-0,0028
		(171)	(171)	(171)	(171)
		0,6532	0,4252	0,9146	0,9709
SEC	0,0346		0,5171	0,0779	0,0771
	(171)		(171)	(171)	(171)
	0,6532		0,0000	0,3114	0,3164
UINV	-0,0614	0,5171		0,1386	0,2280
	(171)	(171)		(171)	(171)
	0,4252	0,0000		0,0707	0,0027
EXP	0,0083	0,0779	0,1386		0,9184
	(171)	(171)	(171)		(171)
	0,9146	0,3114	0,0707		0,0000
EXPsqu	-0,0028	0,0771	0,2280	0,9184	
	(171)	(171)	(171)	(171)	
	0,9709	0,3164	0,0027	0,0000	

Correlation
(Sample Size)
P-Value

الملحق رقم (03): قيم عوامل تضخم التباين عند القيم المختلفة لدالة لوغاريتم الدخل

Variance Inflation Factors

Ridge Parameter	MOY	UNIV	SEC	EXP	EXPsqu	R-Squared
0,0	1,01014	1,5239	1,4015	6,73146	6,98043	65,16
0,005	0,999812	1,48255	1,37302	5,95144	6,16574	64,84
0,01	0,989645	1,44483	1,3461	5,30457	5,49026	64,53
0,015	0,979637	1,41007	1,32051	4,76213	4,92395	64,24
0,02	0,969786	1,37779	1,2961	4,30274	4,44445	63,96
0,025	0,960089	1,3476	1,27273	3,91021	4,03484	63,68
0,03	0,950541	1,3192	1,2503	3,57213	3,68215	63,42
0,035	0,941139	1,29237	1,22871	3,27884	3,37626	63,16
0,04	0,931881	1,2669	1,2079	3,02272	3,10923	62,90
0,045	0,922763	1,24266	1,18781	2,79772	2,87471	62,65
0,05	0,913783	1,21951	1,16838	2,59896	2,66762	62,41
0,055	0,904937	1,19734	1,14957	2,42249	2,48381	62,17
0,06	0,896222	1,17607	1,13134	2,26507	2,31991	61,94
0,065	0,887637	1,15562	1,11366	2,12404	2,17312	61,71
0,07	0,879177	1,13592	1,0965	1,99718	2,04114	61,48
0,075	0,870841	1,11693	1,07982	1,88263	1,92201	61,26
0,08	0,862627	1,09858	1,06362	1,77884	1,81411	61,04
0,085	0,854531	1,08085	1,04785	1,68447	1,71606	60,82
0,09	0,846551	1,06368	1,03251	1,59842	1,62668	60,61
0,095	0,838685	1,04704	1,01757	1,51971	1,54498	60,39
0,1	0,830931	1,03091	1,00301	1,44753	1,47008	60,19

الملحق رقم (04): Ridge Trace لدالة لوغاريتم الدخل

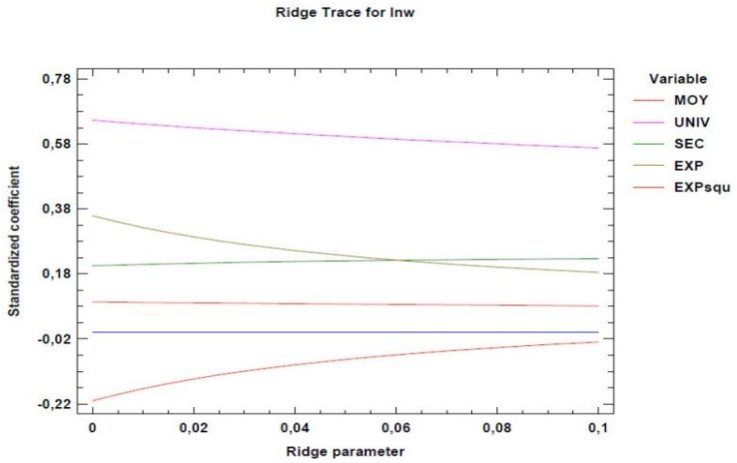

الملحق رقم (05): عوامل تضخم التباين VIF في دالة لوغاريتم الدخل

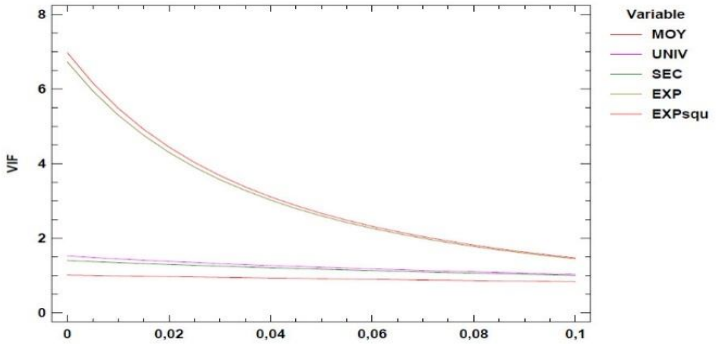

الملحق رقم (06): تقدير دالة $\ln W_i$ بافتراض $k = 0.02$

Model Results for Ridge Parameter = 0,02

		Variance Inflation
Parameter	*Estimate*	*Factor*
CONSTANT	9,25689	
MOY	0,0759572	0,969786
UNIV	0,221371	1,37779
SEC	0,136203	1,2961
EXP	0,0387467	4,30274
EXPsqu	-0,00124503	4,44445

R-Squared = 63,9574 percent
R-Squared (adjusted for d.f.) = 62,8652 percent
Standard Error of Est. = 0,271962
Mean absolute error = 0,175507
Durbin-Watson statistic = 1,03133 (P=0,0000)
Lag 1 residual autocorrelation = 0,480482

2- ملاحق عملية تقدير النموذج حسب الجنس

الملحق رقم (07): قيم عوامل تضخم التباين عند القيم المختلفة لدالة لوغاريتم الدخل للذكور

Variance Inflation Factors

Ridge Parameter	MOY	SEC	UNIV	EXP	EXPsqu	R-Squared
0,0	1,0026	2,29627	2,24917	8,09667	8,01048	71,03
0,005	0,992597	2,21125	2,16776	6,99801	6,92672	70,76
0,01	0,982746	2,1324	2,09204	6,11482	6,05536	70,49
0,015	0,973042	2,05888	2,02127	5,39416	5,34422	70,24
0,02	0,963482	1,99008	1,95491	4,7984	4,75622	69,99
0,025	0,954062	1,92546	1,89248	4,30023	4,26444	69,75
0,03	0,94478	1,86461	1,83362	3,87938	3,84891	69,51
0,035	0,935633	1,80718	1,77799	3,52062	3,4946	69,28
0,04	0,926619	1,75286	1,72532	3,21227	3,19001	69,06
0,045	0,917735	1,7014	1,67538	2,94527	2,92621	68,84
0,05	0,908979	1,65256	1,62794	2,71253	2,69619	68,62
0,055	0,900348	1,60615	1,58284	2,5084	2,49441	68,41
0,06	0,891839	1,56199	1,53989	2,32835	2,31638	68,20
0,065	0,883451	1,51993	1,49895	2,16872	2,15851	67,99
0,07	0,875181	1,47981	1,45989	2,02652	2,01783	67,79
0,075	0,867026	1,44151	1,42258	1,89928	1,89192	67,58
0,08	0,858986	1,40491	1,38691	1,78496	1,77876	67,38
0,085	0,851057	1,36991	1,35279	1,68184	1,67667	67,19
0,09	0,843237	1,3364	1,3201	1,58851	1,58424	66,99
0,095	0,835525	1,3043	1,28878	1,50375	1,50027	66,80
0,1	0,827919	1,27352	1,25874	1,42653	1,42375	66,61

الملحق رقم (08): قيم عوامل تضخم التباين عند القيم المختلفة لدالة لوغاريتم الدخل للإناث

Variance Inflation Factors

Ridge Parameter	MOY	SEC	UNIV	EXP	EXPsqu	R-Squared
0,0	1,5778	1,07315	2,22692	6,49523	7,84711	55,07
0,005	1,5324	1,05759	2,09956	5,7109	6,85526	54,73
0,01	1,49096	1,04292	1,99079	5,06906	6,04501	54,41
0,015	1,45276	1,02898	1,89655	4,53694	5,37453	54,10
0,02	1,41725	1,01566	1,81386	4,0907	4,8134	53,82
0,025	1,38404	1,00288	1,7405	3,71264	4,33903	53,54
0,03	1,3528	0,990557	1,67479	3,38941	3,93438	53,28
0,035	1,32328	0,978647	1,61543	3,11078	3,58641	53,03
0,04	1,29529	0,967104	1,5614	2,86879	3,28497	52,79
0,045	1,26866	0,955894	1,5119	2,6572	3,0221	52,56
0,05	1,24325	0,94499	1,46629	2,47105	2,79148	52,33
0,055	1,21895	0,934366	1,42404	2,30634	2,58801	52,11
0,06	1,19567	0,924004	1,38472	2,15985	2,40758	51,90
0,065	1,17333	0,913885	1,34798	2,02892	2,24682	51,69
0,07	1,15184	0,903996	1,31352	1,91138	2,10295	51,48
0,075	1,13116	0,894323	1,2811	1,80542	1,97369	51,28
0,08	1,11122	0,884854	1,2505	1,70952	1,85709	51,09
0,085	1,09199	0,875581	1,22154	1,62243	1,75156	50,90
0,09	1,0734	0,866493	1,19406	1,54305	1,65571	50,71
0,095	1,05544	0,857582	1,16794	1,47048	1,5684	50,53
0,1	1,03805	0,848842	1,14306	1,40394	1,48863	50,34

الملحق رقم (09): Ridge Trace لدالة لوغاريتم الدخل للذكور

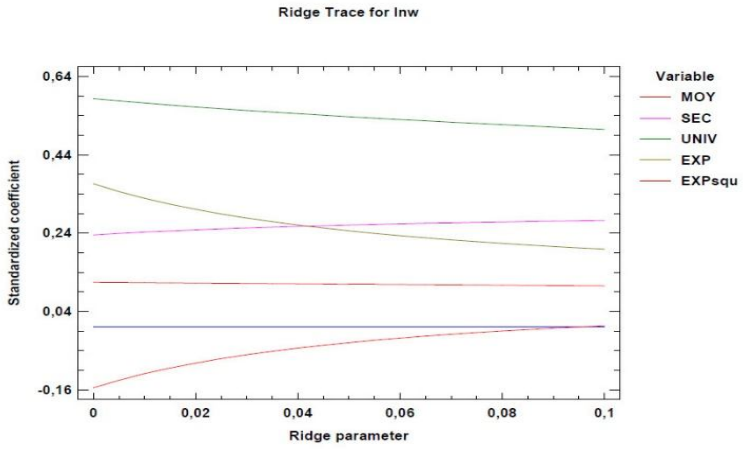

الملحق رقم (10): Ridge Trace لدالة لوغاريتم الدخل للإناث

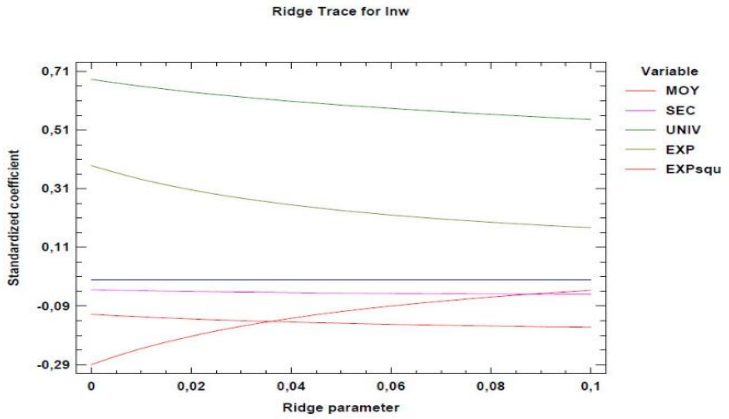

الملحق رقم (11): تقدير دالة $\ln W_i$ للذكور بافتراض $k = 0.02$

Model Results for Ridge Parameter = 0,02

		Variance
		Inflation
Parameter	*Estimate*	*Factor*
CONSTANT	9,10793	
MOY	0,0862978	0,963482
SEC	0,156079	1,99008
UNIV	0,216779	1,95491
EXP	0,0486896	4,7984
EXPsqu	-0,000957914	4,75622

R-Squared = 69,9882 percent
R-Squared (adjusted for d.f.) = 68,2018 percent
Standard Error of Est. = 0,303003
Mean absolute error = 0,188908
Durbin-Watson statistic = 1,1999
Lag 1 residual autocorrelation = 0,397308

الملحق رقم (12): تقدير دالة $\ln W_i$ للإناث بافتراض $k = 0.02$

Model Results for Ridge Parameter = 0,02

		Variance Inflation
Parameter	*Estimate*	*Factor*
CONSTANT	10,7355	
MOY	-0,169324	1,41725
SEC	-0,0291968	1,01566
UNIV	0,177043	1,81386
EXP	0,0273499	4,0907
EXPsqu	-0,00115552	4,8134

R-Squared = 53,8169 percent
R-Squared (adjusted for d.f.) = 50,738 percent
Standard Error of Est. = 0,216194
Mean absolute error = 0,145859
Durbin-Watson statistic = 1,30201
Lag 1 residual autocorrelation = 0,295527

2- ملاحق عملية تقدير النموذج حسب الإقامة:

الملحق رقم (13): قيم عوامل تضخم التباين عند القيم المختلفة لدالة لوغاريتم الدخل للمقيمين في الريف

Variance Inflation Factors

Ridge Parameter	MOY	SEC	UNIV	EXP	EXPsqu	R-Squared
0,0	1,91146	2,01718	1,39694	15,2527	15,1171	64,73
0,005	1,85929	1,9614	1,34835	11,5962	11,4966	64,27
0,01	1,81002	1,90814	1,30999	9,12962	9,05423	63,87
0,015	1,76325	1,85723	1,27802	7,38747	7,32911	63,51
0,02	1,71869	1,80852	1,25028	6,11139	6,06545	63,18
0,025	1,67612	1,76188	1,22551	5,14874	5,11211	62,87
0,03	1,63539	1,7172	1,20292	4,4046	4,37512	62,58
0,035	1,59637	1,67435	1,18199	3,81744	3,79356	62,29
0,04	1,55893	1,63324	1,16236	3,34596	3,32654	62,03
0,045	1,52299	1,59377	1,1438	2,96161	2,94579	61,77
0,05	1,48844	1,55586	1,12612	2,64412	2,63124	61,51
0,055	1,45522	1,51941	1,10919	2,3788	2,36835	61,27
0,06	1,42325	1,48436	1,09291	2,15477	2,14635	61,03
0,065	1,39245	1,45062	1,07721	1,96387	1,95714	60,80
0,07	1,36278	1,41814	1,06203	1,79983	1,79454	60,57
0,075	1,33416	1,38685	1,04732	1,65783	1,65376	60,34
0,08	1,30656	1,3567	1,03303	1,53405	1,53103	60,12
0,085	1,27991	1,32761	1,01914	1,42549	1,42337	59,90
0,09	1,25418	1,29955	1,00562	1,32973	1,32838	59,69
0,095	1,22931	1,27247	0,992446	1,24482	1,24415	59,48
0,1	1,20528	1,24631	0,979594	1,16917	1,16907	59,27

الملحق رقم (14): قيم عوامل تضخم التباين عند القيم المختلفة لدالة لوغاريتم الدخل للمقيمين في الحضر

Variance Inflation Factors

Ridge Parameter	MOY	SEC	UNIV	EXP	EXPsqu	R-Squared
0,0	1,02	1,49013	1,62411	7,00023	7,31956	65,74
0,005	1,00924	1,45681	1,57883	6,15732	6,42984	65,42
0,01	0,998668	1,42543	1,53733	5,46361	5,69783	65,11
0,015	0,988272	1,39571	1,49894	4,88577	5,08828	64,82
0,02	0,97805	1,36744	1,46314	4,39929	4,57529	64,53
0,025	0,967997	1,34046	1,42957	3,98582	4,13946	64,26
0,03	0,958111	1,31463	1,3979	3,63139	3,76602	64,00
0,035	0,948385	1,28985	1,36792	3,32522	3,44357	63,74
0,04	0,938817	1,26603	1,33942	3,0589	3,1632	63,49
0,045	0,929403	1,24308	1,31225	2,82576	2,91789	63,24
0,05	0,920139	1,22096	1,28629	2,62047	2,70199	63,00
0,055	0,911022	1,19959	1,26141	2,43873	2,51096	62,76
0,06	0,902047	1,17894	1,23753	2,27705	2,34111	62,53
0,065	0,893213	1,15896	1,21457	2,13256	2,18941	62,31
0,07	0,884515	1,13961	1,19247	2,00288	2,05333	62,08
0,075	0,875951	1,12085	1,17115	1,88603	1,93079	61,86
0,08	0,867517	1,10266	1,15058	1,78036	1,82004	61,65
0,085	0,859212	1,08501	1,1307	1,68446	1,71961	61,43
0,09	0,851031	1,06787	1,11147	1,59716	1,62823	61,22
0,095	0,842972	1,05122	1,09285	1,51743	1,54484	61,02
0,1	0,835033	1,03503	1,07482	1,44442	1,46852	60,81

الملحق رقم (15): Ridge Trace لدالة لوغاريتم الدخل للمقيمين في الريف

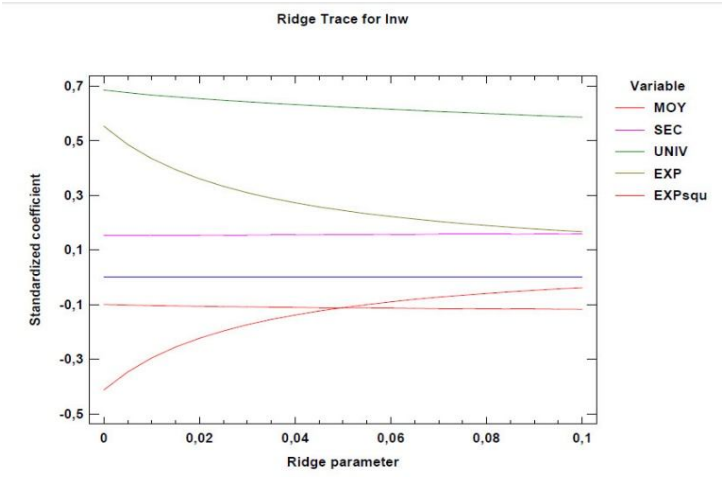

الملحق رقم (16): Ridge Trace لدالة لوغاريتم الدخل للمقيمين في الحضر

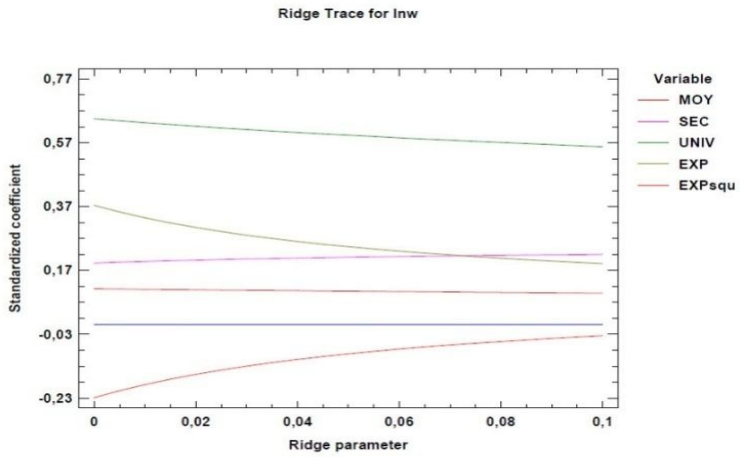

الملحق رقم (17): تقدير دالة $\ln W_i$ للمقيمين في الريف بافتراض $k = 0.02$

Model Results for Ridge Parameter = 0,02

		Variance
		Inflation
Parameter	*Estimate*	*Factor*
CONSTANT	10,5512	
MOY	-0,299969	1,71869
SEC	0,100081	1,80852
UNIV	0,204298	1,25028
EXP	0,0514648	6,11139
EXPsqu	-0,00301287	6,06545

R-Squared = 63,1802 percent
R-Squared (adjusted for d.f.) = 58,7969 percent
Standard Error of Est. = 0,257113
Mean absolute error = 0,150954
Durbin-Watson statistic = 1,45655
Lag 1 residual autocorrelation = 0,0255225

الملحق رقم (18): تقدير دالة $\ln W_i$ للمقيمين في الحضر بافتراض $k = 0.02$

Model Results for Ridge Parameter = 0,02

		Variance Inflation
Parameter	*Estimate*	*Factor*
CONSTANT	9,23443	
MOY	0,0810937	0,97805
SEC	0,128758	1,36744
UNIV	0,228153	1,46314
EXP	0,0392733	4,39929
EXPsqu	-0,00125197	4,57529

R-Squared = 64,534 percent
R-Squared (adjusted for d.f.) = 63,0183 percent
Standard Error of Est. = 0,281818
Mean absolute error = 0,181632
Durbin-Watson statistic = 1,17624 (P=0,0000)
Lag 1 residual autocorrelation = 0,406726

دور حاضنات الأعمال في التنمية الإقتصادية مع الإشارة للتجربة الجزائرية

د. كلاخي لطيفة
أستاذة مساعدة – ب- بجامعة أدرار
Email: kalakhilatifa@yahoo.fr

أ. سيد حياة
أستاذة مساعدة – أ- بجامعة تيارت
Email: hayetamir.sh@gmail.com

ملخص:

تلعب الحاضنات اليوم دور مهم في حماية المشروعات التي تكون في بدايتها في حاجة ماسة إلى دعم خاص ومساندة وحماية، تمكنها فيما بعد من الانتقال إلى أسواق العمل الخارجية. فحضانة الأعمال كبرنامج تنموي تساعد في تنويع النشاط الاقتصادي وتكوين الثروة ونشر التكنولوجيا وتسويقها وكذلك خلق فرص عمل وتخفيض أخطار الاستثمار لمنشآت الأعمال الصغيرة.

يهدف هذا البحث إلى التعريف بأهمية حاضنات الأعمال كأسلوب حديث لتبني فكرة العمل الحر والمساهمة في بدء مشروعات واعدة على أسس سليمة، ويوضح البحث أيضا شروط نجاح حاضنات الأعمال ومعوقات استدامتها، فرغم أهمية الدور الذي تلعبه حاضنات الأعمال إلا أنه توجد العديد من القيود التي تعيق فعاليتها ودورها. كما تم تسليط الضوء على أهم التحديات والمعوقات التي تواجهها حاضنات الأعمال في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: حاضنات الأعمال، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

Abstract :

Incubators play today an important role in the protection of the projects which need in its beginning a special support, assistance and protection, in order to move to foreign labor markets. Business incubation as a developmental program helps to diversify economic activity, wealth creation and spread of technology as well as marketing. It contributes also in creating jobs and reducing the risks related to small businesses investment.

This research aims to explain the importance of business incubators as a new approach to embrace the idea of self-employment and to contribute in achieving promising projects on a solid basis. The research shows the conditions of success related to business incubators and the constraints of sustainability. Despite the importance of business incubators , there are many restrictions that hinder their effectiveness and role. The most important challenges and obstacles faced by business incubators in Algeria have been highlighted.

Key words: business incubators, small and medium enterprises.

مقدمة:

تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة العصب الرئيسي لاقتصاد أية دولة سواء متقدمة أو نامية، حيث تتميز بقدرتها العالية على توفير فرص العمل، كما أنها وسيلة لتحفيز التشغيل الذاتي والعمل الخاص فضلا عن أنها تحتاج إلى تكلفة رأسمالية منخفضة نسبيا لبدء النشاط فيها، كذلك تتميز هذه المشروعات بقدرتها على توظيف العمالة نصف الماهرة وغير الماهرة، كما أنها تعطي فرصة للتدريب أثناء العمل لرفع القدرات والمهارات، كذلك تساهم هذه المشروعات في تحسين

الإنتاجية وتوليد وزيادة الدخل.

لقد سعت مختلف الحكومات المتعاقبة على اعتماد بعض الآليات الداعمة لإنشاء المؤسسات الصغيرة، وأنشأت العديد من الهياكل لدعمها وتعتبر المؤسسات الحاضنة الآلية المطلوبة لدعم وتوفير البيئة الملائمة لتنشئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن المشاريع الصغيرة والمتوسطة معروفة منذ القدم، وهي عرضة لمواجهة المنافسة التي تضعفها ويمكن في بعض الأحيان أن تؤدي إلى إيقافها عن العمل لذا وجب تقديم المساعدة لها،نظراً للدور الذي تلعبه في دعم عجلة الاقتصاد.

تتمثل مشكلة الدراسة الرئيسية حول واقع حاضنات الأعمال في الجزائر والدور الذي تلعبه في دعم المشاريع وتحقيق التنمية الإقتصادية.

وتهدف هذه الدراسة إلى عرض الفكر الاقتصادي لحاضنات الأعمال، وكذا شروط نجاح حاضنات الأعمال ومعوقات استدامتها بالإضافة إلى التطرق إلى حاضنات الأعمال في الجزائر.

وللوصول إلى أهداف الموضوع، تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

المحور الأول : الفكر الإقتصادي لحاضنات الأعمال

المحور الثاني : شروط نجاح حاضنات الأعمال ومعوقات استدامتها

المحور الثالث : حاضنات الأعمال في الجزائر

المحور الأول: الفكر الاقتصادي لحاضنات الأعمال

1. نشأة وتطور حاضنات الأعمال:

تعد الولايات المتحدة الأمريكية مهد نشوء حاضنات الأعمال فقد أنشأت أول حاضنة أعمال في 1959 بالمركز الصناعي بباتافيا (مدينة نيويورك)، وذلك عندما قامت عائلة بتحويل مقر شركتها التي توقفت عن العمل إلى مركز للأعمال يتم تأجير وحداته للأفراد الراغبين في إقامة مشروع مع توفير النصائح والاستشارات لهم. ولاقت هذه الفكرة نجاحا كبيرا خاصة وأن هذا المبنى كان يقع في منطقة أعمال نشطة ثم تحولت هذه الفكرة فيما بعد إلى ما يعرف بحاضنة ولا يزال هذا المركز يعمل حتى الآن وتحت نفس الاسم القديم هو Batavia indistruel center حيث تخرج منه الآلاف من الشركات الصغيرة والمتوسطة[1] لتتبعها العديد من دول العالم بالأخص دول الإتحاد الأوربي التي استفادت من تلك العبقرية وأقامت حاضنة أعمال في أروبا سنة 1986.

أما على المستوى العربي فإن مصر تعد أول دولة عربية تقيم حاضنة تكنولوجيا تابعة لوزارة الصناعة وذلك في عام 1998.[2]

تلتها مملكة البحرين، فقد قام بنك البحرين للتنمية في عام 1999 بتأسيس مركز البحرين لتنمية الصناعات الناشئة وهو مملوك للبنك بنسبة 100 %.[3]

---

[1] عاطف الشبراوي إبراهيم، **حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية**، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، إيسبسكو، 1426هـ، 2005 م، ص11 .

[2] Shalaby, N. M, 2007. **"Enhancing Incubator Performance Towards Sustainability"**, Economic Focus issue 2, vol. 2, pp. 48-53.

[3] http://www.bbicbahrain.com consulté le: 15/03/2016

وتشير إحصائيات (NBIA 2012) أن عدد الحاضنات في بداية الثمانينات كان لا يتعدى 200 حاضنة، أما اليوم فيوجد أكثر من 7000 حاضنة أعمال في العالم .[1]1400 حاضنة في الولايات المتحدة، 900 منها في أروبا، 1000 في آسيا و21 في الشرق الأوسط.[2]

الجدول رقم 01 : الخصائص الرئيسية لنموذجي حاضنات الأعمال في الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين

الحاضنات في الثمانينات	الحاضنات في التسعينات
ملكية عامة أو شبه عامة	ملكية خاصة
لا تهدف إلى الربح	لا تهدف إلى الربح
التوجه نحو المجتمع	التوجه نحو الأعمال
الرسوم لأغراض الخدمة	الملكية لأغراض الخدمة
تهدف إلى تقليص كلف الأعمال	تهدف إلى تقليص وقت الوصول إلى السوق
استخداماتها متنوعة	تركيز محكم وبالأخص على تكنولوجيا المعاومات

المصدر: مفيد عبد اللاوي، علي باللموشي، **الأدوار الإستراتيجية المرتقبة لحاضنات الأعمال في دعم وتطوير البحث العلمي**، مداخلة في ملتقى دولي حول الجامعة والشراكة مع المحيط الإجتماعي والإقتصادي، جامعة تبسة،17ماي 2011، ص9.

[1] National Business Incubation Association (NBIA), 2012 http://www.nbia.org/resource_library/faq#13.

[2] Al-Mubaraki H. M. and Michael Busler, 2011**." "The development of Entrepreneurial companies through business incubator programs"**, Int. j. emerg. Sci., vol. 1, pp. 95-107.

بجانب المرحلتين الزمنيتين أعلاه (الثمانينات والتسعينات) يشير البعض إلى أن ما شهدته حاضنات الأعمال بدأ من العام 1998 يعد نقطة تحول جوهرية تعبر عن التحول نحو العمل في عصر العولمة ويطلق البعض على حاضنات هذه المرحلة بحاضنات الجيل الثالث، إذ تم التحول إلى إنشاء حاضنات تهدف إلى الربح مستفيدة من التطورات الحاصلة في ثقافة المعلومات والإتصالات لتقديم الدعم والإسناد الذي أسهم في خلق نوع جديد من الحاضنات يعرف بالمشاريع المستندة إلى المعرفة Knowledge - Based Ventures، وقد أسهمت بعض تلك الحاضنات في تحقيق النمو الإقتصادي، وأدت هذه التطورات كذلك إلى ما يعرف بالحاضنات الإفتراضية Virtual Incubators أوما يعرف بالحاضنات عديمة الجدران أو الحدود.

2. مفهوم حاضنات الأعمال: تعرف حاضنات الأعمال بأنها:

- منظومة متكاملة تتعامل مع كل مشروع في البداية وكأنه وليد يحتاج إلى الرعاية الفائقة والإهتمام الشامل لحمايته من المخاطر التي تحيط به ولتزويده بطاقة الاستمرارية، وتدفع به تدريجيا ليصبح قويا، قادرا على النماء والإعتماد على الذات ومزودا بمقومات الإستمرار والنجاح.[1]

[1] Shalaby, N.M, 2001.**"How can Saudi Arabia benefits from Business Incubators and Technology Parks",** Saudi Commerce and economic review magazine, vol. 88, pp. 29-36.

- التنمية الناجحة للشركات والمشروعات من خلال مجموعة من الأعمال لدعم الموارد والخدمات، المقدمة والمنسقة من طرف إدارة الحاضنة، والمعروضة من خلال شبكة اتصالاتها.[1]
- آلية من الآليات المعتمدة لدعم المؤسسات الصغيرة المبتدئة، فهي مؤسسة قائمة بذاتها تتمتع بالشخصية الاعتبارية. توفر مجموعة من الخدمات والتسهيلات للمؤسسات الصغيرة لتتجاوز أعباء مرحلة الانطلاق. قد تكون حاضنة الأعمال مؤسسة خاصة أو مختلطة أو تابعة للدولة وهذه الأخيرة تعطي لها دعما أقوى.[2]
- عملية وسيطية بين مرحلة بدء النشاط ومرحلة النمو لمنشآت الأعمال، وهذه العملية تحتوي على تقديم أو تزويد المبادرين عليها بالخبرات والمعلومات والأدوات اللازمة لنجاح المشروع.[3]
- مؤسسات تنموية واقتصادية هدفها دعم ورعاية المبادرين والمبدعين والمبتكرين من أصحاب أفكار المشروعات الطموحة.[4]

---

[1] Tornatzky, Louis & others, (2002). " A National Benchmarking Analysis of Technology Business Incubator Performance and Practices", The National Business Incubation Association, USA, P03

[2] حسين رحيم، **ترقية شبكة دعم الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** :نظام المحاضن، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، كلية علوم التسيير والعلوم الإقتصادية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 8-9 أفريل 2002 ، ص 59.

[3] عبد السلام أبو قحف، **العولمة – حاضنات الأعمال** - ، **حالات عملية و حلول مشكلات**، ط1، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2002، ص.ص80-81.

[4] عبدالسلام أبو قحف، **حاضنات الأعمال**، ط1، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية،2001، ص45.

- التنمية الناجحة للشركات والمشروعات من خلال مجموعة من الأعمال لدعم الموارد والخدمات، المقدمة والمنسقة من طرف إدارة الحاضنة، والمعروضة من خلال شبكة اتصالاتها".[1]
- مؤسسات تعمل على دعم المبادرين، الذين تتوافر لهم الأفكار الطموحة والدراسة الاقتصادية السليمة، وبعض الموارد اللازمة لتحقيق طموحاتهم، بحيث توفر لهم بيئة عمل مناسبة خلال السنوات الأولى الحرجة من عمر المشروع، وزيادة فرص النجاح من خلال استكمال النواحي الفنية والإدارية بتكلفة رمزية، ودفع صاحب المشروع إلى التركيز على جوهر العمل وذلك لفترة محددة تتضاءل بعدها العلاقة لتتحول إلى مبادر جديد[2].

انطلاقا من التعاريف السابقة نستنتج أن حاضنات الأعمال هي عبارة عن مكان مجهز يعمل على استضافة المشروعات وخاصة الصغيرة التي يخشى من عدم نجاحها في السوق، ويوفر لها البيئة المناسبة لكي تصل إلى مرحلة النضج والاستقرار من خلال إقامة العلاقات والروابط مع كل عناصر المجتمع.

3.أنواع حاضنات الأعمال:

التصنيف الأول: تصنف حاضنات الأعمال حسب أنواع المشاريع أو المؤسسات التي تحتضنها إلى ثلاثة أصناف رئيسية تتمثل في ما يلي:[3]

[1] Tornatzky, Louis & others, (2002**). " A National Benchmarking Analysis of Technology Business Incubator Performance and Practices",** The National Business Incubation Association, USA, P03

[2] طارق عبد السلام السالوس، **حاضنات الاعمال**، دار النهضة العربية، القاهرة ، 2005، ص13.

[3] OCDE: Technology incubators - nurturing small firms-, OCDE, Paris,

حاضنات الأعمال العامة General / Mixed-use Incubators:
وتعنى بالتنمية الاقتصادية الشاملة للمنطقة التي تتواجد فيها، من خلال الاستمرار في تطوير الأعمال المختلفة، وتخدم هذه الحاضنات الكثير من مشاريع الأعمال بدون تخصص محدد، غير أنها تركز على مجالات التجديد والابتكار، وتؤسس حاضنات الأعمال العامة لهذا الهدف أصلا أو قد تنشأ لخدمة قطاع محدد ثم تتحول إلى حاضنة عامة.

حاضنات الأعمال المتخصصة Development Economic Incubators: تعنى بصفة خاصة بتنمية بعض الجوانب الاقتصادية للمنطقة التي تتواجد فيها، من خلال إعادة الهيكلة الصناعية للمنطقة أو تشجيع صناعات معينة فيها، أو خلق فرص وظيفية لتخصصات مرغوبة أو لفئات محددة من الباحثين فيها عن العمل أو لاستقطاب استثمارات من نوع خاص إليها.

حاضنات الأعمال التقنية Technology Business Incubators: وتختص بالتكنولوجيا ونشرها، وتطوير المنشآت المتخصصة فيها والمرتبطة بها وتشجيع ومساعدة وتدريب الأكاديميين والباحثين في مراكز الأبحاث والجامعات ليصبحوا رواد أعمال من خلال تزويدهم بالمهارات اللازمة وتدريبهم وتوفير الخدمات والاستشارات الأخرى اللازمة.

1997, P 15.

التصنيف الثاني: يقسم إلى:[1]

- ✓ حاضنات الأولية: استقطاب رأس المال الأجنبي؛
- ✓ حاضنات الإقليمية: استثمار الطاقات البشرية أو شريحة محددة من المجتمع؛
- ✓ حاضنات الصناعية: تبادل التسهيلات والتركيز على الدعم التقني والمعرفي؛
- ✓ حاضنات القطاع المتخصص: خدمة قطاع متخصص مثل البرمجيات والصناعات الهندسية؛
- ✓ حاضنات التقنية: خدمة تصاميم متقدمة لمنتجات جديدة غير تقليدية مع أجهزة متقدمة؛
- ✓ حاضنات البحثية: تطوير أبحاث وأفكار أكاديمية؛
- ✓ حاضنات الافتراضية: خدمة قطاعات مختلفة باعتماد شبكة المعلومات؛
- ✓ حاضنات الإنترنت: مساعدة الشركات الناشئة في مجال الإنترنت والبرمجيات.

[1] الجبوري، ميسر إبراهيم أحمد، المعاصيدي، معن وعد الله، **الأدوار الإستراتجية المرتقبة لحاضنات الأعمال**، مركز الدراسات الاقتصادية، . الموصل، العراق، 2004 ، ص43.

التصنيف الثالث : يقسم إلى :[1]

- ✓ **حاضنات الجيل الأول** :تدعم المؤسسات القائمة على المعرفة كرأس مالها، وهي ذات علاقة وطيدة بالجامعات والمعاهد...الخ، ويطلق عليها بالحاضنات التقنية الأساسية؛
- ✓ **حاضنات الجيل الثاني** :تدعم المؤسسات ذات النشاط الريادي والصناعي والغذائي...الخ، من قبل مراكز الأبحاث والدراسات الفنية، لها علاقة وطيدة بالجماعات المحلية والغرف التجارية...الخ، ويطلق عليها حاضنات ذات القاعدة التقليدية؛
- ✓ **حاضنات الجيل الثالث** :تقديم الدعم إلى كافة المؤسسات الصغيرة والمتمثلة في الخدمات الاستشارية والدورات الفنية ويطلق عليها حاضنات مراكز التجديد.

4. أهمية حاضنات الأعمال: يمكن تلخيص أهمية حاضنات الأعمال في النقاط التالية:

- ➢ توفير المباني للمؤسسات الصغيرة بالإضافة إلى أجهزة الاتصال (الفاكس، الانترنيت...) ؛
- ➢ تقديم خدمات الصيانة ؛
- ➢ تقديم الدعم الفني (تصميم وتطوير المنتج، تحسين الجودة) ؛[2]

[1] عبد الرزاق خليل، هناء نور الدين، **دور حاضنات الأعمال في دعم الإبداع لدى المؤسسات الصغيرة في الدول العربية**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، أيام 18/17 أفريل 2006 ، ص 613 .

[2] عبد الرزاق خليل،هناء نور الدين، مرجع سابق ، ص612.

- المعاونة في التغلب على المعوقات الإدارية لبدء المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومساعدتهاعلى تحقيق معدلات نمو عالية عن طريق تقديم حزمة متكاملة من الخدمات المشتركة؛[1]
- تربط المشروعات الناشئة والمبتكرة بالقطاعات الإنتاجية وحركة السوق و متطلباته؛
- تشجيع المستثمرين غير التقليديين والمغامرين على إنشاء الشركات الخاصة بهم والتي توصف بأنها شركات رأس مال المغامر أو المخاطر؛
- توفر فرص عمل للراغبين بأن يكونوا رجال أعمال حقيقيين و بالأخص خريجي الدراسات الجامعية ؛[2]
- إتاحة فرص التمويل الملائمة حسب ظروف المشروع؛
- تنمية تقاليد وثقافة العمل الحر، وتنمية مهارات إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ؛[3]
- توفر المناخ المناسب والإمكانيات والمتطلبات لبداية المشروعات الصغيرة ؛

[1] حسن صلاح، **التطورات والمتغيرات الاقتصادية الدولية: دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة والفقر**، دار الكتاب الحديث، القاهرة ،2011، ص37.

[2] مفيد عبد اللاوي، جواد توفيق، "**حاضنات الأعمال**" **فكرة تنموية مؤسساتية في طريق تحقيق اقتصاد مستدام ، التجربة الجزائرية (واقع و آفاق)** ، مداخلة في الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات ،جامعة ورقلة،22 – 23 نوفمبر 2011، ص.ص9-10.

[3] ياسر سالم المري، **ريادة الأعمال الصغيرة و المتوسطة و دورها في الحد من البطالة في المملكة العربية السعودية** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الأمنية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض 2013، ص.ص 113-114.

- تساهم في توظيف نتائج البحث العلمي والابتكارات والإبداعات في شكل مشروعات تجعلها قابلة للتحول إلى الإنتاج[1].

شكل رقم (1): يوضح أهمية حاضنات الأعمال .

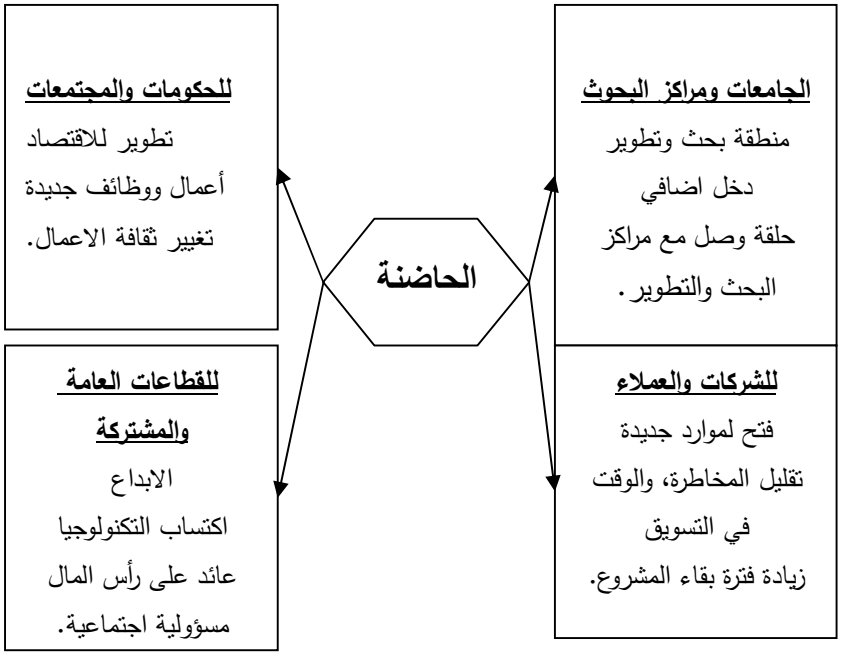

المصدر: ادارة الفرص الاستثمارية، مركز جدة للمنشآت الصغيرة على المسار www.jcci.org.sa، بتاريخ 2016/03/10.

[1] بسمة فتحي عوض برهوم ، **دور حاضنات الأعمال والتكنولوجيا في حل مشكلة البطالة لرياديي الأعمال قطاع غزة دراسة حالة مشاريع حاضنة أعمال الجامعة الإسلامية بغزة (مبادرون- سبارك)**، مذكرة ماجيستار، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ،غزة، 2014،ص80.

المحور الثاني: شروط نجاح حاضنات الأعمال ومعوقات استدامتها

1. شروط نجاح حاضنات الأعمال:

لضمان تحقيق النجاح في مشاريع الحاضنات هناك عدة شروط منها:[1]

- ✓ مستشار أو مدير الحاضنة: يساهم في خلق المناخ المحفز والإيجابي للمؤسسات المحتضنة لهذا يجب توفر فيه بعض مهارات الإدارة، التسويق والمحاسبة واكتشاف التغيرات المفاجئة والمشاكل قبل وقوعها؛
- ✓ دعم المجتمع: كلما ساهمت الحاضنة في تحقيق أهداف المجتمع والمساهمة في التنمية الإقتصادية كلما تمكنت من كسب الدعم المعنوي والعلاقات التجارية لمنطقتها وكسب دعم المؤسسات الكبيرة والجامعات وحتى الدعم الحكومي؛
- ✓ انتقاء مشروعات الحاضنة: يجب تحديد وتوضيح معايير الإختيار حتى تزيد فرصة اجتذاب الأفكار الناجحة. فمن هذه المعايير: (تقديم خطة عمل تفصيلية ومحددة ، القدرة على النمو السريع، تقديم صاحب المشروع لاختراع أو فكرة جديدة؛
- ✓ إمكانية الحصول على التمويل: على الحاضنة أن تجمع كل المعلومات عن مختلف مصادر وأنواع التمويل البنكي أو

[1] منى رضوان النخالة ، **واقع حاضنات الأعمال و دورها في دعم المشاريع الصغيرة لدى الشباب في قطاع غزة** ، مقد إلى مؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، 24-25/ آفريل / 2012 ، ص18.

المؤسسي والمنح وصناديق القروض وكبار المستثمرين وأن تكون حلقة وصل بين المؤسسات المحتضنة والممولين؛

- ✓ خلق فرص النجاح: إن وجود علاقات مع المؤسسات المحلية الرئيسية، وصلات وطيدة بالصحافة والمدير الناجح والمؤسسات متخرجة ناجحة كل هذا يساهم في تحسين صورة الحاضنة؛
- ✓ التقييم والتحسين المستمر: يتطلب نجاح الحاضنة تقييم عملياتها وأدائها باستمرار ولا يقتصر ذلك على المؤسسات المحتضنة فقط وإنما حتى المؤسسات المتخرجة، فهذه المعلومات تساهم في تخطيط وتقديم خدماتها وتسويق نفسها واجتذاب مشروعات ذات نوعية واعدة ومتوقع لها النمو الزاهر.

2. معوقات حاضنات الأعمال:

بالرغم من الدور الذي تلعبه حاضنات الأعمال في خدمة المشاريع والأفراد، إلا أنها قد تواجه بعض المشاكل التي قد تؤثر على دورها أو تحد من فعاليتها، ويمكن إجمال هذه المشاكل فيما يلي:

- ✓ عدم حصول الحاضنة على كافة وسائل الدعم من المجتمع المحلي التي تنتمي إليه وخاصة في بداية تأسيسها، الأمر الذي يؤثر على طبيعة الخدمات وحجمها والتي يكون بالإمكان تقديمها وتوفيرها وخاصة المساعدات المتعلقة بالتمويل، والتي تشكل حجر الأساس لكل من الحاضنة والمشاريع المحتضنة؛ [1]

[1] أبو قحف عبد السلام، **العولمة – حاضنات الأعمال** – ، **حالات عملية و حلول مشكلات**، مرجع

- ✓ التوقعات المرتبطة لمدى حجم الخدمات التي كان بالإمكان الحصول عليها من قبل المشاريع وخاصة الفنية الإدارية والمالية، وبالتالي خيبة الأمل من عدم تلبية الحاضنة هذا الطلب على مستوى الطموح المغال فيه؛
- ✓ قد يرتفع مستوى طموح المؤسسات المحتضنة في حين تكون قدرات الحاضنة المالية والبشرية محدودة؛[1]
- ✓ جودة ونوعية الاتصالات ورد فعل الأطراف التي تستهدفها الحاضنة لتسهل عمل المؤسسة المحتضنة؛
- ✓ الإعتمادية: أي اعتماد المؤسسات المحتضنة على الحاضنات في مختلف المجالات؛
- ✓ اختلاف أهداف المؤسسة المحتضنة والحاضنة خاصة فيما يتعلق بدرجة الخطر التي ستتحمله الحاضنة عند تقديم المساعدات المالية أو حتى ضمانها أمام المؤسسات المالية التي تمنح القروض.[2]

سابق، ص91.

[1] بسمة فتحي عوض برهوم ، مرجع سابق ، ص.ص78-79.

[2] رنا أحمد ديب عتياني، **حاضنات الأعمال كآلية لدعم منشآت الأعمال الصغيرة في عصر العولمة**، مجلة روسيكادا،العدد 02، جامعة سكيكدة، الجزائر، ديسمبر 2004 ، ص.ص 63-64.

المحور الثالث: حاضنات الأعمال في الجزائر

1. نشأة حاضنات الأعمال في الجزائر

جاء القانون التوجيهي لسنة 2001 ليرسم الخطوط الواجب وضعها حيز التنفيذ من أجل تكفل أحسن بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيته، والمتضّمن إنشاء عدّة وكالات وصناديق تعمل على تأهيل هذه المؤسسات من خلال المادة13 التي تنص على أنه يتم إجراءات التأسيس وإعلام وتوجيه ودعم وتنمية ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق مراكز تسهيل تنشأ لهذا الغرض.

نتيجة النجاح الكبير والملموس الذي حققته حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة في الدول التي أخذت بمفهوم حاضنات الأعمال، فقد ارتأت الجزائر أيضا أن تأخذ المفهوم الجديد سعيا منها إلى تنمية ثقافة العمل الحر وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يمثل أهمية إستراتيجية قصوى في ظل الظروف الحالية.

وفي هذا الإطار سعت الجزائر إلى وضع الأطر القانونية والتشريعية والتنظيمية اللازمة لإنشاء حاضنات الأعمال.

بناءا على المشرع الفرنسي، ضّم المشرع الجزائري مفهوم المحاضن(الحاضنات) في المشاتل .هذه الأخيرة تم تعريفها وفقا للمرسوم التنفيذي 03 – 78 المؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423 هـ الموافق ل 25 فيفري 2003 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات على أنها "مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي" وتهدف إلى مساعدة ودعم إنشاء

المؤسسات التي تدخل في إطار سياسة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

وتتخذ المشاتل إحدى الأشكال التالية:

المحضنة: وهي تتكفل بأصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في قطاع الخدمات .

الورشة: وهي دعم تتكفل بأصحاب في قطاع الصناعات الصغيرة والمهن الحرة .

نزل المؤسسات: ويتكفل بأصحاب المؤسسات المنتمين إلى ميدان البحث.[2]

يلاحظ أن المشرع الجزائري قسم أشكال المشاتل حسب نوع القطاع الذي تنتمي إليه المشاريع، فالمحاضن (الحاضنات) تختص بالمؤسسات العاملة بقطاع الخدمات، بينما نزل المؤسسات تتكفل بالمؤسسات العاملة بميدان البحث، الأمر الذي يختلف عن المفاهيم المعمول في الدول المتقدمة والدول النامية، حيث نجد أن تسمية الحاضنات لا تقتصر فقط على قطاع الخدمات بل تشمل جميع أنواع القطاعات، وتختص بشكل أكثر بقطاع البحث والتكنولوجيا. كما بين المشرع الجزائري أشكال وأنواع

[1] فوزي عبد الرزاق، **إشكالية حاضنات الأعمال بين التطوير والتفعيل: رؤية مستقبلية حالة حاضنات الأعمال في الإقتصاد الجزائري**، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال سبتمبر 2014، ص 207.

[2] شريف غياط، محمد بوقموم، **حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الإبداع والإبتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حالة الجزائر**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السادس ديسمبر 2009، ص.ص 62-63 .

حاضنات الأعمال، والهيئات العامة والمنظمات التي تديرها فقد تكون حاضنة الأعمال عامة أو خاصة، مؤسسة صناعية أو تجارية، مؤسسة غير هادفة للربح أو هادفة للربح، حيث يحدد عدد المؤسسات الصغيرة داخل الحاضنة ما بين 20 إلى 50 مؤسسة، فكلما زاد العدد كلما تعقدت الإدارة لكن في نفس الوقت يساهم في رفع مردودية الحاضنة.[1]

2. أسباب تأخر انطلاق مشاريع حاضنات الأعمال في الجزائر:

مرت الجزائر في السنوات الماضية بين سنة 1990 وسنة2000 بظروف اقتصادية واجتماعية سيئة أدت الى تأخر انطلاق مشاريع حاضنات الأعمال في الجزائر، وإجمالا يمكن حصر العوامل الأسباب التي أدت إلى تأخر انطلاق مثل هذه المشاريع في النقاط التالية:

1. تأخر صدور القوانين والمراسيم المنظمة لنشاط حاضنات المؤسسات إلى سنة2003 ؛
2. عدم الوعي السياسي والاقتصادي بأهمية حاضنات الأعمال في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
3. غموض المفاهيم المتعلقة بحاضنات الأعمال خصوصا في إطارها القانوني، حيث نجد أن المشرع الجزائري جعل الحاضنة شكلا من أشكال مشاتل المؤسسات التي تختص في القطاع الخدمي؛
4. تعتبر مشكلة التمويل بوجه عام من أبرز المشاكل التي تواجه حاضنات الاعمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالأخص

[1] فوزي عبد الرزاق، مرجع سابق ، ص207.

في مرحلة الانطلاق، فكثيرا ما تعتمد على قدراتها الخاصة، أي على التمويل الذاتي عن طريق الأموال الخاصة بالمؤسسين، أو على القروض العائلية ...؛

5. مشكل الإجراءات الإدارية حيث يعتمد نجاح حاضنات الأعمال لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أساسا على الأسلوب الذي تنتهجه الإدارة ، كون أن نشاط المؤسسة يتطّلب الاستجابة الإدارية السريعة تنظيما وتنفيذا،
6. مشكل نقص الخبرة والمعلومات والافتقار إلى الخبرة التنظيمية والتسييرية ؛[1]
7. عدم توفر الكفاءات اللازمة لإدارة وتسيير الحاضنات؛
8. البيروقراطية التي لا تزال تعاني منها الإدارات والهيئات العمومية في الجزائر.

ومن جهة أخرى هناك عدة عوائق تؤثر في انتشار مفهوم حاضنات الأعمال في الجزائر أهمها[2]:

- ✓ ضعف التنسيق بين مختلف هيئات التنمية بما في ذلك بين الجامعات ومؤسسات البحث من جهة وقطاع الإنتاج من جهة أخرى، وكذلك فيما بين مؤسسات التمويل والأبحاث والاستشارات؛

[1] قاسم كريم، مريزق علمان، **دور حاضنات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الدولي"متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية" يومي 17-18 أفريل 2006، جامعة الشلف، الجزائر، ص. ص 547-548.

[2] فوزي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص208.

- ✓ ضعف مشاريع تنمية روح الريادة حيث أن المهارات الريادية لا تزال خاملة وغير مستغلة بينما تنتشر ذهنية.

3. شروط نجاح حاضنات الاعمال في الجزائر:

لضمان نجاح حاضنات الأعمال في الجزائر يتطلب ذلك تعبئة شاملة للجهود والموارد لإقامة حاضنات نموذجية في عدة مناطق من الوطن، ولعل من أهم الامور التي يجب ان تأخذ بعين الاعتبار مايلي[1]:

- ✓ العمل على نشر ثقافة العمل الحر وروح المقاولتية لتنمية المشروعات الصغيرة، كون هذه الاخيرة لا يمكن أن تزدهر إلا في مجتمع تتوفر فيه روح الريادة وحب العمل الحر؛
- ✓ السعي لتشجيع ان تكون الحاضنات بين مؤسسات الدولة ومؤسسات القطاع الخاص محل مشاركة، لأن الدعم المعنوي والمادي المطلوب يصبح أيسر وأكثر فاعلية؛
- ✓ اختيار المدير المناسب وتمكينه لتأمين نجاح الحاضنة والمؤسسات المحتضنة؛
- ✓ يتم اختيار المؤسسات المحتضنة وفق معايير محددة، حيث يتم وضعها بما يتناسب مع الظروف المحلية ومراعاة الجدوى الإقتصادية، وإمكانات توسعها المستقبلية بما في ذلك زيادة القيمة المضافة المحلية، وتحسين القدرة على التصدير، وتحقيق فرص أكبر للعمالة، والتطويرن والتحديث ومراعاة الظروف البيئية؛

[1] فوزي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص.ص 208- 210 (بتصرف).

- ✓ لابد من ان تتوافق الخدمات والتسهيلات التي تقدمها الحاضنة مع الاحتياجات الحقيقية للمؤسسات، مع اختيار الموقع المناسب والقريب من مجتمع الأعمال والجامعات ومراكز البحوث... لما له من اهمية في نجاح حاضنات الاعمال؛
- ✓ العمل على تشجيع أنظمة التمويل خارج نظام القروض المصرفية بهدف دعم وتطوير القدرة التمويلية؛
- ✓ توفير مصادر جديدة للتمويل أمام الصناعات الصغيرة والمتوسطة، مثل مشروعات شركات توظيف الأموال وشركات رأس المال المخاطر وشركات التأجير والبنوك الإسلامية؛
- ✓ تشجيع روح الإبداع والابتكار والعمل على التحسينات المستمرة والإضافات الصغيرة والكبيرة في المنتج أو الخدمة الحالية، فالقدرة على التخيل والإبداع تنتج عن التفاعل بين المجتمع المحيط والموارد الذاتية للفرد.

الخاتمة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع زدنا تأكيدا ان حاضنات الاعمال لها علاقة تشابكية جد مترابطة مع الطرح الفكري للدور الذي تلعبه المؤسسات المتوسطة والصغيرة، على أن هذه الاخيرة تعتبر أداة فاعلة في تحقيق التنمية بالمفهوم الجديد للتغيرات التي يعرفها الاقتصاد العالمي، وكذلك من خلال ما تقدمه للمجتمع من فرص عمل جديدة، خلق ثروة والمساهمة في احداث القيم المضافة التي تنتجها.

وما ساهم في زيادة فاعلية هذا القطاع وتعزيز مكانته هي حاضنات الأعمال من خلال الإسهامات التي تقدمها من مساعدات ودعم فني؛ إداري؛ مالي...الخ.

وبالرغم من الدعم والاهتمام الذي أولته الدولة الجزائرية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها أهملت أداة حققت الكثير في اقتصاديات مشابهة وهي حاضنات الأعمال حيث ما زالت حبرا على الورق، كما نسجل غياب ارادة سياسية تجعل الحاضنات كطرح جديد في مفهوم التنمية المستدامة ذا اهمية بالغة للدولة.

المراجع:

1. ادارة الفرص الاستثمارية، مركز جدة للمنشآت الصغيرة على المسار www.jcci.org.sa
2. بسمة فتحي عوض برهوم، **دور حاضنات الأعمال والتكنولوجيا في حل مشكلة البطالة لرياديي الأعمال قطاع غزة دراسة حالة مشاريع حاضنة أعمال الجامعة الإسلامية بغزة (مبادرون- سبارك)**، مذكرة ماجيستار، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية غزة، 2014.
3. الجبوري، ميسر إبراهيم أحمد، المعاصيدي، معن وعد الله، **الأدوار الإستراتجية المرتقبة لحاضنات الأعمال**،مركز الدراسات الاقتصادية، الموصل، العراق،2004.

4. حسن صلاح، **التطورات والمتغيرات الاقتصادية الدولية: دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة والفقر**، دار الكتاب الحديث، القاهرة ،2011.
5. حسين رحيم، **ترقية شبكة دعم الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** :نظام المحاضن، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، كلية علوم التسيير والعلوم الإقتصادية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 8-9 أفريل 2002.
6. رنا أحمد ديب عتياني، **حاضنات الأعمال كآلية لدعم منشآت الأعمال الصغيرة في عصر العولمة**، مجلة روسيكادا،العدد 02، جامعة سكيكدة، الجزائر، ديسمبر 2004 .
7. شريف غياط، محمد بوقموم، **حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الإبداع والإبتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حالة الجزائر** ، أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد السادس ديسمبر 2009.
8. عاطف الشبراوي إبراهيم، **حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية**، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، إيسبسكو، 1426هـ، 2005 م.
9. عبد الرحمن بن عبد العزيز مازي، **حاضنات الأعمال أداة فعالة للنمو الإقتصادي توفر البيئة اللازمة لرعاية المنشآت الصغيرة**

وأصحابها من رواد الأعمال، جريدة الوطن، العدد 884، 02 مارس 2003.

10. عبد الرزاق خليل، هناء، نور الدين، **دور حاضنات الأعمال في دعم الإبداع لدى المؤسسات الصغيرة في الدول العربية**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، أيام 18/17 أفريل 2006.
11. عبد السلام أبو قحف، **العولمة – حاضنات الأعمال –، حالات عملية وحلول مشكلات**، ط1، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2002.
12. عبدالسلام أبو قحف، **حاضنات الأعمال**، الدار الجامعية للنشر، الطبعة الأولى، اسكندرية،2001.
13. فوزي عبد الرزاق، **إشكالية حاضنات الأعمال بين التطوير والتفعيل: رؤية مستقبلية حالة حاضنات الأعمال في الإقتصاد الجزائري**، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال سبتمبر 2014.
14. قاسم كريم، مريزق علمان، **دور حاضنات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الدولي"متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية" يومي 17-18 أفريل 2006، جامعة الشلف، الجزائر.
15. مفيد عبد اللاوي، جواد توفيق، "**حاضنات الأعمال**" **فكرة تنموية مؤسساتية في طريق تحقيق اقتصاد مستدام، التجربة الجزائرية**

(واقع و آفاق) ، مداخلة في الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة،22 – 23 نوفمبر 2011.

16. مفيد عبد اللاوي، علي باللموشي، **الأدوار الإستيراتيجية المرتقبة لحاضنات الأعمال في دعم وتطوير البحث العلمي**، مداخلة في ملتقى دولي حول الجامعة والشراكة مع المحيط الإجتماعي والإقتصادي، جامعة تبسة، 17 ماي 2011.

17. منى رضوان النخالة ، **واقع حاضنات الأعمال و دورها في دعم المشاريع الصغيرة لدى الشباب في قطاع غزة** ، مقد إلى مؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، 24-25/ آفريل / 2012.

18. ياسر سالم المري، **ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة ودورها في الحد من البطالة في المملكة العربية السعودية** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2013.

1. Al-Mubaraki H. M. and Michael Busler, 2011**." "The development of Entrepreneurial companies through business incubator programs"**, Int. j. emerg. Sci., vol. 1, pp. 95-107.
2. National Business Incubation Association (NBIA), 2012 http://www.nbia.org/resource_library/faq#13
3. OCDE : Technology incubators - nurturing small firms-, OCDE, Paris, 1997, P 15.

4. Shalaby, N. M, 2007. **"Enhancing Incubator Performance Towards Sustainability"**, Economic Focus issue 2, vol. 2, pp. 48-53.
5. Shalaby, N.M, 2001**."How can Saudi Arabia benefits from Business Incubators and Technology Parks",** Saudi Commerce and economic review magazine, vol. 88, pp. 29-36.
6. Tornatzky, Louis & others, (2002). " A National Benchmarking Analysis of Technology Business Incubator Performance and Practices", The National Business Incubation Association, USA, P03
7. Tornatzky, Louis & others, (2002**). " A National Benchmarking Analysis of Technology Business Incubator Performance and Practices,** The National Business Incubation Association, USA, P03.
8. www.bbicbahrain.com

الثقافة التنظيمية كدعامة للمسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال الجزائرية "دراسة حالة شركة اتصالات الجزائر للهاتف النقال – موبيليس–"

د. فلاق محمد
أستاذ محاضر بجامعة الشلف
مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا

أ. يوسف أحمد
طالب دكتوراه بجامعة الشلف
مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا
Email: youcef-ahmed12@hotmail.fr

Summary of the Study:
This study aims to determine the impact of organizational culture in supporting and activating the social responsibility of the company Algerie Telecom's Mobilis, a mobile phone and that is one of the leading organizations in the telecommunications market in Algeria.
It also aims to gauge the strength of the relationship between organizational culture and corporate social responsibility.
To achieve the objectives of the study were distributed), 105 (a questionnaire on a sample of workers Mobilis company.
In order to achieve the goal of the study above and answer the questions of the problem and test the validity of hypotheses, the researcher adopted the resolution as a key tool to gather information and data and dealt with this data using a group of statistical techniques appropriate to the nature of the research, such as the arithmetic mean and coefficient of correlation and carried out using the Statistical (SPSS) on the computer. And the results showed that there is a strong influence of the variable of organizational culture in the activation of social responsibility, in addition to a statistically significant effect of the values and customs and traditions in the activation of social responsibility.
Key words: organizational culture - social responsibility - Company Mobilis

تمهيد:

على الرغم من التراكم المعرفي الواسع النطاق، في مجال الاهتمام بالثقافة التنظيمية في مختلف الميادين والمسؤولية الاجتماعية باعتبارها أهم التحديات والفرص التي أوجدتها بيئة الإدارة الدولية والمحلية، والأعمال التنافسية والإستراتيجية إلا أن دوافع وبواعث التحسين المستمر في مجالي الثقافة التنظيمية والمسؤولية الاجتماعية يبقى هاجسا ملحا في بيئة أيا كانت حتى على المستوى المحلي، لذا نجد أن هناك توجها واضحا ومتزايدا من قبل معظم المؤسسات والمنظمات على اختلاف أنواعها وأحجامها للاهتمام بهذا الميدان العلمي التطبيقي والنظري إن الإشكالية النظرية والعملية للدراسة يمكن أن تكون دافعا ملحا لمزيد من لجهود البحثية في هذا المجال كما كانت في الحقيقة إحدى البواعث المهمة التي ألهمت الباحث للقيام بهذه الدراسة.

إن فكرة دراستنا هذه إذ كان ينطبق على معظم المنظمات الخدمية والإنتاجية نراه بشكله الواضح وبتجسيد للعيان في العديد من المنظمات الإنتاجية العاملة في بلادنا أو خدمية فرصا بحثية تستحق الاهتمام، وانطلاقاً من هذا جاءت إشكاليتنا حلى النحو التالي:

- **إلى أي مدى يمكن أن تساهم الثقافة التنظيمية في تفعيل المسؤولية الاجتماعية بمنظمات الأعمال الجزائرية ؟**

وبناءا على إشكالية الدراسة تنبع التساؤلات الفرعية التالية:

1) ما هي الثقافة التنظيمية؟ وما هي خصائصها وأدوارها الحديثة وأبعادها المهمة التي يمكن تجسيدها بسلوكيات داعمة؟ ما هي مستوياتها؟

2) ماهية المسؤولية الاجتماعية؟ ما أهمية تبنيها داخل منظمات الأعمال؟ ما مدى تطبيق منظمات الأعمال الجزائرية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية؟

3) أي من الأبعاد المعتمدة للثقافة يزيد أو يضعف من فرص تبني المسؤولية؟

- أهداف الدراسة:

إن الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو السعي من أجل، استكمال النقص الحاصل في البحث في مثل هذه المواضيع والتي تعني بمحاولة معرفة الارتباط بين الثقافة التنظيمية والمسؤولية الاجتماعية ومدى الاهتمام بهذه العلاقة من طرف مديري المنظمات، وعلى هذا الأساس يمكن تلخيص الأهداف الآتية:

- ✓ تأصيل المفاهيم الأساسية للمسؤولية الاجتماعية وتوعية المنظمة بأهمية تبنيها نظرا لمساهمتها في تطوير المجتمع ومعالجة مشاكله.
- ✓ التعرف على أهم المعوقات المتعلقة بالثقافة التنظيمية وتنميتها من ثقافة ضعيفة إلى ثقافة قوية تؤمن بالمسؤولية الاجتماعية.
- ✓ التعرف على ما كان هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المكونات الثقافة التنظيمية والمسؤولية الاجتماعية في شركة **اتصالات للهاتف النقال –موبيليس–**.
- ✓ التوصل إلى مجموعة من التوصيات المفيدة التي تساهم في حث المنظمات على تبني المسؤولية الاجتماعية من خلال الاعتماد على الثقافة التنظيمية.

- أهمية الدراسة:

ب) أهمية الدراسة العملية:

ترجع أهمية الدراسة إلى أنها تربط بين موضوعين أساسين يتزايد الاهتمام بهما بشكل كبير حاليا وهما الثقافة التنظيمية والمسؤولية الاجتماعية وعليه تتلخص أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- ❖ التشخيص العملي لواقع الثقافة التنظيمية وعلاقتها بالمسؤولية الاجتماعية بشركة اتصالات الجزائر للهاتف النقال –موبيليس–.
- ❖ تساعد هذه الدراسة الشركة على تبني فكرة المسؤولية الاجتماعية وذلك بالرجوع إلى ثقافتها التنظيمية.
- ❖ حث المدير على إزالة كل المعوقات التي تقف أمام التطور والتغيير الثقافي للعاملين بالشركة.
- ❖ تسعى هذه الدراسة إلى تغيير ثقافة المنظمة من طبعتها الحالية إلى مستوى أعلى وذلك من أجل تبني ودعم المسؤولية الاجتماعية للشركة.

المنهج المستخدم:

– المنهج الاستنباطي باستخدام أدوات الوصف والتحليل حيث تتعلق أداة الوصف بالجانب النظري من خلال التغطية الأكاديمية لمختلف جوانبه (المحور الأول والثاني) من خلال التعرض للمفاهيم النظرية.

أما المنهج التحليلي فيتعلق بالجانب التطبيقي(المحور الثالث) .

- فرضيات الدراسة:

❖ الفرضية الرئيسية الأولى:

يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للثقافة التنظيمية في تفعيل المسؤولية الاجتماعية بشركة –موبيليس–

ويتفرع عن هذه الفرضيات الفرعية التالية:

1) الفرضية الفرعية الأولى:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)للقيم التنظيمية في تفعيل المسؤولية الاجتماعية بشركة موبيليس.

2) الفرضية الفرعية الثانية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للطقوس والاحتفالات في تفعيل المسؤولية الاجتماعية بشركة موبيليس.

3) الفرضية الفرعية الثالثة:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للعادات والتقاليد في تفعيل المسؤولية الاجتماعية بشركة –موبيليس–

4) الفرضية الفرعية الرابعة:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية.عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتوجه نحو العمل الجماعي

في تفعيل المسؤولية الاجتماعية بشركة موبيليس

❖ **الفرضية الرئيسية الثانية:**

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) أثر الثقافة التنظيمية في تفعيل المسؤولية الاجتماعية بشركة –موبيليس– تعزى للمتغيرات (الجنس، العمل، المستوى التعليمي).

1) **الفرضية الفرعية الأولى:**

يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)لأثر الثقافة التنظيمية في تفعيل المسؤولية الاجتماعية تعزى لمتغير الجنس.

2)الفرضية الفرعية الثانية:

يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأثر الثقافة التنظيمية في تفعيل المسؤولية الاجتماعية تعزى لمتغير العمر.

3)الفرضية الفرعية الثالثة:

يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)لأثر الثقافة التنظيمية في تفعيل المسؤولية الاجتماعية تعزى لمتغير المستوى التعليمي .

الإطار النظري:

المحور الأول: الثقافة التنظيمية:

- **مفهوم الثقافة التنظيمية:** يعتبر مفهوم الثقافة التنظيمية من المواضيع الحديثة التي دخلت إلى كتب الإدارة ويعكس هذا المفهوم المعرفة والأفكار والقيم لدى المجتمع وعليه يمكن تعريف الثقافة التنظيمية كالأتي:
- وعرف **(أدجارشاين)** الثقافة التنظيمية بأنها:« نمط من الافتراضات الأساسية المشتركة تعلمه مجموعة أثناء حلها لمشاكلها الخاصة بالتأقلم الخارجي والتكامل الداخلي، ونجح إلى حد كاف لأن يجعله صالحا لأن يجري تعليمه للأعضاء الجدد على أنه الطريقة الصحيحة للفهم وإدراك والتفكير والشعور فيما يتعلق بتلك المشكلات»[1]

1- مكونات وأهمية الثقافة التنظيمية:

أ- **مكونات الثقافة التنظيمية:** تتكون ثقافة المنظمة من مجموعة من المكونات هي كالأتي:

- **المعتقدات والتوقعات والقيم المشتركة:** هي الأفكار والاعتقادات المشتركة من قبل أعضاء المؤسسة والتي توجه تصرفاتهم، هذه القيم لا تنفك أن تكون سببا مهما في نجاح المؤسسة لأنها تصوغ الإستراتيجية طابع الاتجاه أو العلاقات بين المصالح والناس، هذه الأفكار قد تتحول إلى معايير التي تشكل حقيقة للمؤسسة. هذه القيم والمعتقدات والتوقفات المشتركة لقادة المنظمة هي انعكاس للفلسفة لتنظيمية التي تقوم عليها المنظمة .
- **الأسطورة:** هي الحكايات والقصص التي نحكيها من أجل خلق المؤسسة أو نجاحها، مثل: طير التي تلعب دورا في حفظ ونقل القيم الهامة والمحفزة وهي وسيلة اتصال لإبراز نجاحات وعظمة المؤسسة ونقاط تفوقها ونهوضها خلال مسيرتها.
- **الأبطال:** سواء كانوا حقيقيين أو من صنع خيال أحياء أو أموات فهم رموز الأساطير الذين سببوا بأفعالهم وأعمالهم ومواقفهم نجاحات ونهضة المؤسسة وما ينتج عن ذلك من مزايا ومواصفات تكون معايير سلوكية للانتماء لهذه المؤسسة والاستمرار بها. هؤلاء الأبطال هم الرموز القيادية الذين يحركون قيم المؤسسة.
- **الشعائر والطقوس والتقاليد:** وتتمثل الممارسات اليومية التي تخضع لقواعد وإجراءات رسمي غير رسمية كتعبير عن تفاعل الأفراد وعواطفهم وردود أفعالهم الوظيفية والشخصية التي تتناسب مع ما تضعه المؤسسة من ضوابط وأنظمة تشكل الإطار العام لحركة الأفراد وتعاملهم

- **اللغة:** هي الأداة الاتصال الإستراتيجية بين الأفراد العاملين ووسيلة تفاهمهم الوظيفي مع كل ما يحمل ذلك ممن معاني وتوضيحات وحركات وسلوكيات للتحاور اللغوي المعمول به.[2]

ب – أهمية الثقافة التنظيمية:

يشير الكاتبان(KreinterKinicki) أن ثقافة المنظمة تخدم أربعة وظائف، هي:

أ)– تعطي الأفراد العاملين هوية المنظمة.

ب)– تسهل الالتزام الجماعي.

ج)– تعزز استقرار النظام الاجتماعي.

د)– تعزز السلوك[3].

كما ترجع أهمية الثقافة التنظيمية إلى:

- الثقافة التنظيمية تعتبر دليلا للإدارة والعاملين تشكل لهم نماذج السلوك والعلاقات التي يجب إتباعها والاسترشاد بها.
- الثقافة التنظيمية تمثل إطارا فكريا يوجه أعضاء المنظمة الواحدة وينظم أعمالهم وعلاقاتهم وإنجازاتهم.
- تعتبر الثقافة القوية ميز تنافسية للمنظمة إذا كانت تؤكد سلوكيات كالتفاني في العمل، ولكنها قد تصبح ضارة إذا كانت تؤكد سلوكيات روتينية كالطاعة العمياء والالتزام الحرفي بالرسميات .
- تعتبر الثقافة التنظيمية عاملا مهما في استجلاب العاملين الملائمين، فالمنظمات الرائدة تجذب العاملين الطموحين والمنظمات التي تتبنى قيم الابتكار والتفوق العاملين المبدعين

والمنظمات التي تكافئ التميز والتطوير ينظم إليها العاملون المجتهدون الذين لديهم دافع ثبات الذات.[4]

2- مستويات الثقافة التنظيمية: تتطور ثقافة المنظمة من خلال مجموعة من القوى التي توجه في ثلاث مستويات، وهي: **ثقافة المجتمع:** تمثل الثقافة في هذا المستوى القيم والاتجاهات والمفاهيم السائدة في المجتمع الذي تتواجد به المنظمة والتي ينقلها الأعضاء من المجتمع إلى داخل المنظمة وتتأثر هذه الثقافة بعدد من القوى الاجتماعية مثل: نظام التعليم، النظام السياسي، الظروف الإقتصادية والهيكل الإداري للدولة، وتعمل المنظمة داخل هذا الإطار العام لثقافة المجتمع حيث يؤثر على استراتيجيات المنظمة ورسالتها وأهدافها ومعاييرها وممارستها ويجب أن تكون استيراتيجية المنظمة ومنتجاتها وخدماتها وسياستها متوافقة مع ثقافة المجتمع وتتمكن من تحقيق رسالتها وأهدافها.

ثقافة النشاط والصناعة: يوجد تشابه في الثقافة داخل النشاط أو الصناعة الواحدة واختلافات في الثقافات بين النشاطات والصناعات المختلفة، ويعني هذا أن القيم والمعتقدات الخاصة بمنظمة ما توجد في نفس الوقت في معظم أو كل المنظمات العاملة داخل نفس النشاط وعبر الوقت يتكون نمط معين داخل النشاط يكون له تأثير مميز على جوانب رئيسية، مثل: نمط اتخاذ القرارات ومضمون السياسات العاملة في نفس النشاط ويتضح ذلك بالنظر في النمط الوظيفي في نشاطات البنوك وشركات البترول أو شركات الطيران وغيرها.

ثقافة المنظمة: عادة ما تكون المؤسسات العامة والحكومية والمؤسسات الكبيرة والبيروقراطية ثقافات مختلفة عن المؤسسات الصغيرة أو الخاصة

الفرعية حول المستويات الإدارية والتنظيمية المختلفة داخل غدارات وأقسام أو قطاعات المؤسسة. ويرجع ذلك إلى أن الأفراد في هذه المستويات أو في الوحدات التنظيمية إل تشكيل مجموعة من القيم والعادات والمعتقدات والإفتراضات التي تحكم سلوكهم أو التي يعتقدون أنها تحمي تواجدهم في المؤسسة كما يوجد مستويين آخرين للثقافة التنظيمية، وهما:[5]

أ)-**الثقافة الداخلية للمنظمة:** ويقصد بها مجموعة العوامل الثقافية المشتركة بين الأفراد وجماعات العمل داخل المنظمة والناتج من تلاقي الثقافات الجزائرية الخاصة بكل فريق عمل داخل المنظمة وتعامل الأفراد واحتكاكهم الدائم ببعضهم البعض.

ب)- ثقافة الجماعات المهنية (فرق العمل): هناك مجموعة من الثقافات الفرعية داخل أي منظمة يمكن تقسيمها حسب مستويات هرمية: (الإدارة العليا، الإطارات السامون، إطارات متوسطة، أعوان التحكم، تقنيين إداريين وعمال) أو حسب الوحدات الفرعية، مثل: (قسم، مصلحة، ورشة) وهذا ا يقصد به فريق (جماعة العمل) ويتعين على إدارة المنظمة إحداث نوع من التلاحم والتعاون لجماعية العمل دور مهم في الرفع من مستوى أداء العاملين[6].

المحور الثاني: المسؤولية الاجتماعية:

1- مفهوم المسؤولية الاجتماعية: إلى يومنا هذا لم يتم تحديد مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة بشكل محدد وقاطع يكتسب بموجبه قوة إلزامية قانونية وطنية أو دولية حيث لا تزال المسؤولية تستمد قوتها

وقبولها وانتشارها من طبيعتها الطوعية [7]، وفي هذا الصدد سنتطرق إلى تعريف المسؤولية الاجتماعية على النحو التالي:

- **تعريف هيئة الأمم المتحدة:**النشاط المنظم الذي يهدف إلى إحداث التكيف الناضج بين الأفراد وبين بيئتهم الاجتماعية ويتحقق هذا الغرض عن طريق استخدام الأساليب والوسائل التي تصمم من أجل تمكين الأفراد والمجتمعات من مقابلة احتياجاتهم وحل مشكلاتهم عن طريق العمل المتعاون لتطوير وتنمية الظروف الاقتصادية والاجتماعية[8].

2- أهمية المسؤولية الاجتماعية:

إن الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية يحقق عدة مزايا بالنسبة للمنظمة العمال المجتمع والدولة أهمها:

1) **بالنسبة للمنظمة:**تتمثل أهمية المسؤولية الاجتماعية للمنظمة فيما يلي:[9]

- تحسين صورة المنظمة في المجتمع وترسيخ المظهر الإيجابي لدى العملاء والعاملين أفراد العمل بصفة عامة خاصة إذا اعتبرنا أن المسؤولية الاجتماعية تمثل مبادرات طوعية من طرف المنظمة.
- تضفي المسؤولية الاجتماعية تجاوبا فعالا مع التغييرات الحاصلة في المجتمع.
- تساهم في تطوير أداء العاملين وبالتالي زيادة المردود المادي.

2) **بالنسبة للعاملين:**

إن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية في المنظمات يساهم في اكتساب العاملين بعض المزايا، ونذكر منها:[10]

- ❖ اكتساب العاملين ثقة أكبر في قدرتهم على العطاء والأداء الجيد للمهام الموكلة إليهم.
- ❖ اكتساب العاملين لمهارات أداء اجتماعي عالية وزيادة وعيهم بضرورة حماية البيئة المحيطة.
- ❖ المساهمة الإيجابية الفعالة في تحقيق أهداف المنظمة والمجتمع بأعلى درجة من الرضا.
- ❖ اكتساب طاقات العمال في مجال الخدمة الاجتماعية والعمل على تقويتها وتدعيمها إلى أقصى درجة ممكنة.

3) بالنسبة المجتمع:

لا شك أن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات الاقتصادية المحلية يساهم بصفة كبيرة

في الارتقاء بالمجتمع، وتتجلى أهمية ذلك فيما يلي:[11]

- ❖ تسعى المنظمة جاهدة إلى البحث عن وسائل لحل المشكلات الاجتماعية.
- ❖ توقع الاحتياجات المستقبلية للمجتمع والتحرك نحو اتباعها.
- ❖ تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع.
- ❖ توفر نوع من العدالة وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص.[12]

3-أبعادا لمسؤولية الاجتماعية للمنظمات:

حسب(Carroll) فإن الأبعاد الأربعة للمسؤولية الاجتماعية للمنظمة غير مستقلة عن بعضها البعض وهي تخص المنظمة ككل وتتمثل في:

أ- **المسؤولية الاقتصادية:** باعتبار المنظمة وحدة اقتصادية أساسية في المجتمع يجب أن تنتج سلع وخدمات مطلوبة من المجتمع مع تحقيق الربح.

ب- **المسؤولية القانونية:** تخص الالتزامات القانونية وجملة التشريعات موحدة في إطار تنظيمي على المنظمة احترامه والتقيد به.

ج- **المسؤولية الأخلاقية:** مجموع سلوكيات ونشاطات ليست بالضرورة موحدة في إطار قانوني ولكن كأعضاء في المجتمع ننتظر من المنظمة القيام بها.

د- **المسؤولية التطوعية:** وهي المنافع والمزايا التي يرغب المجتمع الحصول عليها من المؤسسة كالدعم المقدم لمشاريع المجتمع المحلي والأنشطة الخيرية....الخ.[13]

4- الثقافة التنظيمية والمسؤولية الاجتماعية: يمكن للثقافة الوطنية أن يكون لها تأثير على طريقة النظر إلى المسؤولية الاجتماعية للشركات والسؤال المطروح هو كيف يتم وضع سياسة المسؤولية الاجتماعية للشركات في مؤسسة بناء على تغيير الثقافة التنظيمية، ومن خلال المسؤولية الاجتماعية يمكن إيجاد تأثير إيجابي على الثقافة الوطنية.

إن قادة المنظمة تقود إلى تغيرات ثقافية إذ تستطيع افتراض أن السلطة القيادية والمدمجة تؤدي إلى إحداث تغيرات ثقافية للمنظمة، إضافة إلى ذلك فالثقافة تؤثر في خيار بعض سياسات المسؤولية الاجتماعية.

من خلال ما سبق تبين أن الثقافة التنظيمية موضوعة في علاقة مع المسؤولية الاجتماعية، فثقافة المنظمة هي المسئولة عن توجيه أي خيار لتأسيس المسؤولية الاجتماعية.

بما أن هذا الخيار يؤثر في الثقافة التنظيمية ويغيرها في حالة

السياسة المدمجة إذ هذه الأخيرة (المسؤولية الاجتماعية) لا يتم تنفيذها بنجاح إذ لم يكن هناك تكييف مع الثقافة التنظيمية للمنظمة.

إضافة إلى ذلك تأسيس سياسة المسؤولية الاجتماعية أن تتحقق بطريقة مثلى إذا كانت المنظمة غير متكيفة فالمسؤولية الاجتماعية تمكن من فرصة التغيير الثقافي.

يمكن أن نلاحظ وجود صلة بين الثقافة التنظيمية والوطنية وهذا يسمح بالتعبير على أن المسؤولية الاجتماعية للمنظمة يمكن أن تمثل فرصة حقيقية للتغيير الثقافي التنظيمي.

بداية يمكن تقييد الثقافة التنظيمية بطريقة مدمجة أيضا في الأداء فالمسؤولية الاجتماعية تستطيع التأثير في الثقافة الوطنية حيث يمكنها أن توجه أي ثقافة تنظيمية في المنظمة والمسؤولية الاجتماعية هي أيضا رهان أو مجازفة كبيرة بين التبادل في التأثير الثقافي[14]

المحور الثالث: تحليل واقع الثقافة التنظيمية والمسؤولية الاجتماعية لشركة اتصالات الجزائر للهاتف النقال –موبيليس–

يتناول هذا المبحث وصفا لمنهج الدراسة وإجراءاتها بدءا بأفراد عينة الدراسة وخصائصها، والأدوات المستخدمة في هذه الدراسة لجمع البيانات وإجراءات التأكد من صدقها وثباتها مرورا بالأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات.

أولا– منهجية الدراسة:

1) تصميم الإستبانة:

أ) منهج الدراسة:

بالنظر لطبيعة الدراسة التي تهدف إلى التعرف على أثر الثقافة

التنظيمية في دعم وتفعيل المسؤولية الاجتماعية لشركة –موبيليس– استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يعبر عن الظاهرة الاجتماعية المراد دراستها تعبيرا كميا وكيفيا ولا يقف المنهج عند جمع المعلومات عن الظاهرة ووصفها بل يتعدى إلى تحليل هذه الظاهرة، وكشف العلاقة بين أبعادها المختلفة من أجل تفسيرها والوصول إلى نتائج تساهم في تطوير واقع المسؤولية الاجتماعية وتحسينه.

ب) مجتمع وعينة الدراسة:

يحدد المجتمع المستهدف من الدراسة عمال في شركة – موبيليس– والبالغ (350) بالمديرية الجهوية بالشلف والتي تضم سبعة ولايات ولقد كانت عينة الدراسة عينة ميسرة حيث تم توزيع الإستبانات على عمال شركة –موبيليس– فرع الشلف فقط والمقدرة بـ (105) استبانه وتم استرجاعها من قبل الباحث وكان عدد الإستبانات المستردة (60) استبانه من بينها (11) استبانة غير صالحة للتحليل الإحصائي، وبذلك أصبح عدد الإستبانات الصالحة للتحليل (49) استبانه أي ما نسبة (51.45%) من الإستبانات الموزعة على مفردات عينة الدراسة

ج) خصائص عينة الدراسة:

يتسم أفراد العينة بعدة سمات وخصائص يمكن توضيحها في ما يلي:

❖ **العمر:**

يبين الجدول رقم (01) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير العمر:

جدول رقم(01): توزيع أفراد الدراسة وفقا لمتغير العمر

فئات العمر	التكرار	النسبة (%)
أقل من 30 سنة	7	14.3
بين31-40 سنة	33	67.3
بين41-50 سنة	8	16.3
أكثر من 51 سنة	1	2
المجموع	**49**	**100**

يتضح من خلال الجدول رقم (01) أن أغلب عمال –موبيليس– من الفئة العمرية التي تتراوح ما بين 31-40 سنة، حيث بلغت نسبة 67.3% ثم تليها الفئة العمرية التي تتراوح ما بين 41-50 سنة تأقلم أعمارهم عن 30 سنة نسبة 14.3 %كما بلغت نسبة الفئة العمالية الأكثر من 51 سنة 2%وهذا يدل على أن شركة –موبيليس– تعتمد على الشباب بنسبة معتبرة بالإضافة إلى المزج بين العمال أصحاب الخبرة والكفاءة والفئات الشبابية التي تتميز بالكفاءة وهذا من أجل مواكبة التطور التكنولوجي الحاصل في قطاع الاتصالات.

أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير مدة الخدمة

❖ **نوع الجنس:**

بالنسبة للجدول رقم (02) يوضح أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير الجنس

جدول رقم (02) أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير الجنس

نوع الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	40	٪81.6
أنثى	09	٪18.4
المجموع	46	٪100

يشير الجدول رقم (02) بأن فئة الذكور في المرتبة الأولى حيث بلغت ما نسبة (81.6٪) وهب نسبة مرتفعة جدا مقارنة بفئة الإناث التي بلغت (18.4٪) فقط وهي نسبة منخفضة نوعا ما وهدا يعود إلى مدى تحمل الذكور ضغوط العمل والتأقلم بسرعة، وذلك لأن شركة موبيليس تعتمد على الخرجات الميدانية (المهمات الخارجية) والتنقل من وكالة إلى وكالة، وكذلك تحمل مشقة السفر والعمل تحت الضغوط.

- **مكان السكن:**

بالنسبة للجدول رقم (03) يوضح لتوزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير مكان السكن:

جدول رقم (03): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير مكان السكن

مكان السكن	التكرار	النسبة (%)
مدينة	43	87.8
قرية	6	12.2
المجموع	**49**	**100**

يشير الجدول رقم (04) نسبة العمال بشركة –موبيليس– والذين يقطنون بالمدينة بلغت 87.8% بينما بلغت نسبة العمال القاطنين بالقرية 12.2%، وهذا يدل أنه توجد ثقافة موحدة داخل شركة –موبيليس–

❖ **المستوى التعليمي:**

بالنسبة للجدول رقم (04) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير المستوى التعليمي:

جدول رقم (04): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة (%)
ابتدائي	00	00
متوسط	5	10.2
ثانوي	4	8.2
جامعي	40	81.6
المجموع	**49**	**100**

يتضح من الجدول (04) أن نسبة العمال ذو مستوى جامعي بلغت 81.6%، ثم تليها الفئة ذات المستوى التعليم المتوسط بـ 10.2%كما بلغت نسبة الفئة ذات التعليم الثانوي 8.2%، بينما نسبة الفئة ذات التعليم الابتدائي تنعدم بشركة –موبيليس– وهذا ما يدل على أن شركة –موبيليس– تعتمد على عمال يتميزون بالمعرفة العلمية والكفاءة المهنية.

❖ **المنصب الوظيفي:**

بالنسبة للجدول رقم (05) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لنتغير المنصب الوظيفي:

جدول رقم (05): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير المنصب الوظيفي

المنصب الوظيفي	التكرار	النسبة
مدير	2	4.1
رئيس قسم	14	28.6
أعوان مساعدة	33	67.3
المجموع	**49**	**100**

يشير الجدول (05) بأن نسبة الأعوان الإداريين بشركة – موبيليس– مرتفعة نسبيا حيث بلغت 67.3% بالإضافة إلى نسبة رؤساء الأقسام التي بلغت 28.6 %، بينما بلغت نسبة المدراء 4.1 % وهذا راجع إلى طبيعة المهام داخل شركة –موبيليس– والتقسيم الإداري وفقا للهيكل التنظيمي للشركة.

❖ **مدة الخدمة:**

بالنسبة للجدول رقم (06) يوضح أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير مدة الخدمة:

جدول رقم(06): أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير مدة الخدمة

مدة الخدمة	التكرار	النسبة%
أقل من 5 سنوات	5	10.2
بين 6–10 سنوات	30	61.2
أكثر من 11 سنة	14	28.6
المجموع	**49**	**100**

يشير الجدول (06) بأن نسبة الفئة التي تتراوح مدة الخدمة لديها ما بين 6–10 سنوات بلغت 61.2% وهي نسبة مرتفعة وهذا ما يدل

على أن عمال شركة –موبيليس– يمتازون بالخبرة والتطور الذهني في ميدان العمل بينما بلغت نسبة الفئة الأكثر من 11 سنة 28.6% وتليها نسبة أقل من 5 سنوات بـ10.2%وهذا ما يدل على أن شركة –موبيليس– تعتمد على المزج بين أصحاب الخبرة والكفاءة والمعرفة العلمية بنسبة معتبرة.

ثانيا– أداة ومصادر البيانات:

1) أداة الدراسة:

طبق البحث في دراسته أداة الإستبانة لجمع المعلومات من خلال ثلاثة مقاييس: المقياس الأول لقياس الثقافة التنظيمية لشركة –موبيليس– والمقياس الثاني لقياس المسؤولية الاجتماعية بالشركة –موبيليس– بحيث تقيس هذه الإستبانة المسؤولية الاجتماعية وكانت موزعة على ثلاثة أبعاد وهي: (المسؤولية اتجاه المجتمع المسؤولية اتجاه العملاء، والمسؤولية اتجاه البيئة) كما استخدم الباحث استبانه الثقافة التنظيمية التي طورها بعد الإطلاع على مكوناتها المستخدمة في الدراسات السابقة، أما المقياس الثالث فيقيس العلاقة بين الثقافة التنظيمية والمسؤولية الاجتماعية لشركة –موبيليس– وقد تكونت الإستبانة النهائية من أربعة أجزاء وجاءت على النحو التالي:

- **الجزء الأول (البيانات الأولية):** تتضمن المتغيرات الشخصية لأفراد الدراسة وعددها (6) وهي العمر، الجنس، مكان السكن، المستوى التعليمي، المنصب الوظيفي، مدة الخدمة.
- **الجزء الثاني (محور الثقافة التنظيمية):** والذي تتضمن (23) عبارة وفق مقياس ليكارت الخماسي.

❖ **الجزء الثالث (محور المسؤولية الاجتماعية)**:وهي موزعة على ثلاثة أبعاد تقيسها (17) عبارة والتي كانت موزعة وفق مقياس ليكارت الخماسي.

والجدول الآتي يوضح عبارات مقياس المسؤولية الاجتماعية في صورته النهائية:

جدول (07) يوضح أبعاد المسؤولية الاجتماعية:

البعد	رقم العبارة
المسؤولية اتجاه المجتمع	5-4-3-2-1
المسؤولية اتجاه العملاء	10-9-8-7-6
المسؤولية اتجاه البيئة	17-16-15-14-13-12-11

الجزء الرابع- محور الثقافة التنظيمية والمسؤولية الاجتماعية:

والتي تتضمن (09) عبارات كانت موزعة وفق مقياس ليكارت الخماسي.

2) ثبات أداة الدراسة (الاستبيان): يشير هذا المقياس إلى مدى ثبات الأداة المستخدمة في قياس المتغيرات التي تشمل عليها الدراسة، وتكون نتيجة المقياس مقبولة إحصائيا إذا كانت قيمة الفاكروبناج (Alphacronbach) أكبر من (0.60) وكلما اقتربت من(1) دلّ هذا على درجة ثبات أعلى لأداة الدراسة.

جدول رقم (08) معاملات الثبات الفاكرونباخ لمحور الثقافة التنظيمية:

المحور	عدد العبارات	معامل ثبات الفاكروبناج
الثقافة التنظيمية	23	0.876

المصدر: نتائج الحاسبة الإلكترونية برنامج (SPP.V20).

جدول رقم (09) معامل الثبات الفاكرونباخ لمحور المسؤولية الاجتماعية:

المحور	البعد	عدد العبارات	معامل الثبات الفاكروبناج
المسؤولية الاجتماعية	المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع	5	0.741
	المسؤولية الاجتماعية اتجاه العمال	5	0.906
	المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة	7	0.618
محوري الثقافة التنظيمية والمسؤولية الاجتماعية للمنظمات		10	0.876

المصدر: نتائج الحاسبة الإلكترونية(SSP.V20)

يتضح من الجدولين السابقين(08-09) أن قيمة الفاكروبناج تراوحت بين (0.618-0.906)، أما قيمة معامل ثبات الإستبانة بمحوريها (الثقافة التنظيمية والمسؤولية الاجتماعية) فقد قدر بـ (0.678) وهذه القيمة مؤشر لصلاحية أداة الدراسة (الإستبانة)، للتطبيق بغرض تحقيق أهدافها وذلك من خلال الإجابة على أسئلتها مما يشير إلى إمكانية ثبات النتائج التي يمكن أن تطهرها عند تطبيقها.

وبعد التأكد من صدق الأداء وثباتها أصبحت الأداة في شكلها النهائي كما يوضحها الملحق رقم (1).

- **عرض نتائج الدراسة وتحليلها:**

تحقيقا لأهداف الدراسة في معرفة مبادئ المسؤولية الاجتماعية لشركات اتصالات الجزائر للهاتف النقال –موبيليس–وكشف طبيعة

المتغيرات الشخصية، حيث يتمحور هدا المحور على عرض إحصائي لنتائج عينة الدراسة الميدانية ،مع تحليل النتائج .

- اختبار الفرضيات:

الفرضية الرئيسة الأولى:

للتأكد من صحة وثبوت الفرضية الرئيسة والتي مفادها:

الفرضية الصفرية (H_0): يوجد أثر دو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الثقافة التنظيمية والمسؤولية الاجتماعية في شركة – موبيليس–

جدول (10): نتائج تحليل الانحدار لاختبار الأثر بين الثقافة التنظيمية والمسؤولية الاجتماعية:

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (f) المحسوبة	قيمة (f) الجدولية	مستوى الدلالة	معامل التحديد (R^2)	معامل الارتباط (R)
الانحدار	0.990	4	0.247	61.75	2.583	0.002	0.52	0.72
الخطأ	0.176	44	0.004					
المجموع	1.166	48						

* دال عند مستوى (0.05)

المصدر: نتائج الحاسبة الإلكترونية، برنامج (spss.v.20)

أجري تحليل الانحدار الخطي وكانت نتائج التحليل التباين كما يبينها الجدول رقم (10)، حيث أن قيمة (F)المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (2.583) عند درجات حرية (4و44) ومستوى الدلالة البالغ (0.05) وهذا يوجب قبول الفرضية الصفرية التي تنص وجود أثر للثقافة التنظيمية في تفعيل المسؤولية الاجتماعية لشركة موبيليس، ويعزز هذا قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.72)، كما يؤكد هذه النتيجة مستوى دلالة (f) البالغ (0.002) حيث أنه أقل من (0.05) مستوى

الدلالة المعتمد، أما القوة التفسيرية للنموذج فقد بلغت (R^2=0.52) وهي قوة تفسيرية قوية مما يعني أن أبعاد المتغير المستقل (الثقافة التنظيمية) تفسر ما مقداره 54 % من المتغير التابع (المسؤولية الاجتماعية).

وينبثق من هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى:

H0: يوجد أثر دو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين القيم التنظيمية والمسؤولية الإجتماعة بشركة موبيليس

الجدول رقم (11):نتائج تحليل الانحدار لاختبار أثر القيم التنظيمية في تفعيل المسؤولية الاجتماعية بشركة موبيليس

	قيمة (T) المحسوبة	قيمة (T) الجدولية	مستوى الدلالة	نتيجة الفرضية الصفرية H0	معامل التحديد (R^2)	معامل الارتباط (R)
الفرضية الفرعية الأولى	9.637	1.99	0.001	قبول	0.64	0.8

*** دال عند مستوى (0.05)**

المصدر: نتائج الحاسبة الإلكترونية، برنامج (spss.v.20)

يبين الجدول رقم (11) أن قيمة (T) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1.99) وهذا يوجب قبول الفرضية الصفرية التي تنص على وجود أثر للقيم التنظيمية في تفعيل المسؤولية الاجتماعية بشركة موبيليس، ويعزز هذا قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.8)، كما يؤكد هذه النتيجة مستوى دلالة (T) البالغ (0.001) حيث أنه أقل من (0.05) مستوى الدلالة المعتمد. أما القوة التفسيرية فقد بلغت ($\mathbf{R^2}$=0.64) وهي قوة تفسيرية قوية مما يعني أن المتغير المستقل (القيم التنظيمية) يفسر

ما مقداره 64 % من المتغير التابع (المسؤولية الاجتماعية).

تشير النتائج إلى وجود تأثير قوي بين القيم التنظيمية والمسؤولية الاجتماعية بشركة موبيليس حيث يتضح من النتائج أن القيم التنظيمية لها دور كبير في دعم وتفعيل المسؤولية الاجتماعية بشركة موبيليس، إن تفسير هده النتائج يقوم على أساس أن شركة موبيليس تحرص على تنمية القيم التنظيمية، وجعلها دستورا داخليا يعتمد عليه كل فرد أو جماعة وباعتبار أن الفرد يكتسب قيمه من المجتمع وجب عليه تكريس هده القيم بشركة موبيليس ودلك من أجل دعم وتفعيل المسؤولية الاجتماعية بهده الأخيرة .

الفرضية الفرعية الثانية:

H0: يوجد أثر دو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الطقوس والإحتفلات التنظيمية والمسؤولية الاجتماعية بشركة – موبيليس–.

الجدول رقم (12): نتائج تحليل الانحدار لاختبار أثر الطقوس والاحتفالات التنظيمية في تفعيل المسؤولية الاجتماعية بشركة موبيليس

	قيمة (T) المحسوبة	قيمة (T) الجدولية	مستوى الدلالة	نتيجة الفرضية الصفرية H0	معامل التحديد (R2)	معامل الارتباط (R)
الفرضية الفرعية الثانية	47.25	**1.99**	20.00	قبول	90.3	0.62

*** دال عند مستوى (0.05)**

المصدر: نتائج الحاسبة الإلكترونية، برنامج (spss.v.20)

يبين الجدول رقم (12) أن قيمة (T) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1.99) وهذا يوجب قبول الفرضية الصفرية التي تنص على وجود أثر للطقوس والاحتفالات في تفعيل المسؤولية الاجتماعية بشركة موبيليس، ويعزز هذا قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.62)، كما يؤكد هذه النتيجة مستوى دلالة (T) البالغ (0.002) حيث أنه أقل من (0.05) مستوى الدلالة المعتمد. أما القوة التفسيرية فقد بلغت (R2=0.39) وهي قوة تفسيرية قوية مما يعني أن المتغير المستقل (الطقوس والاحتفالات) يفسر ما مقداره 39% من المتغير التابع (المسؤولية الاجتماعية).

تشير النتائج إلى وجود تأثير قوي لمتغير الطقوس والاحتفالات التنظيمية في تفعيل المسؤولية الاجتماعية، حيث أن الطقوس والاحتفالات التنظيمية لها دور في دعم المسؤولية الاجتماعية وهدا بالرجوع إلى المتغير السابق (القيم التنظيمية) لأن الطقوس تعطي أهمية للأحداث التي تحمل القيم ،بالإضافة إلى تعزيز روح الانتماء للشركة وهدا ما يجعل الثقافة تتميز بالبقاء والقوة التي تعمل على تفعيل المسؤولية الاجتماعية بشركة –موبيليس– .

الفرضية الفرعية الثالثة:

H0: يوجد أثر دو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين العادات والتقاليد و المسؤولية الاجتماعية بشركة موبيليس

الجدول رقم (13) نتائج تحليل الانحدار لاختبار أثر العادات والتقاليد في تفعيل المسؤولية الاجتماعية بشركة موبيليس

	قيمة (T) المحسوبة	قيمة (T) الجدولية	مستوى الدلالة	نتيجة الفرضية الصفرية H0	معامل التحديد (R2)	معامل الارتباط (R)
الفرضية الفرعية الثالثة	9.982	**1.99**	10.00	قبول	0.62	0.79

*** دال عند مستوى (0.05)**

المصدر: نتائج الحاسبة الإلكترونية، برنامج (spss.v.20)

يبين الجدول رقم (13) أن قيمة (T) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1.99) وهذا يوجب قبول الفرضية الصفرية التي تنص على وجود أثر العادات والتقاليد في تفعيل المسؤولية الاجتماعية بشركة موبيليس، ويعزز هذا قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.79)، كما يؤكد هذه النتيجة مستوى دلالة (T) البالغ (0.001) حيث أنه أقل من (0.05) مستوى الدلالة المعتمد. أما القوة التفسيرية فقد بلغت (R^2=0.62) وهي قوة تفسيرية قوية مما يعني أن المتغير المستقل (العادات والتقاليد) يفسر ما مقداره 62% من المتغير التابع (المسؤولية الاجتماعية).

تشير النتائج إلى وجود تأثير قوي لمتغير العادات والتقاليد في تفعيل المسؤولية الاجتماعية، حيث يتضح من الجدول أن العادات والتقاليد تعمل على دعم وتفعيل المسؤولية الاجتماعية، إذ أن العادات والتقاليد تعتبر مكون رئيسي من مكونات الثقافة التنظيمية، وذلك لأن الشركة لابد عليها أن تتمسك بهده التقاليد، والعمل على تعليمها للأجيال

القادمة للشركة، كما أن مكونات الثقافة التنظيمية كلها متداخلة فيما بينها، والتقاليد تعتمد أساسا على الطقوس والتي تعتبر قيم تنظيمية في حد ذاتها، وبالتالي يمكن القول أن العادات والتقاليد لها دور بارز في تفعيل المسؤولية الاجتماعية بشركة –موبيليس–.

الفرضية الفرعية الرابعة:

H0: يوجد أثر دو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين التوجه نحو العمل الجماعي والمسؤولية الاجتماعية بشركة –موبيليس–

الجدول رقم (14): نتائج تحليل الانحدار لاختبار أثر ثقافة التوجه نحو العمل الجماعي في تفعيل المسؤولية الاجتماعية بشركة–موبيليس–

	قيمة (T) المحسوبة	قيمة (T) الجدولية	مستوى الدلالة	نتيجة الفرضية الصفرية H0	معامل التحديد (R2)	معامل الارتباط (R)
الفرضية الفرعية الرابعة	22.46	1.99	0.003	قبول	10.6	0.78

*** دال عند مستوى (0.05)**

المصدر: نتائج الحاسبة الإلكترونية، برنامج (spss.v.20)

يبين الجدول رقم (14) أن قيمة (T) المحسوبة أكبر من قيمتها الجد ولية البالغة (1.99) وهذا يوجب قبول الفرضية الصفرية التي تنص على وجود أثر ثقافة التوجه نحو العمل الجماعي في تفعيل المسؤولية الاجتماعية بمؤسسة موبيليس، ويعزز هذا قيمة معامل الارتباط بيرسون (0.78)، كما يؤكد هذه النتيجة مستوى دلالة (T) البالـغ (0.003) حيث أنه أقل من (0.05) مستوى الدلالة المعتمد. أما القوة التفسيرية فقد بلغت (R^2=0.61) وهي قوة تفسيرية قوية مما يعني

أن المتغير المستقل (التوجه نحو العمل الجماعي) يفسر ما مقداره 61% من المتغير التابع (المسؤولية الاجتماعية).

وتشير النتائج إلى وجود تأثير قوي لمتغير التوجه نحو العمل الجماعي في تفعيل المسؤولية الاجتماعية، حيث يتضح من النتائج أن التوجه نحو العمل الجماعي يعمل على دعم وتفعيل المسؤولية الاجتماعية، لأن العمل الجماعي يساعد على تكوين ثقافة موحدة وقوية تتميز بتغيير الأفكار والتي تؤدي إلى التغيير الثقافي والتوجه نحو ثقافة جديدة تؤمن بالعمل الجماعي والدي يؤدي بدوره إلى تحقيق نتائج يمكن الاعتماد عليها في تفعيل المسؤولية الاجتماعية بشركة –موبيليس–.

الفرضية الرئيسة الثانية:

H0: توجد فروق ذات إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05\alpha \geq$) لأثر الثقافة التنظيمية في تفعيل المسؤولية الاجتماعية بشركة – موبيليس– تعزى للمتغيرات (الجنس، العمر، المستوى التعليمي).

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05\alpha \geq$) لأثر الثقافة التنظيمية في دعم وتفعيل المسؤولية الاجتماعية لشركة –موبيليس– تعزى لمتغير الجنس.

جدول رقم (15): نتائج تحليل التباين (t.test) حول وجود فروق ذات دلالة إحصائية لأثر الثقافة التنظيمية في تفعيل المسؤولية الاجتماعية بشركة – موبيليس– تعزى لمتغير (الجنس)

الجنس	المتوسط الحسابي العام	الانحراف المعياري	اختبار t	مستوى الدلالة
ذكر	3.22	0.74	0.740	0.390
أنثى	3.06	0.51		

*** دال عند مستوى (0.05)**

المصدر: نتائج الحاسبة الإلكترونية، برنامج (spss.v.20)

يتضح من الجدول (15) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تحديد أفراد عينة الدراسة من عمال شركة– موبيليس– في أثر الثقافة التنظيمية في دعم وتفعيل المسؤولية الاجتماعية باختلاف الجنس ، حيث تمثل المتوسط الحسابي لفئة الإناث (3.06) وبلغ المتوسط الحسابي لفئة الذكور (3.22) كما كانت نتيجة (t) 0.740 بمستوى دلالة (0.390) وهذا ما يفسر أنه لا توجد فرق ذات دلالة إحصائية في أثر الثقافة التنظيمية في دعم وتفعيل المسؤولية الاجتماعية بشركة –موبيليس– تعزى لمتغير الجنس.

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05\alpha \geq$) لأثر الثقافة التنظيمية في دعم وتفعيل المسؤولية الاجتماعية لشركة –موبيليس– تعزى لمتغير العمر والمستوى التعليمي.

جدول رقم (16): نتائج تحليل التباين (ANOVA) حول وجود فروق ذات دلالة إحصائية لأثر الثقافة التنظيمية في تفعيل المسؤولية الاجتماعية بمؤسسة موبيليس تعزى للمتغيرات (العمر، المستوى التعليمي)

المصدر		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (f) المحسوبة	قيمة (f) الجدولية	مستوى الدلالة
العمر	بين المجموعات	0,128	4	**0.032**	2.785	**2.583**	0.524
	داخل المجموعات	1,550	44	**0.035**			
	المجموع	1,678	48				
المستوى التعليمي	بين المجموعات	0,009	4	**0.002**	2.352	**2.583**	0,603
	داخل المجموعات	1,632	44	**0.037**			
	المجموع	1,641	48				

*** دال عند مستوى (0.05)**

المصدر: نتائج الحاسبة الإلكترونية، برنامج (spss.v.20)

يتضح من الجدول (16) أنه لا توجد فرق ذات دلالة إحصائية في الأثر بين الثقافة التنظيمية والمسؤولية الاجتماعية تعزى لمتغير المستوى التعليمي، وذلك يرجع إلى انخفاض قيمة (f) المحسوبة عن قيمتها الجدولية البالغة (2.583) عند مستوى دلالة (0.05)، حيث بلغت قيمة المحسوبة للمستوى التعليمي (2.352) عند مستوى الدلالة (0.603).

نتائج وتوصيات الدراسة:

- نتائج الدراسة:

مما سبق ومن خلال الدراسة الميدانية جاءت نتائج الدراسة على النحو الآتي:

- ❖ وجود أثر ذو دلالة إحصائية للثقافة التنظيمية على دعم وتفعيل المسؤولية الاجتماعية لشركة – موبيليس– وتعزيز قيمتها بالشركة،
- ❖ بإمكان المنظمة تحقيق أهدافها إذا ما اهتمت بثقافتها التنظيمية وعملت على تغييرها وذلك وفق التغيرات الحاصلة في البيئة الخارجية،
- ❖ القيم التنظيمية لها أهمية كبيرة في جعل الثقافة التنظيمية ثقافة موحدة،
- ❖ كما تبين أنه العديد من الآراء التي ترى بأن المنظمة لا تشجع على ثقافة الإبداع وأن الأعمال الإدارية هي أعمال روتينية، فلماذا الإبداع؟،
- ❖ وجود أثر ذو دلالة إحصائية للقيم التنظيمية في دعم وتفعيل المسؤولية الاجتماعية لأن القيم التنظيمية تساعد على توحيد الروابط الفكرية بين أفراد المنظمة التي تنعكس إيجابا على المسؤولية الاجتماعية وبالتالي تزيد من إمكانية تفعيلها،
- ❖ وجود أثر ذو دلالة إحصائية للعادات والتقاليد في تفعيل المسؤولية الاجتماعية وذلك باعتبار أن المجتمع الجزائري مجتمع مسلم ويتميز بتقاليد إسلامية فلذا يشجع على تبني المسؤولية الاجتماعية بكل مداخلها (المسؤولية الاقتصادية، القانونية، الأخلاقية والمسؤولية الخيرية)،

- ❖ وجود أثر ذو دلالة إحصائية لثقافة التوجه نحو العمل الجماعي في تفعيل المسؤولية الاجتماعية لأنها تساعد على الالتزام الطوعي الجماعي بين أفراد المنظمة من خلال تقارب ثقافاتهم وبالتالي يساعد على دعم وتفعيل المسؤولية الاجتماعية،
- ❖ عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لأثر الثقافة التنظيمية في تفعيل المسؤولية الاجتماعية تعزى لمتغيرات (الجنس، العمر، المستوى التعليمي) والسبب في ذلك عينة الدراسة وأنه مهما كان التنوع فإنه لن يتغير رأي أفراد العينة حول الثقافة التنظيمية في دعم وتفعيل المسؤولية الاجتماعية لشركة– موبيليس– وهذا بغض النظر عن خلفية النوعية من حيث الجنس، العمر، المستوى التعليمي.

– التوصيات:

بناءا على النتائج المتوصل إليها يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات والمتمثلة فيما يلي:

- ❖ تشجيع عملية الإبداع بشركة – موبيليس– وتقديم الحوافز المادية المعنوية للعمال المبدعين،
- ❖ العمل على تغيير ثقافة المنظمة وذلك بغرض إعطاء أهمية قصوى للمسؤولية الاجتماعية بشركة – موبيليس–،
- ❖ العمل على توعية العاملين بشركة – موبيليس– من أجل تشجيع فكرة المسؤولية الاجتماعية وتوضيح الهدف من تبنيها،
- ❖ إعادة النظر في المسؤولية البيئية التي تعد عنصرا حساسا بالنسبة للمجتمع وذلك من خلال توسيع النشاطات التي تدعم المحافظة على البيئة، الاحترام والتعاون مع جمعيات حماية البيئة،

- ❖ توسيع مجالات المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع والتحول من دعم الجمعيات الخيرية والنشاطات الرياضية إلى تشييد الطرقات والمدارس والسكنات....الخ،
- ❖ الاهتمام أكثر بالزبائن وذلك من خلا تقديم أسعار مناسبة، الصدق في الإعلان، منتجات آمنة وبنوعية جيدة....الخ،
- ❖ العمل على ترسيخ القيم والمعتقدات التنظيمية وجعلها دستورا داخليا للشركة،
- ❖ الاهتمام أكثر بالثقافة التنظيمية والعمل على تغييرها من ثقافة تتميز بالجمود إلى ثقافة قوية كالعمل على تغيير الثقافات الراسخة في ذهنيات بعض العمال بشركة – موبيليس–،
- ❖ تخصيص مصلحة خاصة بشركة –موبيليس– تهتم بالمسؤولية الاجتماعية وتأطير أفراد يسعون على إيصال المعنى لكل عامل بالشركة سواء في الشركة المركزية أو الفروع التابعة لها وما الغرض من تبني المسؤولية الاجتماعية؟ وما هو دورها في النهوض والرقي بالمجتمع زيادة على تحقيق أهداف الشركة،
- ❖ وكتوصية شاملة تلح هذه الدراسة على تغيير الذهنيات لعامل المنظمات الجزائرية والعمل على بذل المزيد من الجهود في سبيل تفعيل المسؤولية الاجتماعية وجعلها ضمن مخططاتها المستقبلية، كما يرى الباحث أيضا أن الثقافة التنظيمية عامل مهم في تفعيل ودعم المسؤولية الاجتماعية بمنظمات الأعمال الجزائرية.

قائمة المراجع:

1- محمد غالب المطيري، مكونات الثقافة التنظيمية وعلاقتها بدوافع التعلم الذاتي لدى العاملين في قطاع الحدود، مذكرة ماجستير في العلوم الإدارية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2013، ص14.

2- وهيبة عيساوي، أثر الثقافة التنظيمية على الرضا الوظيفي، مذكرة ماجستير في إدارة الأفراد وحوكمة الشركات (تخصص حوكمة الشركات)، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان الجزائر، 2011-2012 ص 18، 19 .

3- محمود سلمان العميان، السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال، الأردن-عمان-، دار وائل للنشر، 2005، ص313-314.

4- فهد جزاء ثنيان، واقع الثقافة التنظيمية وعلاقته بمستويات التطوير التنظيمي من وجهة نظر الضباط العالين بالمديرية العامة لحرس الحدود، مذكرة ماجيستير في العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية/ الرياض، 2012، ص23-24.

5- وهيبة عيساوي، مرجع سبق ذكره، ص26-27.

6- منيرة بهلول، أثر الثقافة التنظيمية على الرضا الوظيفي لدى العاملين بمؤسسة تحويل المعادن(SOTRAMET)، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة حسيبة بن يوعلي بالشلف-الجزائر-، 2012-2013، ص21.

7- الطاهر خامرة، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة،مذكرة ماجستير

العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007/2006، ص80.

8- نضال عبد اللطيف برهم، الخدمات الاجتماعية، عمان، مكتبة، المجتمع العربي للنشر، 2004، ص24.

9- أحمد عبد الكريم عبد الرحمان، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال مجالاتها معوقات الوفاء بها، دراسة ميدانية تطبيقية، مجالات البحوث التجارية المعاصرة، مجلد 2، 1997، ص198.

10- عصام توفيق عمر، سحر فتحي مبروك، مقدمة في المسؤولية الاجتماعية، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص70.

11- عصام توفيق عمر، مرجع سبق ذكره، ص71.

12- فايز الشعلان، المسؤولية الاجتماعية للشركات، مجلة الوعي الإسلامي، الكويت، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، العدد 532، 03-09-2010.

13- بلال خلف السكارنة، أخلاقيات العمل، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن-، 2009، ص166-167-168.

14- Serge Francis Simen –et ASSANE NADAO, L'effeteLamiss Mise en place d'une stratégie drrensabilité sociale de entreprise sur la culture organisationnel. http://www.cairn.info/revue - revue congolais-de gestio 2013-1 p131